

الفصل الثاني

المنصوبات

الفصل الثاني: المنصوبات:

دأب النحاة على تسمية العناصر الزائدة على ركني الجملة الإسنادية (المسند والمسند إليه) وهما الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، بمكملات أو متممات الجملة، ويسمونها أيضًا الفضلات، ويعنون بها كل المنصوبات أصالةً، فضلاً عن أبواب أخرى كالتوابع؛ لأنها جميعاً تقع بعد تمام الجملة.

وهذه المنصوبات تقيد الفعل فتسمى بالمقيدات، وهي تلك الوظائف النحوية التي تقوم بتقييد الفعل في الجملة كالحال، والتمييز، والاستثناء، وسائر المفاعيل: كالمفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والجار والمجرور.

ذلك أن الحال مثلاً يبين الهيئة في حال الفعل، ويفسر التمييز ما انبهم قبله من الذوات، فعلاً كان عامله، أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف، ويدخل المستثنى فيما يخرج منه غيره من الفعل، أو يخرج مما يدخل فيه غيره، ويؤكد المفعول المطلق فعله، أو يبين نوعه، أو عدده، ويقوم المفعول له ببيان سبب وقوع الفعل، ويبين المفعول فيه الأزمنة والأمكنة التي توجد فيها الأفعال، ويُشرك المفعول معه ما بعد الواو بما قبله في الفعل.

والحق أن هذه المقيدات تشترك جميعاً في معنى واحد، هو (تخصيص الحدث). ذلك أن التخصيص قد يكون ببيان هيئة فاعل الحدث أو مفعوله وقت وقوع الحدث، وقد يكون ببيان المستثنى من ذلك الحدث، ويكون ببيان مَنْ وقع عليه الحدث، أو بتأكيده وبيان نوعه وعدده، أو ببيان سبب وقوع الحدث، أو زمانه ومكانه، أو المصاحب للحدث^(١).

وسأركز في هذا الفصل على المنصوبات فقط؛ وقد ذكر الثمانيني أن «المنصوب على ضربين: مفعول، ومشبه بالمفعول، والمفعول على خمسة أضرب: مفعول مطلق، ومفعول به،

(١) انظر: في بناء الجملة العربية ص ١٨٥، والمعنى النحوي مفهومه ومكوناته ص ١٥٧.

ومفعول فيه، ومفعول له، ومفعول معه»^(١).

وقد ذكر الثمانيني المفعول المطلق أولاً: لأنه هو المفعول الحقيقي الذي أخرجه فاعله من العدم إلى الوجود بعد أن لم يكن، وسُمِّي (مطلقاً)؛ لأنه لم يقيد بحرف جر، فيقال: (به، أو فيه، أو له، أو معه)^(٢).

وذكر بعده (المفعول به) لأنه الذي يحلّ فيه تأثيرات الفعل، وهو الطرف الثاني للفعل؛ لأن الفعل له ابتداء وانتهاء، فابتدأؤه الفاعل؛ لأنه عنه يظهر، ومنه يحدث، ونهايته وغايته المفعول، لأنه إليه يصير وينقطع.

وذكر بعده (المفعول فيه)؛ لأن الفعل لا بد أن يحدث في زمان ومكان وهما المفعول فيه، وإنما وجب تقديمه على المفعول له لأن الفعل قد يقع من البهيمة والمجنون والطفل، وكل واحد من هذه الأشياء لا غرض لفاعله؛ لأن هذه الأشياء غير عاقلة ولا مكلفة، ولا بد أن يقع في زمان ومكان، فصار الفعل إلى الزمان والمكان أحوج منه إلى الغرض.

ثم ذكر (المفعول له)؛ لأن الفعل لا يقع من عالم به إلا لغرض، وإلا لكان مقبلاً مسفهاً، فقدمه على المفعول معه؛ لأن الفعل قد ينفرد به فاعلاً واحداً من غير أن يشاركه فيه مشارك. وذكر (المفعول معه) آخرًا؛ لأن الفعل قد يقع من اثنين فصاعداً^(٣).

(١) الفوائد والقواعد ص ٢٥٣، وشرح اللمع ١/ ٤٢٣.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٥٣، وشرح اللمع ١/ ٤٢٣. وانظر شرح كافية ابن الحاجب ١/ ٢٦٥.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٥٣، وشرح اللمع ١/ ٤٢٣.

* أولاً المفعول المطلق :

المفعول المطلق هو المصدر، وقد ذكر الثمانيني في بداية المفعول المطلق الخلاف بين البصريين والكوفيين في أن المصدر هو الأصل أو الفعل هو الأصل؛ فذهب البصريون إلى أن المصدر هو الأصل، والأفعال مشتقة منه، فهي فرع عليه؛ لأن المشتق يفتقر إلى مشتق منه وتقدمه عليه، والذي يدل على أن الفعل مشتق من المصدر أشياء:

منها: أن الاسم يأتلف مع مثله إذا قلت: (زيدٌ قائمٌ، وزيدٌ أخوك)، فيكون كلاماً مستقلاً.

والفعل لا يأتلف مع مثله فيكون كلاماً مستقلاً، فإذا أسند إلى الاسم ف قيل: (قامَ زيدٌ)، صار كلاماً مستقلاً، فاستغناء الاسم عن الفعل يدل على أنه أصل، واقتدار الفعل إلى الاسم حتى يستقل بهما كلام يدل على أن الفعل فرع على الاسم.

ومما يدل على أن الفعل مشتق من المصدر، أن الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل وزيادة على الأصل، ألا ترى أن الفضة والذهب إذا أخذت منه شيئاً فصغته أي صورة شئت وجدت في الصورة الذهب والفضة، والصورة على الذهب والفضة، فدل على أن المصوغ فرع على الذهب والفضة، كذلك إذا قلت: (قام) دلّ على القيام وزمان مخصوص، وقولنا (القيام) لا يدل إلا على نفسه، فدل على أنّ الفعل فرع على المصدر.

وأيضاً فإن المصدر يدل على معنى فقط، والفعل يدل على شيئين وهما المصدر والزمان، وقد دل الفعل على شيئين أحدهما المصدر، والمصدر لم يدل إلا على معنى فقط، والواحد قبل الاثنين، فينبغي أن يكون المصدر هو الأول، ويكون الفعل ثانياً للمصدر.

ومما يدل على أن الفعل فرع على المصدر تلقيب النحويين له مصدراً، ولم يلقب مصدراً إلا لأن الأفعال صدرت عنه، والأفعال صادرة، فلو كان المصدر مشتقاً من الفعل لُسّمِي

صادرًا، ولُسُمِّيَ الفعل مصدرًا، وأحدُّ لا يقول هذا^(١).

وذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، واحتجوا بأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتَل لا اعتلاله، وأيضًا الفعل يعمل في المصدر، ورتبة العامل قبل رتبة المعمول والمصدر يذكر تأكيدًا للفعل ورتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكَّد، وأن هناك أفعالًا ولا مصادر لها مثل (نعم، وبئس، وعسى، وليس، وفعل التعجب وحبذا) فلو لم يكن المصدر فرعًا لا أصلًا لما خلا من هذه الأفعال، لاستحالة وجود الفرع من غير أصل، وأن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل^(٢).

ولقد ذهب الثماني في هذه المسألة مذهب البصريين فرجح أن المصدر هو الأصل ورد على الكوفيين بقوله: وإنما سُمِّيَ مصدرًا تشبيهًا بمصدر الإبل؛ لأنهم إذا أنفذوا الإبل إلى الماء سمّوا الموضع (موردًا)، فإذا عادت الإبل عن ذلك الموضع بعينه سمّوه (مصدرًا)، وقيل لها صادرة، فهذا يبصِّرُك على أن الأصل هو المصدرُ والفعل فرعٌ عليه.

واعتلال المصادر لاعتلال الأفعال لا يدل على أن المصدر فرع على الفعل؛ لأن الأفعال قد يعتل بعضها لاعتلال بعض ليس أحدهما أصلًا للآخر.

و(المصدر) كل لفظٍ دل على معنى وزمان مجهول، و(الفعل) كل لفظ دلَّ على مصدر وزمان مخصوص^(٣).

وبيّن الثماني بعد ذلك أن المصدر إذا ذكر مع فعله فضلة، فهو منصوب مثل (ضربت

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٥٦-٢٥٧، وشرح اللمع ١/ ٤٢٤-٤٢٥، وانظر رأي البصريين في الكتاب

٣٤/ ١، والمسألة في الإنصاف ١/ ٢٣٥، ٢٤٧، وشرح الأشموني ٢/ ٣٤١.

(٢) انظر: الإنصاف ١/ ٢٣٥-٢٣٦.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٥٥، وشرح اللمع ١/ ٤٢٥، وانظر شرح المفصل ١/ ١٠٩-١١٠.

ضرباً، وقمت قياماً)، وذكر فضلة تحرراً من أن يذكر مع فعله، ويكون الفعل مسنداً إليه، نحو: (جُلسَ الجلوس)، أو تحرراً من أن يذكر المصدر مع غير فعله، نحو: (أعجبني القيام)، وإذا دُكر المصدر مع فعله يكون إما لتوكيد الفعل، وإما لبيان النوع، وإما لبيان عدد المرات^(١).

وضرب مثلاً لتوكيد الفعل: (ضربت ضرباً)، ومثال لبيان النوع قوله عز وجل: ﴿اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾^(٢)، ومثال لعدد المرات: (جلست جلسة).

والثلاثي صاغوا منه ثلاث صيغ فجعلوا (فُعلة) اسماً للشيء و(فَعلة) للمرة الواحدة و(فِعلة) للحالة التي يكون عليها الفاعل^(٣).

وإن كان الفعل زائداً على ثلاثة أحرف فإن أرادوا المرة الواحدة أدخلوا الهاء فيه فقالوا: (أكرمت إكرامه)، وإن أرادوا الجنس أسقطوا الهاء فقالوا: (استخرجتُ استخراجاً)، وإن كان الجنس به تاء التأنيث نزيد كلمة واحدة مثال: (دحرجتُ دحرجة واحدة)^(٤).

وبيّن الثماني أن المصدر جنس للأفعال، وهو كثرة لا تعرف كميتها واللفظة الواحدة قد يعبر بها عن الجنس الحاوي، ويعبر بها عن النوع المخصوص، وإذا كانت عبارة عن النوع جاز تثنيتهما وجمعها، وإذا كانت عبارة عن الجنس لم يجز تثنيتهما ولا جمعها، والسبب في ذلك أن (الجنس) لما لم تعرف له نهاية ولا آخر لم تصح عليه الزيادة، و(النوع) لما كان له آخر صحت الزيادة عليه؛ لأن التثنية والجمع إنما هو زيادة شيء على شيء من جنسه، وضمّه إليه فإذا كان من نوعه شملهما اسم واحد.

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٥٥، وشرح اللمع ١/ ٤٢٥.

(٢) سورة الأحزاب، الآية (٤١).

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٥٦، وشرح اللمع ١/ ٤٢٥-٤٢٦، وانظر الكتاب ٤/ ٤٤-٤٥.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٥٧، وشرح اللمع ١/ ٤٢٦، وانظر: الكتاب ٤/ ٨٦-٨٧.

فإذا قلت: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا، وَعَلِمْتُ عِلْمًا) جاز أن تريد الجنس، وجاز أن تريد نوعًا.

فإن أردت الجنس لم يجز تثنيته ولا جمعه، فإن أردت النوع جاز أن تقول: (ضَرَبْتُ ضَرْبَيْنِ، وَضَرَبْتُ ضَرْوَبًا، وَعَلِمْتُ عِلْمَيْنِ، وَعَلِمْتُ عِلُومًا)، فَعِلِمَ بالتثنية والجمع أنك أوقعت (ضربًا) على نوع، و(علمًا) على نوع فلذلك صحَّ تثنيته وجمعه^(١).

وقال سيبويه: «وهم قد يجمعون المصادر فيقولون: (أمراض وأشغال وعقول)»^(٢).
وقال أيضًا: «كما أنه ليس كل مصدر يجمع؛ كالأشغال والعقول والحلوم والألباب»^(٣).

وبيّن الثمانيني: «أن الفعل يتعدّى إلى الجنس الذي اشتقاق لفظه منه، والجنس يدل على الاستغراق والشمول، فهو أيضًا يعمل في كل نوع من ذلك الجنس، وفي كل جزء منه.

فإذا قلت: (جَلَسْتُ جُلُوسًا)، فعمل في الجنس، جاز أن تقول: (جَلَسْتُ الْقُرْفُصَاءَ)؛ لأنها نوع من الجلوس كما عمل في الجنس.

وفي الناس من قال: (الْقُرْفُصَاءَ) وصف للمصدر، وتقديره: (جَلَسْتُ الْجُلُوسَةَ الْقُرْفُصَاءَ)، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه. وإنما دعاه إلى هذا التقدير أنه لا يجوز أن يعمل الفعل إلا فيما اشتق من لفظه، و(جلست) ليس بمشتق من (القرفصاء).

ومن قال: إن (الْقُرْفُصَاءَ) نوع من الجلوس، فالفعل يعمل في النوع كما عمل في الجنس.
وقالوا: (اَشْتَمَلْتُ الصِّمَاءَ) فنصب (الصِّمَاءَ)؛ لأنها نوع من الاشتمال. وفي الناس من قال: (هذا صفة لمصدر محذوف، تقديره: اَشْتَمَلَ الصِّمَاءَ)، فحذف الموصوف وأقام

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٥٨، وشرح اللمع ١/ ٤٢٨.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٠١.

(٣) الكتاب ٣/ ٦١٩.

الصفة مقامه، وقد بينت أن الفعل إذا عمل في الجنس عمل في أنواعه وأجزائه»^(١).

وبين الثماني أن «الفعلين إذا تقارب معناهما فلا خلاف بين النحويين أن كل واحد منهما يتعدى إلى مصدره، نحو: (سَنَيْتُهُ سَنًا) و(كَرِهْتُهُ كَرَاهِيَةً) و(أَعْجَبَنِي إعْجَابًا) و(أَحْبَبْتُهُ حُبًّا).

واختلفوا في أن كل واحد من هذه الأفعال يعمل في مصدر الآخر إذا وقع موقع مصدره أو لا يعمل فيه؟ وأكثر النحويون يميزون أن يعمل الفعل في مصدر الآخر إذا وقع موقع مصدره، فيجيزون (سَنَيْتُهُ سَنًا)، و(سَنَيْتُهُ بُغْضًا) و(كَرِهْتُهُ سَنًا)، و(أَبْغَضْتُهُ كَرَاهِيَةً)، و(أَحْبَبْتُهُ إعْجَابًا) كما يقولون: (أَحْبَبْتُهُ حُبًّا)، ف(يُعْجَبَنِي حُبًّا) كما يقولون: (أَعْجَبَنِي إعْجَابًا).

وغير هؤلاء يقولون: لا يعمل الفعل إلا في المصدر الذي اشتق من لفظه، فإذا رأى مصدر غيره قد وقع موقع مصدره أضمر له فعلاً من لفظه فنصبه، واستغنى عن إظهاره لدلالة هذا المقدم عليه.

فإذا قال: (سَنَيْتُهُ بُغْضًا) أضمر بعد (سَنَيْتُهُ) (أَبْغَضْتُهُ) فنصب بغضاً به»^(٢).

(١) الفوائد والقواعد ص ٢٦٠، وشرح اللمع ١/ ٤٢٩ - ٤٣٠، وانظر هذه الآراء في شرح الكافية لابن الحاجب ١/ ٢٦٨، والأشمووني ٢/ ١١٣، والمساعد ١/ ٤٦٨، وشرح المفصل ١/ ١١٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٥٦.
(٢) الفوائد والقواعد ص ٢٦١، وشرح اللمع ١/ ٤٣٠ - ٤٣١، وانظر هذه القضية بأقوالها في شرح المفصل ١/ ١١٢ - ١١٣، وشرح الكافية ١/ ٢٧٠، وشرح التصريح ١/ ٣٢٦.

* المفعول به :

أوضح الثمانيني أن الفعل على ضربين فعل لازم لفاعله غير متجاوز إلى مفعول نحو: (قام، وذهب)^(١)، والفعل اللازم هذا يتعدى إلى المصدر؛ لأن الحدث جزء معناه وهذا ما وضّحناه في المفعول المطلق، ويّين أن الفعل اللازم لابد أن يتعدى لأربعة أشياء إذا وقع من غير مكلف ولا عالم به؛ وهي مصدره والزمان والمكان والحال، فتقول: (قام المجنون قيامًا يوم الجمعة عند الدار ضاحكا)^(٢).

وأضاف الثمانيني: «إن أردت أن تعدّي هذا الفعل الذي لا يتعدّى عدّيته بأحد ثلاثة أشياء:

إما (بالهمزة) وهو أكثرها، نحو: (أقمتُ زيدًا، وأجلستُ عمرًا، وأقعدتُ خالدًا).

وإما (بتضعيف العين)، تقول: (فرَحَ زيدٌ، وفرحتُ زيدًا، وخَرَجَ المتاعُ وخَرَجَتْهُ).

ويجوز أن يتعدى الفعل إلى المفعول (بحرف الجرّ)، تقول: (مررتُ بزيدٍ، وجلستُ إلى عمرو، وذهبتُ إلى بكرٍ)، فمعك عاملان: الفعل وحرف الجرّ.

والاسم الذي بعد حرف الجرّ مجرور بالحرف، وموضع الجرّ مع المجرور نصب بالفعل الذي قبلهما، فإن جئتُ بمعطوف بعد هذا المجرور كنت بالخيار: إن شئت حملته على العامل الأقرب فجررته فقلت: (مررتُ بزيدٍ، وعمرو)، وإن شئت حملته على العامل الأبعد وهو الفعل، فنصبته وعطفته على موضع الجارّ والمجرور؛ لأنهما في موضع نصب فقلت: (مررتُ بزيدٍ وعمراً)^(٣).

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٦٢، وشرح اللمع ١/ ٤٣٢.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٨٦ - ٢٨٧، وشرح اللمع ١/ ٤٥٦، وانظر: الكتاب ١/ ٣٤ وما بعدها.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٢٦٢، وشرح اللمع ١/ ٤٣٢.

قال سيبويه: «ولو قلت: مررت بعمر و زيدا لكان عربيا، فكيف هذا لأنه فعل، والمجرور في موضع مفعول منصوب»^(١). وقال ابن جني: «(ألا ترى أنك تحكم عليها) (الباء) وعلى ما جرته بأنهما جميعا في موضع نصب حتى إنك لتجيز العطف عليهما بالنصب، نحو قولك: (مررت بك وزيدا)، و(نزلت عليه وجعفر)»^(٢).

وذكر الثمانيني أن حرف الجر ينزل منزلة جزء من المجرور، أو ينزل بمنزلة حرف من الفعل كهمزة التعدية، لذا كان سيبويه لا يميز أن يسقط حرف الجر، ويبقى عمله من هذا النوع في الكلام، ولا في الشعر^(٣).

وكان الأخفش يميز إسقاطه في الشعر للضرورة؛ لأن الشاعر يضطر إلى تصحيح الوزن وتقويم القافية، فإذا سقط حرف الجر وصل الفعل إلى ما كان مجرورا فنصبه، فقال: (قُمْتُ زيدا، ومررت زيدا، ومررت عمرا).

ومما ورد من ذلك في الشعر:

إذا قيلَ أي الناسِ شرُّ قبيلةً أشارت كليبٌ بالأكفِّ الأصابعِ^(٤)

بجر (كليب) والتقدير: إلى كليب، فحذف حرف الجر، ونوى ذكره^(٥).

وذكر الثمانيني أن الفعل الذي يتعدى هو الذي يتجاوز الفاعل إلى مفعول به، نحو:

(١) الكتاب ١/ ٩٤.

(٢) الخصائص ١/ ١٠٢.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٦٣، وشرح اللمع ١/ ٤٣٣، وقول سيبويه في الكتاب ١/ ٣٩٥.

(٤) البيت من الطويل، وهو لجرير انظر: المقتضب ٤/ ٦٠، ٦١، ومعاني القرآن ٢/ ٣١٢، ٣٧٤، وشرح التصريح ١/ ٣١٢، والأشموني ١/ ١٩٦، والخزانة ٣/ ٦٦٩.

(٥) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٦٣، وشرح اللمع ١/ ٤٣٣، ورأي الأخفش في معاني القرآن ٢/ ٣١٢، ٣٧٤، وانظر الخلاف بين سيبويه والأخفش مبسوطاً في حاشية المقتضب ٤/ ٦٠، ٦١.

(ضربت زيداً، وأكرمت عمرًا)، فهذا الفعل المتعدّي على ثلاثة أضرب:

فعل متعد إلى مفعول واحد، وفعل متعد إلى مفعولين، وفعل متعد إلى ثلاثة مفعولين.

فأما المتعدّي إلى مفعول واحد فنحو: (كَلَّمْتُ زيداً، وأكرمت عمرًا، وغرمت مالا).

وقد يكون الفعل يتعدّي إلى مفعول بحرف جرّ، ويكثر استعمالهم له، ويؤمّن فيه اللبس فيسقط حرف الجرّ، ويصل الفعل إلى ما كان مجرورًا فينصبه، تقول: (دخلت في البيت، ودخلت البيت).

وأما ما يتعدّي إلى مفعولين فعلى ضربين: ضرب يتعدّي إلى مفعولين لا يكون الفعل فيه من أفعال الشكّ واليقين، ولا تدخل على مبتدأ وخبر، ولا يكون المفعول الثاني هو الأول، ولا ينعقد من المفعولين مبتدأ وخبر إذا أسقطت الفعل والفاعل، نحو: أعطيتُ، وكسوتُ، تقول: (كسوتُ زيداً ثوبًا)، و(أعطيتُ أباك درهمًا)^(١).

وأضاف الثمانيني: «والفعل المتعدّي لمفعول واحد جاز لك أن تنقله بالهمزة، أو بتضعيف العين، أو بحرف الجرّ، فيتعدّي إلى مفعولين، نحو: (أركبته فرسًا)، و(غرمته مالا)، و(أمررت زيداً بعمره)»^(٢).

وأوضح الثمانيني أن كثرة الاستعمال مع أمن اللبس يجوز فيها أن يسقط حرف الجرّ، ويصل الفعل إلى ما كان مجرورًا فينصبه، تقول: (صدّقت زيداً في المقال) فإن أسقطت حرف الجرّ قلت: (صدّقت زيداً المقال)، قال الشاعر:

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٦٤ - ٢٦٥، وشرح اللمع ١/ ٤٣٣ - ٤٣٥، وشرح المفصل ٧/ ٨٢، والكتاب ٣٧/ ١.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٦٥، وشرح اللمع ١/ ٤٣٥.

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبٍ^(١)

تقديره: أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ. وفي التنزيل: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(٢)، تقديره: واختار موسى من قومه^(٣).

وأضاف الثمانيني: «أما ما كان من أفعال القلوب، وهي أفعال الشك واليقين، فإنه لا يدخل إلا على مبتدأ وخبر، والمفعول فيه هو الأول، ولو أسقطت الفعل والفاعل لانعقد من المنصوبين مبتدأ وخبر، تقول: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا) فإذا أسقطت (ظننت) قلت: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، وكما لا بد للمبتدأ من خبر ولا بد للخبر من مبتدأ، فكذلك لا بد في هذا الباب إذا ذكرت أحد المنصوبين من ذكر الآخر^(٤).

وقد اختلفوا في هذا الباب هل يجوز الاقتصار فيه على الفعل، والفاعل أو لا يجوز؟ فأجاز قوم^(٥) الاقتصار على الفعل والفاعل، نحو قولك: (ظَنَنْتُ أَوْ عَلِمْتُ) واحتجوا بالمثل السائر: (مَنْ يَسْمَعُ يَحُلْ)^(٦)، جزم (يخال) وهي بمعنى يُحَسِّبُ، وهو فعل وفيه فاعل مضمَر،

(١) هذا البيت من البسيط، واختلف الرواة في نسبه، فهو في ديوان عمرو بن معديكرب ص ٣٥، وديوان خفاف بن ندبة ص ١٢٦، وديوان العباس بن مرادس ص ٣١، وهو من شواهد سيبويه ٣٧/١، ونسب لعمرو بن معديكرب الزبيدي، وابن هشام في المغني ٣٥٠/١، ٢٦/٢، ونسبه إليه والمبرد في الكامل - رغبة الأمل ١٣٦/١، معزو إليه أيضًا، والنشب - بفتحيتين -: المال والعقار.

(٢) سورة الأعراف، الآية (١٥٥)، وانظر: الإملاء ١٦٥/١.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٦٦، وشرح اللمع ٤٣٦/١، وانظر الكتاب ٣٧/١، وشرح المفصل ٤٤/٢.

(٤) المذكور هو مذهب الجمهور، وذهب السهيلي إلى أن المفعولين في باب ظن ليس أصلهما المبتدأ والخبر، بل هما كمفعول أعطى، واستدل بظننت زيدًا عمرًا، فإنه لا يقال: زيد عمرو إلا على جهة التشبيه، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت. انظر: المقتضب ٩٥/٣، والتصريح ٢٤٦/١، والكتاب ٣٩/١، وشرح الأشموني ١٦٣/١، وشرح المفصل ٨٣/٧.

(٥) وهو مذهب الأكثرين، انظر: شرح الأشموني ١٦٣/١، وشرح المفصل ٨٣/٧، ومغني اللبيب ٦٧٦/٢.

(٦) انظره في: مجمع الأمثال للميداني ٣٣٢/٢، وانظر شرح المفصل ٨٣/٧، ومغني اللبيب ٦٧٦/٢.

فقد اقتصر عليه، وهذا ليس بدليل؛ لأنه مثل، والمثل قد يخرج على سبب يدل على المفعولين فيجوز أن يسقطا. وامتنع قوم^(١) من جواز هذا؛ لأمرين: أحدهما: قالوا قد علمنا بعقولنا أن العاقل لا يخلو من ظنٍّ أو علم. فقليل لهم في جواب هذا: قد يخلو من الظن والعلم إلى الشك.

والوجه الثاني: أن أفعال الشك واليقين قد أجيب بها تجاب به الأقسام لقوله عز وجل: ﴿وَطَنُوا مَا لَهُمْ مِّنْ حِصٍّ﴾^(٢)، كقول الحالف: أقسمت (ما لهم من حصص)، فكما لا يجوز الاقتصار على القسم دون المقسم عليه، كذلك لا يجوز الاقتصار في هذه الأفعال على فاعليها دون مفعوليها^(٣).

والبحث يرى جواز الاقتصار على الفعل والفاعل كمذهب الأكثرين، وما يؤكد ذلك السماع والنقل، فقال الزركشي^(٤): وكثيراً ما يعتري الحذف في رؤوس الآي نحو: ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾^(٥). وقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾^(٦)، قدر ابن هشام^(٧) المحذوف فقال: أي أنهم سفهاء، ومثل هذا قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾^(٨)، وقوله: ﴿إِن هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾^(٩).

(١) نقل عن سيبويه، وعن الأخفش المنع مطلقاً سواء في ذلك أفعال الظن والعلم، وعن الأعلام الجواز في أفعال الظن دون أفعال العلم. انظر: الكتاب ١/ ٣٩، ٤٠، وشرح الأشموني ١/ ١٦٣، والتصريح ١/ ٢٥٩.

(٢) سورة فصلت، الآية (٤٨).

(٣) الفوائد والقواعد ص ٢٦٧ - ٢٦٨، وشرح اللمع ١/ ٤٣٧ - ٤٣٨.

(٤) البرهان ٣/ ١٦٤.

(٥) سورة البقرة، الآية (١٠٢).

(٦) سورة البقرة، الآية (١٣).

(٧) انظر المغني ٢/ ٧٠٣.

(٨) سورة القصص، الآية (٦٢).

(٩) سورة الجاثية، الآية (٢٤).

وقد فصل الثمانيني الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، فقال: «(حسبت) لا تستعمل إلا للشك، ولا بد لها من مفعولين نحو: (حسبت زيدًا خارجًا).

(خلتُ) الظاهر فيها أن تكون بمعنى (الشك)، وتتعدى إلى مفعولين، نحو: (خلتُ أباك خارجًا)، وقد استعملوا (خلتُ) بمعنى (عرفت)، فتعدت إلى مفعول واحد، قالوا: (خلتُ السحابة).

(ظننت) تستعمل على ثلاثة أقسام: أحدها: أن تكون بمعنى التهمة فتتعدى إلى مفعول واحد تقول: (ظننتُ زيدًا) أي: اتهمت زيدًا. قال سيبويه: «وعلى هذا قيل: (ظنين) أي متهم»^(١).

وفي التنزيل: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾^(٢).

والقسم الثاني: أن تكون بمعنى (تَيَقَّنْتُ) فتتعدى إلى مفعولين، تقول: (ظننتُ زيدًا قائمًا)، أي: تيقنت ذلك فلا يجوز فيه الاختصار على مفعول دون المفعول الثاني، وفي التنزيل: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾^(٣).

والقسم الثالث: أن تكون بمعنى الشك، نحو: (ظننتُ زيدًا قائمًا).

(علمت) تستعمل على ضربين: أحدهما: أن تكون بمعنى: (عرفت) فتتعدى إلى مفعول واحد، وفي التنزيل: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾^(٤)، ومعناه: لا تعرفونهم، الله يعرفهم، وقال

(١) الكتاب ١/ ١٢٦.

(٢) سورة التكوين الآية (٢١)، قال ابن خالويه: تقرأ بالضاد والطاء، فوجه الضاد يراد به: ما هو بخيل، ووجه الطاء يراد به: ما هو بمتهم. الحجة في القراءات السبع (ص ٣٦٤)، وانظر: تفسير الكشاف للزحشي ٤/ ٧١٣.

(٣) سورة البقرة، الآية (٤٦).

(٤) سورة الأنفال، الآية (٦٠).

عز وجل: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ﴾^(١)، أي: عرفتم الذين.

والقسم الثاني: أن تكون عبارة عن العلم الذي يتعدى إلى مفعولين، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾^(٢).

(رأيت) فتستعمل على ضروب^(٣): تقول: (رأيت زيدًا) أي: أبصرته، فيتعدى إلى مفعول واحد. وتقول: (رأيت زيدًا) بمعنى: ضربت رئة زيد فحذفت المضاف. وتكون (رأيت) بمعنى (اعتقدت)، فيتعدى إلى مفعول واحد، تقول: (رأيت رأي مالِك)، أي: اعتقدت، وبمعنى (علمت) فيتعدى إلى مفعولين، تقول: (رأيت زيدًا منطلقًا)، أي: علمت زيدًا منطلقًا، فيكون العلم قد تجدد بانطلاقه. وبمعنى (ظننت) فيتعدى إلى مفعولين، لا يجوز الاختصار على أحدهما، نقول: (رأيت زيدًا خارجًا)، أي ظننته خارجًا، ف(زيد) متيقن، والشك إنما اعترض في خروجه، وفي التنزيل: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۖ وَرَأَوْهُ قَرِيبًا﴾^(٤)، فروية الكفار ظن، ورؤيتنا نحن المؤمنين علم، وفي هذا ذم للمشركين.

(وجدت) ولها خمسة معانٍ: الغضب تقول: (وجدت على الرجل)، وهذا لازم، وبمعنى الحزن، تقول: (وجدت بالحزن وجداً)، أي ازداد حزني وهو لازم، وبمعنى (استغنيت) نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ وَجَدَكُمْ﴾^(٥)، وهو لازم أي من سعتكم، وبمعنى (أصبت)، نحو: (وجدت الدابة) وهو متعد لواحد، وبمعنى (علمت) وهو متعد مفعولين نحو قول الشاعر:

(١) سورة البقرة، الآية (٦٥) انظر: تفسير الجلالين ١ / ١٠.

(٢) سورة الممتحنة، الآية (١٠).

(٣) ذكر لها خمسة ضروب هي: الإبصار، والضرب على الرئة، والاعتقاد، والعلم، والظن. انظر: الكتاب ٢ / ٣٩٠، والمقتضب ٣ / ١٢١، ١٢٢، وشرح الفصل ٧ / ٨١.

(٤) سورة المعارج، الآيتين (٦، ٧).

(٥) سورة الطلاق، الآية (٦).

وَجَدْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَافِظَةً وَأَكْثَرَهُ جُنُودًا^(١)

(زعم) تأتي بمعنى الظن أو العلم فتقول: (زعمت زيدًا قائمًا)^(٢).

وتحدث الثمانيني أن قومًا زادوا (توهم) حملًا على (حسب وظن) وكذلك (تصور)، وهذا لا يمنع القياس^(٣)، وأضاف أيضًا أن قومًا زادوا (هَبَّ) وجعلوها بمعنى (ظُنَّ)، إلا أنهم لا يستعملون منه إلا الأمر، تقول: (هَبَّ زيدًا عالمًا) أي: ظُنَّ زيدًا عالمًا، ويقولون: (هَبَّ الأميرَ عاتبًا وكَلَّمَهُ)، أي: ظُنَّ الأميرَ عاتبًا وكَلَّمَهُ^(٤).

وتحدث الثمانيني عن المفعولين وأجاز تقديم الثاني على الأول، إذا لم يوقع في الكلام لبسًا، نحو: (ظننت قائمًا زيدًا)، و(علمت منطلقًا عمرًا)، و(حسبت بالباب أخاك)، و(خلت في المسجد الصلاة)، و(علمت أبوه منطلق زيدًا)^(٥).

وأضاف: «أما إن كانا معرفتين لم يجوز أن يتقدم الثاني على الأول؛ لئلا يصير المتيقن مشكوكًا فيه، والمشكوك فيه متيقنًا»^(٦).

وتحدث عن موقع هذه الأفعال وعملها، فقال: «وهذه الأفعال لا تخلو أن تكون قبل المبتدأ وخبره، أو بينهما، أو متأخرة عنهما. فإن وقعت قبلها وجب أن تنصبها؛ لأن العلم والشك لما تقدما قويا فلم يجوز أن يلغيا. وإن وقع الشيء أولًا هو وقوعه في أعلى مراتبه، ويدل

(١) من الوافر لخدّاش بن زهير كما في الشواهد الكبرى للعيني ٣٧١ / ٢، وشواهد القطر ص ٢٠، وهو بلا نسبة في المقتضب ٩٧ / ٤، وابن عقيل ٣٥٤ / ١، والأشموني ١٥٥ / ١.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٧٠ - ٢٧٣، وشرح اللمع ٤٤١ / ١ - ٤٤٤.

(٣) انظر: مغني اللبيب ٦٥٨ / ٢، وشرح الألفية للأشموني ١٩ / ٢.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٧٣، ومغني اللبيب ٦٥٨ / ٢، وشرح التصريح ٢٧١ / ١.

(٥) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٧٤، وشرح اللمع ٤٤٤ / ١، وانظر المقتضب ٩٦ / ٣.

(٦) الفوائد والقواعد ص ٢٧٤، وشرح اللمع ٤٤٤ / ١.

على قوة العناية به نحو: (ظننت زيدا منطلقاً)، فإن توسطت هذه الأفعال بين المبتدأ وخبره جاز إعمالها وإلغاؤها، فمثال إعمالها: زيداً ظننت منطلقاً، ومحمداً خلت في الدار، وبالباب حسبت عمرًا. ومثال إلغائها: في الدار حسبت محمدًا، وعندك ظننت زيدًا. فإذا ارتفع المفعول الأول فالثاني في موضع رفع، وإذا انتصب المفعول الأول فالثاني في موضع نصب.

فمن أعملها متوسطة اعتقد تقديمها في النية، وإنما وسطها في اللفظ توسعًا وتجاوزًا. ومن ألغاها اعتقد تأخيرها، وإنما قدمها تجاوزًا وتوسعًا قال الشاعر:

أَبَاالأَرَا جِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي فِي الأَرَا جِيزِ خَلْتُ اللُّؤْمِ وَالْخَوْرُ^(١)

وأيد الثمانيني إعمالها^(٢). وأضاف: «إن تأخرت هذه الأفعال اختير فيها الإلغاء وترك الإعمال، وجاز الإعمال، تقول: (محمدٌ في الدار حَسِبْتُ)، و(زيدٌ منطلقٌ ظننتُ)، ويجوز (إياك منطلقًا علمتُ)، و(زيدًا عندك حسبتُ).

فمن ألغاها قال: الكلام قد مضى على اليقين، وإنما اعترض الشك في آخره، فلا أزيل يقينًا بشك، وصار تعلقها بالجملة المتقدمة كتعلق الظرف. وإذا قال: (عمرؤ خارجٌ علمت) فتقديره: عمرو خارج في علمي.

ومن أعملها اعتقد تقديمها في المعنى، وإنما أخرها مجازًا وتوسعًا^(٣).

ومن الملاحظ مما سبق أن هذه الأفعال لو تقدمت وجب إعمالها أما إذا توسطت جاز

(١) البيت من البسيط للعين المنقري واسمه: منازل بن زمعة من بني منقر من كلمة له يهجو رؤية بن العجاج، والشاهد في سيبويه ١/ ١١٩، والخزانة ١/ ٢٧٥، والتصريح ١/ ٢٥٣، وشرح المفصل ٧/ ٨٤.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٧٥ - ٢٧٦، وشرح اللمع ١/ ٤٤٥، وانظر الكتاب ١/ ١١٩، وشرح المفصل ٧/ ٨٤، وشرح الأشموني ٢/ ٢٣.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٢٧٦، وشرح اللمع ١/ ٤٤٦.

الوجهان الإعمال والإلغاء والإعمال أقوى، أما إذا تأخرت فالإلغاء أقوى، وفي ذلك قال سيبويه: «كلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى»^(١)، وهذا ما اختاره الثماني وقال: «وقد يجوز أن تقع (أن) بعد هذه الأفعال فتسدّ مسدّ مفعولها، تقول: (ظننتُ أنك مُحسنٌ) و(ظننتُ أنك عفيفٌ)^(٢)؛ لأنها لما اقتضت اسماً وخبراً طال الكلام، فأغنى طول الكلام عن ذكر المفعول الثاني.

وكان الأخفش يقول^(٣): إن (أن) واسمها وخبرها في تأويل مصدر، فإذا لا بد من المفعول الثاني إما في اللفظ أو في التقدير، فإذا قال: (ظننتُ أنك خارجٌ) فهذا عنده مفعول أول، والثاني محذوف تقديره: ظننتُ خروجك واقعاً^(٤).

وتحدث عن دخول (أن) بعد أفعال اليقين، وقال: «إنها مخففة من الثقيلة، ولا يخلو أن يليها اسم أو فعل.

فإن وليها اسم لم يحتج إلى عوض، تقول: (علمتُ أن زيداً منطلقٌ)، قال الأعشى:
 فِي فِتْيَةٍ كُسُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ^(٥)

وكان بعض النحويين يعمل هذه في الاسم الظاهر، ويقول: هي مشبهة بالفعل فيجب أن تعمل تامة وناقصة، كما أن الفعل يعمل تاماً وناقصاً، فيجيز: (قد علمتُ أن زيداً قائماً)، كما

(١) الكتاب ١/ ١١٩.

(٢) حكم همزة (أن) الفتح، فإن اقترن خبرها باللام كُسرت، ينظر: الكتاب ٣/ ١٤٦، ١٤٨.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٨٥، همع المواع ١/ ١٥٢، وينظر: منهج الأخفش ص ٣٠٠، ٤٢٤.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٧٧، وشرح اللمع ١/ ٤٤٦.

(٥) البيت من البسيط للأعشى، ديوانه ص ٥٩ هو من شواهد سيبويه ٢/ ١٣٧، ٧٤، ١٦٤، وأما ابن الشجري

٢/ ٢، والخزانة ١١/ ٣٥٣، والخصائص ٢/ ٤٤١، وشرح المفصل ٨/ ٧٤.

يقول في الفعل: (لَمْ يَكُ زَيْدٌ قَائِمًا)»^(١).

وقد مثل في ذلك بالشاهد:

*** كَأَنَّ وَرِيدَيْهِ رِشَاءٌ خُلِبَ ***

في إعمال (أَنْ) مخففة كإعمالها مشددة^(٢)، وقال المبرد: «لو نصبت بها وهي مخففة لجاز»^(٣).

وأكثر النحويين يقول: الفعل أصل فهو أقوى من الحرف، فلقوته جاز أَنْ يعمل تاماً وناقصاً، والحرف لضعفه وجب أَنْ يعمل تاماً، فإذا نقص عن اللفظ الذي أشبه به الفعل وجب أَنْ لا يعمل ليكون ذلك مزية بين الأصل والفرع، وبين المشبّه والمشبّه به، والثماني مع رأي الأكثرية^(٤). وهو رأي البصريين، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه لا يجوز إعمال (أَنْ) الخفيفة النصب في الاسم بعدها، واحتجوا بأنه قد زالت المشابهة بينها وبين الفعل بنقص لفظها^(٥).

وأضاف: جعلوا تخفيفها أمانة لعملها في المضمّر، فإذا خففوها حذفوا ورفعوا الاسم الذي بعدها بالابتداء، وما بعده خبره، والجملة خبر (أَنْ) فيقولون: (علمت أَنْ زَيْدٌ خَارِجٌ) تقديره: (علمت أنه زَيْدٌ خَارِجٌ)، فإن كان قد جرى ذكر شيء كان هذا الضمير راجعاً إليه، وإن لم يجر ذكر شيء كان هذا ضمير الشأن والحديث.

ولابدّ لـ (أَنْ) هذه من اسم؛ لأنها تطلبه من وجهين:

أحدهما: من حيث يطلب العامل المعمول.

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٧٩، وشرح اللمع ١/ ٤٤٧ - ٤٤٨.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ١٦٤.

(٣) المقتضب ٢/ ٣٦١.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٧٩، وشرح اللمع ١/ ٤٤٨.

(٥) انظر المسألة في: الإنصاف ١/ ٢٠٤، ٢٠٥، والمقتضب ٣/ ٨٢٧، وشرح المفصل ٨/ ٧٤، والمغني ١/ ٣١.

والثاني: من يحث يطلب الموصول صلتته؛ لأن اسمها وخبرها صلة لها وتتام، فإن خففتها وحذفت اسمها وأوليتها الفعل، فقد أجمعت بها، فلا بد لها من عوض يكون بينها وبين الفعل، ويكون جبراً لها من الإجماع.

والعوض هو (لا، أو لن، أو قد، أو السين، أو سوف). وفي التنزيل: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾^(١)، تقديره: علم أنه سيكون منكم، خففها وحذف الاسم، وأولها الفعل وهو لا يجوز أن يليها فوق (السين) بينهما عوضاً، وقال عز وجل: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾^(٢)، تقديره: أنه لا يرجع، فلما خففها، وحذف اسمها وأولها الفعل أدخل (لا) عوضاً لها^(٣).

وتحدث الثماني عن دخول القول في الباب وبين أن للعرب فيه أربعة مذاهب:

١- أفصحها ألا يعمل القول في الجملة التي بعده في اللفظ، وهي في التقدير في موضع نصب به، نحو قولك: (قال زيد: عمرو منطلق)، و(قلت: خرج أبوك).

٢- والمذهب الثاني: أن يعمل القول عمل الظن إذا كان معه استفهام وتاء الخطاب، نحو قولك: (أقول: زيداً قائماً)؛ لأن الإنسان يستفهم عن ظنه، وتقول: (متى تقول أباك خارجاً)، و(أأنت تقول عبد الله سائراً). قال الشاعر:

أَمَّا الرِّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا^(٤)

(١) سورة المزمل، الآية (٢٠).

(٢) سورة طه، الآية (٨٩).

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٧٩، ٢٨٠، وشرح اللمع ١/ ٤٤٨، ٤٤٩، وانظر شرح الجمل للزجاجي ٣٥٠/ ٢.

(٤) من الكامل هو عمر بن أبي ربيعة، الديوان ٣/ ٣٩، والكتاب ١/ ١٢٣، والمقتضب ٢/ ٣٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٧٨، والخزانة ٢/ ٤٣٩.

وهذا هو مذهب سيوييه؛ حيث قال: «(تقول) في الاستفهام، شبهوها بـ(تظن)، ولم يجعلوها كـ(يظن)، و(ظن) في الاستفهام»^(١).

وبيّن ابن عقيل أن إجراء القول مجرى الظن بشروط ذكرها عامة النحويين، وهي: أن يكون مضارعاً، وللمخاطب، ومسبوقة باستفهام، وألا يفصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا جار ومجرور ولا معمول الفعل، ومثال ما اجتمعت فيه الشروط (أتقول عمرًا منطلقاً)، وبين أنه إذا اجتمعت الشروط جاز نصب المبتدأ والخبر مفعولين وجاز رفعهما على الحكاية، نحو: (أتقول زيدًا منطلقاً)، أو (أتقول زيد منطلقاً)^(٢).

٣- والمذهب الثالث: أن يعمل القول إذا اقترن به استفهام سواء كان لمخاطب أو غائب، نحو قولك: (أيقولُ زيدٌ عبد الله مُحسنًا)، وهذا رديء؛ لأنك تستفهم المخاطب عن ظن الغائب، والإنسان لا يعلم اعتقاد غيره.

٤- والمذهب الرابع: هو لغة (سُلَيم) يعملون (القول) على جميع متصرفاته نحو قولك: (قلتُ زيدًا منطلقاً)، و(قال عبدُ الله أباك مُحسنًا)^(٣).

وهذه اللغة ربما أدّت إلى الخطأ، وعلى هذه اللغة يقرؤون: (فَلَا يُحْزِنُكَ قَوْلُهُمْ أَنَّا نَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ)^(٤)، قال بعض العلماء هذا لحنٌ، ولا تجوز الصلاة به لأنه جعل النبي ﷺ

(١) الكتاب ١/١٢٢.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ٢/٥٨-٦١.

(٣) قال سيوييه في الكتاب ١/١٢٤: وزعم أبو الخطاب - وسألته عنه غير مرة - أن أناسًا من العرب يوثق بعريبتهم وهم بنو سُلَيم، يجعلون باب (قلت) أجمع مثل (ظننتُ). وانظر شرح ابن عقيل ٢/٦١-٦٢، وانظر روح المعاني ٢٣/٥٢-٥٣.

(٤) سورة يس، الآية (٧٦)، (إنا) بكسر الهمزة قراءة الجمهور، وفتح الهمزة لحنٌ يفسد به المعنى. انظر: معجم القراءات ٧/٥٢٢.

يجزئه قولهم أن الله يعلم سرهم وعلايتهم^(١).

وقد رد الزمخشري على من قال ببطلان صلاة من قرأ (أنا نعلم) بالفتح أو بكفره إن اعتقد ما يعطيه من المعنى، وخرج هذه القراءة على وجهين؛ أحدهما: أن يكون على حذف لام التعليل، وهو كثير في القرآن وفي الشعر وفي كل كلام، وقياس مطرد، وهذا معناه ومعنى الكسر سواء، والثاني أن يكون بدلاً من قولهم^(٢).

ثم ذكر الثمانيني الفعل المتعدى لثلاثة مفعولين، وبين أنه منقول من باب ظن وأخواتها؛ لأن الفعل فيها يتعدى لاثنتين، وإن نقلته بالهمزة أو التضعيف صار يتعدى لثلاثة، وكان الأخفش يُجيز النقل في جميع أفعال العلم والظن قياساً. والمتفق عليه المسموع هُنَّ أربعة أفعال؛ ثلاثة منها نقلت بالهمزة، وواحد نقل بتضعيف العين^(٣).

فالمنقول بالهمزة: (أَعْلَمْتُ، وَأَرَيْتُ، وَأَنْبَأْتُ)، والمنقول بالتضعيف: (نَبَأْتُ).

ولكن الثمانيني جعلها أكثر، وهي عنده (أَرَيْتُ، وَأَعْلَمْتُ، وَأَخْبَرْتُ، وَخَبَّرْتُ، وَأَنْبَأْتُ) فهذه منقولة من السبعة المتقدمة، نقلت بالهمزة منها أربعة وهي: (أَعْلَمْتُ، وَأَرَيْتُ، وَأَخْبَرْتُ، وَأَنْبَأْتُ).

ونقلت ثلاثة منها بتشديد العين، وهي: (خَبَّرْتُ، وَحَدَّثْتُ، وَنَبَأْتُ)، فتعدت بعد النقل إلى ثلاثة مفعولين^(٤).

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٨٢-٢٨٣، وشرح اللمع ١/ ٤٥١-٤٥٢، وانظر شرح المفصل ٧/ ٧٩، وشرح الأشموني ١/ ١٦٥.

(٢) الكشف ٤/ ٢٨.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٨٣، وشرح اللمع ١/ ٤٥٣، وانظر هذه المسألة في الكتاب ١/ ٤١، وشرح المفصل ٧/ ٦٦، وجمع الهوامع ١/ ١٥٩، وتسهيل الفوائد ص ٧٤.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٨١-٢٨٢، وشرح اللمع ١/ ٤٥٠-٤٥١.

وبيّن أن النحاة اختلفوا في مسألة الاختصار على المفعول الأول في هذا الباب أولاً، فأجاز قوم الاختصار فيه على المفعول الأول وإسقاط ما بعده، وأبى ذلك قوم^(١).

وأجمعوا على أنه لا يجوز الاختصار على الثاني؛ لأن المفعول الثاني مبتدأ في الأصل، والثالث خبره.

ويجوز أن يقع موقع الثالث الجُمْلُ والظُرُوف وحُرُوف الجر بدل المفرد كما وقعت في خبر المبتدأ.

ويجوز أن تتقدم المنصوباتُ على الفاعل كما يجوز تقديم المفعول على الفاعل^(٢).

وأضاف الثمانيني: أنه يجوز تعليق أفعال الشك واليقين عن العمل في اللفظ، وإن كانت عاملة في المعنى. تقول: (عِلِمْتُ لَزِيدٌ مَنْطَلِقٌ) و(ظَنَنْتُ لَعَبْدُ اللَّهِ مُحْسِنٌ)، إلا (نَبَأْتُ وَأَنْبَأْتُ)، فإنه لا يجوز تعليقهما، فلا يجوز الإلغاء في الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفعولين؛ لأنها ليست مما يدخل على المبتدأ وخبره، ألا ترى أنك إذا قلت (أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا خَارِجًا) وَنَحَيْتَ الْفَعْلَ والفاعل لم يجز أن تقول: (زَيْدٌ عَمْرٌ خَارِجٌ)؛ لأن الجملة ليس فيها ضمير يعلقها بـ(زيد) فتجعلها خبراً عنه^(٣).

وبيّن الثمانيني في (ظن) أن النحاة أجازوا (ظَنَنْتُهُ زَيْدًا خَارِجًا)، و(ظَنَنْتُهُ زَيْدٌ خَارِجٌ)، فمن قال: (ظَنَنْتُهُ زَيْدًا خَارِجًا)، فالهاء تحتمل ثلاثة أوجه:

١ - أحدها: أن تكون كناية عن المصدر، كأنك أردت: ظننت الظن، وعلمت العلم، فأضمرت

(١) الذين أجازوا: المبرد وأبو بكر وابن كيسان وابن مالك. انظر: المقتضب ٢٢/٣، وتسهيل الفوائد ص ٧٤، والتصريح ٢٦٥/١، والذين منعوا هم: سيويه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف. انظر الكتاب ٣/٣٥٥، والتصريح ٢٦٥/١.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٨٤، وشرح اللمع ١/٤٥٣ - ٤٥٤.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٣٤، وشرح اللمع ١/٤٥٤.

المصدر، فأضرب عن المصدر؛ لأن الفعل إذا ذكر كان المصدر معه؛ إذ كان مشتقاً من حروفه.

- ٢- ويحتمل أن تكون الهاء ظرفاً من المكان، والفعل يدل عليها؛ لأن الفعل لا يقع إلا في مكان.
- ٣- ويحتمل أن تكون الهاء ظرفاً من الزمان، وأضمرته؛ لأن الفعل قد دل عليه؛ لأن الفعل لا يقع إلا في زمان.

فإن قلت: (ظننته زيداً منطلقاً) و(علمته عمرٌو خارجاً) فالهاء ضمير الشأن والحديث إذا ذكرت، فإن أردت القصة أنثت الضمير، وكان الضمير في موضع نصب؛ لأنه المفعول الأول، والجملة بعده في موضع المفعول الثاني، وجاز أن يقع ضمير الشأن والقصة؛ لأنه يدخل على المبتدأ وخبره، وهذا الضمير لا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤكد، والجملة التي بعده مفسرة لمعناه، والجملة في هذا الضمير بعينه، والذي يدل على أن الجملة وإن كانت خبراً عن هذا الضمير أنها مفسرة له وهي بعينه، خلوها من ضمير يرجع إلى الأول منها^(١).

وختم كلامه في هذا الباب بأنه لا يجوز أن يكون فعلٌ يتعدى إلى أكثر من ثلاثة مفعولين. فلو قلت: (أعلمتُ زيداً عمرًا محسنًا يوم الجمعة)، وجعلت (يوم الجمعة) مفعولاً على سعة الكلام لم يجز؛ لأنه ليس في الكلام ما يتعدى إلى أربعة مفعولين فيكون هذا مشبهًا بها، فإذا بطل ذلك نصبت على الظرف على كل وجه.

وإذا كان الفعل قد تعدى إلى مصدره لم يجز أن يتعدى إلى مصدر فعل آخر.

فإن قلت: (أعلم الله إعلامًا العلمَ اليقينَ)، فلا يجوز أن يكون (العلم) منصوبًا بـ(أعلمَ)؛ هذه لأنه قد تعدى إلى مصدر نفسه وهو (إعلامًا)، ولكن ينتصب بفعلٍ آخر - تقديره: فعلمَ العلمَ اليقينَ^(٢).

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٨٦، وشرح اللمع ١/ ٤٥٥ - ٤٥٦.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٨٧ - ٢٨٨، وشرح اللمع ١/ ٤٥٧.

وأضاف الثمانيني: «أما قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(١)، فـ(نباتًا) يحتمل نصبه وجهين:

أحدهما: أن يتنصب بـ(أُنْبِتَ) لأنه قد وقع موقع (الإنبات) الذي هو مصدر (أُنْبِتَ).
والثاني: أن تضر له فعلاً دل عليه (أُنْبِتَ)، وتقديره: (والله أَنْبَتَكُمْ فَنَبَتُمْ نَبَاتًا)^(٢).

(١) سورة نوح، الآية (١٧).

(٢) الفوائد والقواعد ص ٢٨٨، وشرح اللمع ١/ ٤٥٧ - ٤٥٨.

* الظرف (المفعول فيه) :

قال الثماني في حد الظرف: «إنه كل اسم من أسماء الزمان، والمكان يُراد فيه معنى (في)، وليست موجودة في لفظه، نحو قولك: (قمت اليوم) و(جلست مكانك)، وتريد: قمت في اليوم، وجلست في مكانك»^(١).

وبيّن الثماني أن الظرف دائماً منصوب فقال: «واحتمل هذا المنصوب أمرين: أحدهما: ألا تكون (في) مقدرة معه، فيكون الفعل واقعاً به كوقوع الضرب بزيد إذا قلت: (ضربت زيداً)، وهذا يكون مقبولاً على سعة الكلام ومجازه. والوجه الثاني: أن تكون (في) مقدرة معه من طريق المعنى، فيكون الفعل قد حل فيه، وصار الاسم مستقراً للفعل»^(٢).

وذكر الثماني أن النحاة سموا الظرف بأسماء عديدة، فقال: إن الفراء يسمي هذه الأشياء (محالاً)^(٣)؛ لحلول الأفعال فيها، والكسائي يسميها (أوصافاً)^(٤)؛ لأنها تكون أوصافاً للنكرات، والخليل يسميها ظروفًا^(٥).

ومن خلال ما سبق يتضح أن الثماني وافق الخليل وسيبويه في تسميتها بالظروف. وسميت ظروفًا؛ لأنه يحسن دخول (في) عليه، وإن لم يحسن دخول (في) لا تكون ظرفًا نحو: (قمت يوم الجمعة، وقمت في يوم الجمعة)، فهذا يسمّى ظرفًا؛ لأن (في) حسن دخولها عليه.

(١) الفوائد والقواعد ص ٢٨٩، وشرح اللمع ١/٤٥٩، وانظر شرح الأشموني ١/٢١٧.

(٢) الفوائد والقواعد ص ٢٩٠، وشرح اللمع ١/٤٥٩.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٨، ١١٩.

(٤) انظر: حاشية الصبان ٢/١٢٦.

(٥) انظر الكتاب ١/٢١٦. وانظر: الفوائد والقواعد ص ٢٩٠، وشرح اللمع ١/٤٦٠.

ولا يجوز أن تقول: (يوم الجمعة مُباركٌ) فتنصبه على الظرف؛ لأنه لا يحسن أن تقول: (في يوم الجمعة مباركٌ)؛ لأنه لا معنى لذلك يُعقل، ولكن تقول: (يوم الجمعة مباركٌ) فيرتفع (يوم) بالابتداء و(مباركٌ) خبره^(١).

وبيّن الثمانيني أن جميع أسماء الزمان في المؤنث والمذكر، والواحد والثنية والجمع يجوز أن يكون ظرفاً فقال: «تقول: (قمتُ الليلة، وسرتُ اليوم، وقعدتُ أحوالاً، وسافرتُ أعواماً، وزرتُك يومين، وسرتُ شهرين، وقصدتُك حولين)»^(٢).

وبيّن أن الظرف قد يكون مبهمًا، وقد يكون مختصًا، فكل ما كان جواباً لـ(كم) فهو مبهم والعمل في جميعه، تقول كم سرت؟ فيقول القائل عشرين فرسخًا، أو ثلاثين يومًا، فالسير قد وقع في العشرين، وفي الثلاثين جميعها، أما إن كان جواباً لـ(متى) فلا بد أن يكون مخصوصًا، ولا بد أن يكون العمل في بعضه تقول: متى قدمت؟ فيقول المجيب: يوم الجمعة، أو اليوم الذي قدم فيه زيد، وإذا كان الظرف مخصوصًا فالعمل في بعضه^(٣).

وقال الثمانيني: «إن الزمان قد يكون مفعولاً به؛ لأنه كزيد وعمرو، تقول: أحببت يوم الجمعة، كما تقول: أحببت زيدًا، وعظمتُ يوم الجمعة، كما تقول عظمتُ النبي ﷺ، والتعظيم والحب وقعاً بيوم الجمعة لا فيه، كما وقعا بزيد والنبي لا فيه، وتقول: ذمت يوم الأحد، كما تقول: ذمت زيدًا، فالذم وقع باليوم كما وقع بزيد.

فإن قلت أحببت زيدًا يوم الجمعة، كان (زيد) مفعولاً لوقوع المحبة به، فإن أردت (في) مع (يوم الجمعة)، أي: في يوم الجمعة كان (اليوم) ظرفاً لوقوع المحبة فيه، وإن لم تقدر (في) معه

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٩٠، وشرح اللمع ١/ ٤٦٠.

(٢) الفوائد والقواعد ص ٢٩١، وشرح اللمع ١/ ٤٦٢، وانظر الأشموني ٢/ ١٥٤، وشرح المفصل ٢/ ٤١.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٩٢، وشرح اللمع ١/ ٤٦٢.

كانت المحبة واقعة به كوقوعها بـ(زيد) وكان مفعولا على المجاز وسعة الكلام»^(١).

ونلاحظ من كلام الثمانيني أنك لو قدرت (في) أردت الظرف، أما إن لم تقدر (في) كان مفعولاً على المجاز وسعة الكلام.

وذكر أن ظرف المكان له ثلاثة أقسام؛ قسم مبهم، ليس له أقطار تحصره، ولا نهايات تحيط به، كالجهاات الست التي تحيط بالجسم، نحو: (خلف، وقدام، وفوق، وتحت، ويمين، وشمال)، وهذا القسم يقتضيه الفعل ويعمل في جميعها، والأفعال لازمة ومتعدية تعمل فيها نحو: (قمت أمامك)، تريد: قمت في أمامك، وإن كانت (في) مقدرة معه سميته ظرفاً، وإن لم تكن مقدرة سميته مفعولاً مجازاً وسعة كأن الفعل وقع به^(٢)، وقد تكون هذه الظروف المبهمة مفعولاً به حقيقة نحو: (أحببت قرب الدار)^(٣).

وأضاف: «والقسم الثاني هو ما يعرف مقداره، ولا تعرف عينه، وهو (فرسخ وبريد وميل) وهذا يتعدى إليه الفعل، نحو: شيعتك ميلاً وسرت بريداً.

والثالث قسم يعرف مقداره وعينه، وله أقطار تحصره، ونهايات تحيط به نحو: (الدار والمسجد وبغداد والكوفة والبصرة)، والفعل المتعدى يتعدى إليه مثل (أحببت الدار)، والفعل الذي لا يتعدى بنفسه تعدى بحرف الجر نحو (ذهبت إلى المسجد)^(٤).

ويتضح من كل ما سبق أن كل اسم للزمان صالحٌ للنصب على الظرفية، مبهماً كان أو مختصاً. والمقصود بالمبهم من الزمان: ما لا حدَّ له يحصره، أي ما دل على زمن غير مقدر؛ معرفةً

(١) الفوائد والقواعد ص ٢٩٣، وشرح اللمع ١/ ٤٦٣.

(٢) انظر: الإيضاح العضدي ١/ ١٨١.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٩٤، وشرح اللمع ١/ ٤٦٤.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٩٤ - ٢٩٥، وشرح اللمع ١/ ٤٦٥، وانظر المقتضب ٢/ ٢٧٢.

كان أو نكرة، ك: (حين وزمان ومدة ووقت والحين والزمان). والمختص منه: ما له نهاية تحصره، أي ما دل على مقدار؛ معرفة كان كاليوم ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان وزمن الشتاء، أو نكرة كيوم وليلة وأسبوع وشهر^(١).

وجعل المختص من ظرف الزمان في جواب (متى؟)؛ لأنه سؤال عن زمن بعينه وجعل ظرف الزمان المبهم في جواب (كم؟)؛ لأنه سؤال عن العدة، فيفيد اتصال الحدث في الزمن كله وعدم اختصاصه.

وأما ظرف المكان، فقد اشترط فيه الثماني أن يكون مبهما لا مختصا كي يصح نصبه على الظرفية، والمراد هنا بالمختص: ما له صورة وحدود محصورة، نحو: (الدار والمسجد والبلد). وبالمبهم^(٢): ما ليس كذلك، نحو الجهات الست: وهي (أمام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت). وما أشبهها في الشيع: كناية ومكان وجانب. ونحو المقادير: كفرسخ وبريد. تقول: جلست أمامك، وناحية المسجد، وسرت فرسخا^(٣). وعلل صلاحية أسماء الزمان المبهمة والمختصة للظرفية، واقتصار ذلك في أسماء المكان على المبهمة. بأن دلالة الفعل على الزمان أقوى من دلالاته على المكان؛ لأنه يدل على الزمان دلالة لفظية بصيغته، ودلالة عقلية التزامية وأما المكان فلفظ الفعل لا يدل عليه، وإنما دلالاته عليه عقلية فقط. فالزمان في باب الظرف أقوى من المكان^(٤).

(١) انظر: شرح الكافية ١/ ١٨٤، وحاشية الصبان ٢/ ١٢٨.

(٢) عرفه صاحب (كشف المشكل) بأنه: ما لم يكن له أقطار تحيط به، ولا حد يحصره. انظر: كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ١/ ٤٦٥، ت د/ هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد بغداد، ط ١، سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(٣) شرح الأشموني ٢/ ١٢٩.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٥-٣٦، وحاشية الصبان ٢/ ١٣٠، وشرح الكافية ١/ ١٨٥.

واشترط في ظرف المكان المتصرف الذي ينتصب على الظرفية ويكون غير ظرف أيضا أن يكون مبهما في جواب (كَمْ)، كما كان ظرف الزمان المبهم في جوابها. وجعل المكان المختص في جواب (أين)، كما كان الزمان المختص في جواب (متى).

وأشار إلى أن الأصل في أسماء الأماكن المختصة أن يتعدى إليها الفعل بحرف الجر، ولا تنتصب على الظرفية لعدم إبهامها، تقول: (جلست في الدار)، وسرت إلى السوق، وأما المكان المبهم فيتعدى إليه الفعل بنفسه، فتقول: (سرت بريداً)، و(قطعت ميلاً)، و(قمت عندك ويمينك)^(١).

ولعل هذا ما دفع النحاة إلى القول بأن الظرف هو ما تضمن معنى (في) باطراد؛ لأن هناك أفعالا تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان أو مختصا، وهي (دخل) و(سكن) و(نزل). تقول: (دخلت الدارَ)، و(نزلت الخانَ)، و(سكنت الغرفةَ)، وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثية، فحذف حرف الجر، وانتصب ما بعدها على الظرفية عند سيويه تشبيها للمكان المختص بغير المختص^(٢). ولكنه يحفظ ولا يقاس عليه؛ إذ لا يطرد نصبه مع سائر الأفعال، فلا يقال: نمت البيت، ولا قرأت الدار^(٣).

(١) انظر: كشف المشكل في النحو ٤٦٦/١، وتحليل اللفظ وتقويم المعنى ص ١٧٦، ١٧٧.

(٢) انظر: الكتاب ٣٥/١.

(٣) انظر: شرح الكافية ١٨٦/١، وحاشية الصبان ١٢٦/٢.

* المفعول له :

وأما المفعول له فاشتراط فيه الثمانيني أن يكون مصدرًا دالًّا على عذر أو سبب وقوع الفعل، ولا بد أن يكون الفعل الذي يصل إليه مشتقًا من غير لفظه، ويصل إليه بواسطة اللام، تقول: (قمت لإكرامك) فموضع الجار مع المجرور نصب بالفعل الذي قبلهما.

فإن أسقطت اللام وصل الفعل إلى ما كان مجرورًا فنصبه. تقول: (قمت تعظيم زيد)، والأصل: لتعظيم زيد. ويقول السائل: (لم قُمت؟). وفي التنزيل: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعُهُمْ فِيْءًا ذَانِهِمْ مِنْ أَلْصَوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾^(١)، أي: لحذر الموت، الناصب هو (يجعلون)، وليس مشتقًا من لفظ الحذر^(٢).

وقال: «إن كان المفعول له ليس بمضاف كنت بالخيار: إن شئت ذكرت اللام معه فقلت: (قمت للتعظيم)، وإن شئت حذف اللام فقلت: (قمت تعظيمًا)، وكذلك إن كان مضافًا إلى حدث أو جثة إن شئت ذكرت اللام، فقلت: (قمت لابتغاء الخير)، وإن شئت أسقطت اللام فقلت: (قمت ابتغاء الخير)، وتقول: (قمت لإكرام زيد)، و(قمت إكرامًا لزيد) وإن حذف المفعول له ألزمت اللام مكانه، فقلت: (قمت لزيد)، كما قال تعالى: ﴿أَسْجُدُوا لِآدَمَ﴾^(٣)، وأصله لإكرام آدم، فلما حذف المفعول له بقيت اللام لتدل عليه، ولا يجوز أن تسقط اللام إذا سقط المفعول له»^(٤).

وقال الثمانيني: «إن المفعول له يجوز أن يكون معرفة ونكرة، ويجوز أن يكون مفردًا

(١) سورة البقرة، الآية (١٩).

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٩٥-٢٩٦، وشرح اللمع ١/٤٦٦، والكتاب ١/٣٦٩-٣٧٠، وشرح الفصل ٥٣/٢.

(٣) سورة البقرة، الآية (٣٤).

(٤) الفوائد والقواعد ص ٢٩٦، وشرح اللمع ١/٣٦٦-٤٦٧.

ومضافاً، قال حاتم الطائي:

وَأَعْفِرْ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارُهُ وَأَعْرِضْ عَنْ شَتَمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا^(١)

أي: لادخاره، وللتكرم فالأول معرفة وهو مضاف، الثاني نكرة وهو مفرد.

ولك أن تقدم المفعول في هذا الباب على الناصب، فتقول: (لإكرامك قصدت)، وإن شئت: (إكرامك قصدت)^(٢).

ونلاحظ مما سبق أن الثماني جعل المفعول له منصوباً على نزع الخافض؛ لأنه على معنى حذف (اللام)، وإنما اختاروا اللام؛ لأن معناها العلة والغرض نحو: (جئتكم لتكرمني)، وإنما اشترط فيه أن يكون مصدرًا؛ لأنه علة وسبب لوقوع الفعل وداعٍ له، والداعي إنما يكون حدثًا لا عينا. وأشار النحاة إلى وجوب أن يكون العامل فيه من غير لفظه، نحو قولك: زرتك طمعا في برك، ولا تقول: أحسنت إليك إحسانا إليك؛ لأنه ينتصب حينئذٍ على المصدرية، والمفعول له علة لوجود الفعل، فلا يجوز أن يكون علة لنفسه، وإنما يتوصل به إلى غيره^(٣). وجعل هذه المصادر عذرا لوقوع الفعل؛ لأنه في جواب (لِمَ كان؟).

ويفهم من النص السابق أن المفعول له له جانب دلالي مهم، وهو البيان عن المبهم، فهو يفسر ما انبههم من الأسباب والعلل؛ لأنه جواب (لِمَ كان؟) والحق أن الشروط التي اشترطها الثماني في المفعول له هي التي تميزه عما أشبهته من المصادر. فقد رأينا كيف ميزته عما ينتصب من المصادر على المفعول المطلق. وكذلك تميزه عما ورد من المصادر أحوالا، كقولك: (قتلته

(١) البيت من الطويل لحاتم الطائي، ديوانه ص ٢٢، وسيبويه ٣٦٨/١، وشرح المفصل ٢: ٥٤، والتصريح ٣٩٢/١، وشواهد السيوطي ص ٣٢٢.

(٢) الفوائد والقواعد ص ٢٩٧، وشرح اللمع ١/ ٤٦٧.

(٣) انظر: شرح المفصل ٢/ ٥٢، ٥٣، وحاشية الصبان ٢/ ١٢٢، ١٢٣.

صبراً)، و(لقيته فُجاءَةً ومُفاجأةً)، وذلك أن المفعول له في جواب (لَمَه؟) والحال في جواب (كيف لقيته؟)^(١)؛ لأنه سؤال عما انبهم من الأحوال. ويؤكد الثماني على الفرق بينهما فيُجيز أن يقع المصدر في باب المفعول له معرفة ونكرة؛ لأنه ليس بحالٍ فيحتاج فيه إلى لزوم النكرة فقال سيويه: «وحسن فيه الألف واللام لأنه ليس بحالٍ فيكون في موضع (فاعل) حالاً»^(٢).

وبقى أن أشير إلى أن بعض النحاة اشتراطوا فيما يؤدي هذه الوظيفة أن يكون مصدراً قلبياً من أفعال النفس الباطنة، نحو: (جاء زيدٌ خوفاً، ورغبة). فلا يكون من أفعال الجوارح الظاهرة، نحو: (جاء زيد قتالاً للكفار، وقراءةً للعلم). والظاهر أنه شرط مختلف عليه^(٣)، فلقد حكاه الرضى، ونقضه بجواز نحو: (جئتُك إصلاحاً لأمرِك)، و(ضربتُه تأديباً)، اتفاقاً^(٤).

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٧٢.

(٢) الكتاب ١/ ٣٧٠.

(٣) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢/ ٩٨، ٩٩.

(٤) انظر: شرح الكافية ١/ ١٩٤، وانظر: في اشتراطهم كون المفعول له قلبياً، للدكتور جميل الملايكة ص ١٢٣ - ١٣٢، بحث بمجلة المجمع العلمي العراقي، ج ٤، مج ٣٥، محرم سنة ١٤٠٥ هـ، تشرين الأول، سنة ١٩٨٤ م.

* المفعول معه :

وإنما سمي مفعولاً معه لمجيئه تالياً لواو بمعنى (مع) بعد فعلٍ متقدّم، قال الثماني: «وهو كل ما فعلت معه فعلاً. واعلم أن الفعل في هذا الباب لا بد أن يكون لازماً للفاعل غير متعد إلى مفعول، فإذا أردت تعديته إلى المفعول أوصلته بـ(مع)، فقلت: مع زيد؛ لأن (مع) هي للجمع بين الشيئين، وإدخال الاسم الذي بعدها وضمه إلى الاسم الذي قبلها في الحكم الذي دخل فيه، فالاسم الذي بعدها مجرور في اللفظ بإضافتها إليه، وهو مرفوع من طريق المعنى بالقيام الذي أسندته إليه^(١). مثل: (ذهب زيد مع عمرو)، فعمرو مرفوع من طريق المعنى وإن كان مجروراً في اللفظ، و(مع) منصوبة بالفعل الذي قبلها نصب الظروف.

فهذا هو الأصل ثم توسعت العرب فحذفت (مع) من اللفظ وأقامت ما كان مضافاً إليه مقامها فانتصب انتصابها، فجاء اللفظ: (قمت زيداً)، و(ذهب زيد عمرًا)، إلا أن هذا الفعل لا يتعدى إلى مفعول، فلما ضعف أن يتعدى إلى المفعول طلبوا حرفاً ينوب عن (مع) في الاشتراك والاجتماع فلم يجدوا إلا (الواو)؛ لأنها تشرك ما بعدها وتضمه إلى ما قبلها في حكمه، وتقوى الفعل الذي قبلها وتوصله إلى ما بعدها، فقلت: (قمت وزيداً)، و(استوى الماء والخشبة)، و(ذهب زيد وعمرًا)^(٢).

ونلاحظ من خلال ما سبق أن الثماني أخذ برأي سيبويه الذي رأى أن العامل في المفعول معه هو الفعل الذي قبله بتوسط الواو^(٣)، وقد أخذ بهذا الرأي أيضاً أبو علي الفارسي^(٤)، وهنا يخالف البحث ما ذهب إليه د/ فتحي حسانين حيث رأى أن سيبويه قال:

(١) قال ابن هشام: (وتستعمل (مع) مضافة فتكون ظرفاً). المغني ١/ ٣٣٣.

(٢) الفوائد والقواعد ص ٢٩٧، وشرح اللمع ١/ ٤٦٨.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٤١.

(٤) الإيضاح العضدي ١/ ١٩٤.

«إن انتصاب ما بعد (الواو) بالفعل الذي قبلها وقصر العامل على الفعل دون (الواو)، وهذا ليس صحيحًا. ونسب أن الثمانيني أخذ برأي الفارسي»^(١).

وقد ذكر ابن الأنباري هذه المسألة ورد على النحاة فيها فقال: ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف نحو: (استوى الماء والخشبة)، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، وذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل نحو: (ولابس الخشبة)؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما (الواو)، وذهب الأخفش إلى أن ما بعد (الواو) ينتصب بانتصاب (مع) في نحو: (جئت معه).

واحتج الكوفيون بأنه لا يحسن تكرير الفعل، فيقال: (استوى الماء واستوت الخشبة)؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، ولذا فقد خالف الثاني الأول. والذي يدل على أن الفعل لا يعمل، أنه لازم، ولا يجوز للفعل اللازم أن ينصب هذا النوع من الأسماء. أما البصريون فاحتجوا بأن الفعل غير متعد، ولكنه قوي بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه كما عدي بالهمزة وحرف الجر.

وضعف ابن الأنباري رأي الزجاج وكذلك رأي الأخفش ورأي الكوفيين^(٢).

إذن السبب في نصب المفعول معه وإعمال الفعل المتقدم في الاسم الواقع بعد (الواو) أنها بمعنى (مع)، فهي تفيد الانضمام والاجتماع، كما أن (الواو) تجمع ما قبلها مع ما بعدها، وتضمه إليه. فأقاموا (الواو) مقام (مع)؛ لأنها أخف في اللفظ، ولم تكن (الواو) اسماً يعمل فيه

(١) انظر: شرح اللمع حاشية المحقق ٤٦٨/١.

(٢) انظر المسألة بالتفصيل في الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤٨/٢ - ٢٥٠، وشرح المفصل ٤٩/٢، وشرح الأشموني ٣٩٥/٢، وحاشية الصبان ١١٩/٢، وشرح التصريح ٣٤٤/١، وشرح الرضى على الكافية

الفعل كما عمل في (مع) النصب، فجعلوا الإعراب الذي كان في (مع) في الاسم الذي بعد الواو، وهو النصب، كما تنصب المستثنى بالفعل المتقدم، وإن كان بينهما (إلا)، وإنما يُذهب (بالواو) إلى معنى (مع) إذا كان فيه معنى غير العطف المحض، والعطف المحض أن توجب لكل واحد من الاسمين الفعل من غير أن يتعلق فعل أحدهما بالآخر كقولك: (قام زيدٌ وعمرو). فإن أردت: ما صنع زيدٌ مع عمرو - على معنى إلى أي شيء انتهيا في ما بينهما من خصومة أو مواصلة أو غير ذلك - جاز أن تنصب^(١).

وأضاف الثمانيني أنه لا يجوز أن يتقدم المنصوب في هذا الباب على الناصب؛ لأن الواو حكمها أن لا تتقدم على ما قبلها^(٢).

وأضاف أنه لا يجوز أن تقول: (قُمْتُ وزيدٌ)^(٣)، فترفع (زيدًا) تعطفه على التاء؛ لأنه لا يعطف الظاهر على المرفوع المضمر حتى يؤكد، فإن لم يؤكد جاز في ضرورة الشعر أن تقول: (قُمْتُ وزيدٌ)، فأما في الكلام فلا يحسن هذا حتى يؤكد، فإذا أكدت كنت بالخيار؛ إن شئت جعلت الواو عاطفة فقلت: (قُمْتُ أنا وزيدٌ)، وإن شئت جعلت الواو بمنزلة (مع) فقلت: (قُمْتُ أنا وزيدًا)، وقول الشاعر:

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال^(٤)

تقديره: كونوا أنتم مع بني أبيكم، فـ(بني) منصوب بـ(كونوا)، ولو رفع بالعطف على الواو - لأنه قد أكد - لحسن، وأنشد:

(١) انظر: الكتاب ٢٩٩/١، وشرح المفصل ٤٨/٢ - ٤٩.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٩٧، وشرح اللمع ٤٦٩/١.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢٩٨/١: (لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمر).

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في سيبويه ٢٨٩/١، وسر صناعة الإعراب ١٤٢/١، والأصول ١٥٥/١، والتصريح ٣٤٥/١.

* فكونوا أنتم وبَنُوا أَيْكُمْ ^(١) *

كما بين الشامياني أنه لا يجوز أن يحذف الفعل في هذا الباب، ولكنهم قد تجوزوا في إسقاط الفعل في مسألتين: فقالوا: (ما أنت وزيدًا)، فـ(ما) في موضع نصب؛ لأنه خبر (كان) وتقديره: ما تكون مع زيد، ثم حذف (مع) وأقام الواو مقامها فقال: (ما تكون وزيدًا)، فـ(ما) منصوب لأنه خبر (كان)، وفي (يكون) اسمها مضمَر، فلما حذف (تكون) مع الضمير المتصل معها أتوا بضمير منفصل ليقوم مقام المتصل فقالوا: (ما أنت وزيدًا). ولو قالوا: (ما أنت وزيدٌ) على أن يجعلوا الواو عاطفة لجاز، فتقول: (ما أنت وزيدٌ)، تقديره: أي شيء أنت وزيدٌ.

والمسألة الثانية: قولهم: (كيف أنت وقصعةٌ من ثريد) تقديره: كيف تكون مع قصعة، ثم حذف (مع) وأقام الواو مقامها فصار: (كيف تكون وقصعةٌ من ثريد)، فـ(كيف) في موضع نصب؛ لأنه خبر (كان)، واسم (كان) مضمَر فيها، ثم حذف (كان) واسمها؛ لأنه متصل بها وأقام الضمير المنفصل مقام المتصل، فقال: (كيف أنت). ولو عطف (القصعة)، على (أنت) فقال: (كيف أنت وقصعةٌ) لكان جائزًا، ويكون (أنت) مبتدأ، و(قصعة) عطف عليه، و(كيف) خبر للمبتدأ قدم عليه لما فيه من الاستفهام ^(٢).

وفي هاتين المسألتين ضعف سيويه النصب، فقال: وزعموا أن ناسًا يقولون: (كيف أنت وزيدا)، و(ما أنت وزيدا)، وهو قليل في كلام العرب ^(٣). وقال عن الرفع إنه هو الوجه الحسن فيها ^(٤).

وإن لم يتضمن الكلام المتقدم على الواو فعلاً أو ما في معناه، كقولك: (أنت وشأنك وكل

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٩٨، وشرح اللمع ١/ ٤٦٩.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٩٨ - ٢٩٩، وشرح اللمع ١/ ٤٦٩ - ٤٧٠.

(٣) الكتاب ١/ ٣٠٣.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٣٠٢.

رجل وضيعته)، و(ما أنت وعبد الله)، و(كيف أنت وقصعة من ثريد). فالرفع الوجه؛ لأنه ليس هناك فعل ينصب، ولا يمتنع عطفه على ما قبله، مع بقاء (الواو) بمعنى (مع)^(١).

ويفهم من الكلام السابق أن العطف أرجح من النصب على المعية إن أمكن بلا ضعف، كقولك: (جاء زيدٌ وعمرو). والنصب على المعية هو الوجه عند ضعف العطف كما في قولك: (لو تُركت الناقةُ وفصيلها لرضعها)، فالعطف فيه ممكن على تقدير: لو تُركت الناقة تَرَأَم فصيلها وتُترك فصيلها يرضعها لرضعها، ولكن فيه تكلف، فالوجه النصب على معنى: لو تركت الناقة مع فصيلها^(٢). كما أن النصب على المعية هو الوجه أيضًا في نحو قولك: (اقعدُ وأخاك، وما صنعتَ وأباك)؛ لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن إلا مع الفصل بالمنفصل، يدل على ذلك (أنك لو قلت: اقعدُ وأخوك، كان قبيحا حتى تقول: أنت؛ لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمَر. فإذا قلت: (ما صنعت أنت)، و(لو تُركت هي)، فأنت بالخيار؛ إن شئت حملت الآخر على ما حملت عليه الأول، وإن شئت حملته على المعنى الأول)^(٣). أي إن شئت حملت (الأب والفصيل) على الضمير المرفوع الذي أكدته (بأنت وهي) فتقول: (ما صنعت أنت وأبوك)، و(لو تركت هي وفصيلها لرضعها)، وإن شئت حملت (الواو) على معنى (مع) فتنصب، فتقول: (ما صنعت أنت وأباك)، بمعنى: مع أبيك، وتقول: (لو تركت هي وفصيلها لرضعها)، بمعنى مع فصيلها. والنصب على المعية واجب إن لم يُجْزِ العطف، كقولك: سرت والنيل، ونحوه مما لا يصح فيه مشاركة ما بعد (الواو) لما قبلها، فيتعين النصب على المعية.

(١) انظر: الكتاب ٢٩٩/١، وشرح المفصل ٤٨/٢ - ٥١.

(٢) انظر: حاشية الصبان ١٣٨/٢ - ١٣٩.

(٣) الكتاب ٢٩٨/١.

* الحال :

يكاد النحاة المتأخرون يجمعون على وصف الحال بأنه فضلة^(١)، ولكن هذا الأمر يحتاج إلى توضيح؛ لأن الفضلة (لغة) تغاير ما يقصد بها في الاصطلاح النحوي، ذلك أنه يقصد بها في اللغة: البقية من الشيء، وما زاد على الحاجة^(٢)، وأما في الاصطلاح النحوي: فالمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة، لا ما يصح الاستغناء عنه^(٣).

ومعنى ذلك أن الفضلة في اصطلاح النحاة هو ما زاد على ركني الإسناد، لا ما يستغنى عن معناه، فهي زيادة في المبنى، لا زيادة في المعنى، وهذا يغاير المعنى اللغوي. وهذا ينطبق على بقية الأبواب مما أُطلق عليها الفضلات، فإذا أردت أن تقول: أحمد الله، فلا يكفي أن تقول: أحمد، وتحذف المفعول به- وهو فضلة؛ لأن الكلام على حذفه لا يُغني عن الوفاء بالمعنى^(٤).

ومما يؤكد صحة هذا الفهم واتفاقه مع منهج سيبويه، ما ذهب إليه من تسمية الحال خبراً^(٥)، وتصريحه- في غير موضع- بأن الحال خبر منصوب، فقال: «هذا باب ما ينتصب؛ لأنه خبرٌ للمعروف المبنى على ما هو قبله من الأسماء المبهمة»، وذلك قولك: هذا عبد الله

(١) انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٢٤٣.

(٢) انظر: لسان العرب مادة (فضل).

(٣) شرح قطر الندى لابن هشام ص ٢٣٥.

(٤) انظر: هل الحال فضلة في أسلوب العربية، لسلطان القضاة ص ١٢١- ١٢٥، بحث بمجلة أبحاث اليرموك (سلسلة الآداب واللغويات)، مج ٧، ع ١، سنة ١٩٨٩ م.

(٥) استخدم سيبويه مصطلحات عدة للدلالة على الحال، فسماه (خبراً) في مواضع عديدة من كتابه. انظر: الكتاب

٣٩٦/ ١، ٤٩٦/ ٢، ٥٠، ٧٧، ٧٨، ٨١، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٢، وسماه (صفة) انظر: ١/ ٣٨٧، ولم يسمه (حالا) إلا

على سبيل بيان حدة بقوله (حال وقع فيه الفعل) أو (حال صار فيه المذكور) ونحوه. انظر: ١/ ٤٤، ٣٨٤،

٣٩١، ٣٩٥، ٣٩٧.

منطلقاً، وهو زيدٌ معروفاً^(١). ويقول في موضع آخر: «هذا باب ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ» وذلك قولك: (هذا الرجل منطلقٌ)، و(هذا الرجل منطلقاً)^(٢)، فجعل مصطلح (الخبر) الأول للخبر الاصطلاحي، وقصد بلفظه (الخبر) الثانية الحال، وكأنه لولا حالة النصب لأعربوا الحال خبراً؛ لأنه إخبار عن شيء في حال معينة، ولأن حدثه ملابس لحدث الخبر.

وذهب الثماني إلى أن الحال هي وصف هيئة الفاعل، وهيئة المفعول. ولفظها نكرة، مشتقة من فعل، ويحسن دخول (في) عليها^(٣).
لذا سماها المبرد المفعول فيها^(٤).

وقد أشار ابن جني إلى تسمية الحال خبراً، أو أنه نوع وضرب من الخبر، فقال: «وذلك أن الحال ضرب من الخبر»^(٥). وأكد أن التلازم بين الحال وعامله لا يختلف عن التلازم بين المبتدأ والخبر: «فإنها نكرة تأتي بعد معرفة قد تم عليها الكلام، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى»^(٦).

وهذا ما أكدته الثماني بقوله: «و(الحال) في الاختيار وحال السعة هي نكرة تأتي بعد معرفة. قد وجب السكوت عليها، واستقلت بنفسها، وهذه النكرة هي المعرفة التي قبلها بعينها في المعنى، وإنما خولف بين إعرابيهما لما اختلفا في التعريف والتنكير، ولأن (الحال) لا تثبت كما

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٧٧-٧٨.

(٢) الكتاب ٢/ ٨٧.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص ٢٩٩، وشرح اللمع ١/ ٤٧١.

(٤) انظر: المقتضب ٤/ ٢٩٩.

(٥) المحتسب ٢/ ٢١٣.

(٦) اللمع ص ٦٢.

يثبت غيرها»^(١).

وبيّن الثمانيني أن الحال تشبه ظرف الزمان من وجه، والتمييز من وجه، والمفعول من وجه فقال: «فأما شبهها بظرف الزمان؛ فلأنها تحدث وتنقضي كما يحدث الزمان وينقضي، ويحسن دخول (في) عليها كما تدخل على الزمان.

وأما شبهها (بالتمييز)؛ فلأنها نكرة كما أن المميّز نكرة، إلا أن الفرق بينها وبين التمييز: أن (التمييز) يكون غير مشتق، و(الحال) تكون مشتقة.

و(التمييز) يحسن دخول (من) عليه، و(الحال) يحسن دخول (في) عليها.

وأما شبه الحال بالمفعول؛ فلأن رتبته آخر الكلام، كما أن المفعول يكون في آخر الكلام، إلا أن المفعول يجوز أن يضم ويظهر، و(الحال) لا يجوز إضمارها؛ لأنها إذا أضمرت صارت معرفة، والمعرفة لا تكون حالاً، والمفعول يجوز أن يضم ويظهر، ويكون معرفة ونكرة»^(٢).

وبيّن أن الحال كل ما صلح أن يكون جواباً لـ (كيف)، تقول: (كيف قام زيدٌ) فيقول المجيب: (ضاحكاً) أو (مستبشراً)، أي: قام ضاحكاً، أو قام مستبشراً^(٣).

وذهب الثمانيني إلى أن صاحب الحال لا بد أن يكون معرفة، فلا يأتي الحال من نكرة عنده. ولم يذكر حالات مجيء الحال من النكرة^(٤).

(١) الفوائد والقواعد ص ٣٠١، وشرح اللمع ١/ ٤٧٢.

(٢) الفوائد والقواعد ص ٣٠٠، وشرح اللمع ١/ ٤٧١ - ٤٧٢.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٣٠٠، وشرح اللمع ١/ ٤٧١ - ٤٧٢.

(٤) الحالات هي:

أ- أن يتقدم الحال على النكرة نحو: فيها قائماً رجلٌ.

ب- أن تخصص بوصف، أو بإضافة نحو قوله تعالى: ﴿فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا﴾ (الدخان: ٤)، وقوله تعالى: ﴿في أربعة أيام سواء للسائلين﴾ (فصلت: ١٠).

ج- أن تقع النكرة بعد نفي، أو شبهه كالاستفهام والنهي مثل قوله تعالى: ﴿وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم﴾ (الحجر: ٤)، انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٢٥٦ - ٢٦١.

فقال: «وأكثر ما تكون الحال من معرفة، ويستحيل أن تكون وصفاً للمعرفة في اللفظ وإن كانت وصفاً لها في المعنى، كقولك: (هذا زيد ضاحكاً)، ولا يجوز: (هذا زيدٌ ضاحكٌ)؛ لأن النكرة لا تكون وصفاً للمعرفة. ويقبح أن تكون الحال من النكرة، فتقول: (هذا رجلٌ ضاحكاً)، لأن النكرة إلى الوصف أحق منها بالحال؛ لأنها بالصفة تتخصص، ويحدث فيها فائدة لم تكن من قبل، والصفة تتبع الموصوف في إعرابه، وتكون لازمة له على كل حال، و(الحال) هي وصف يحدث في وقت ويبطل في غيره، وتخالف صاحب الحال في إعرابه»^(١).

أصل صاحب الحال التعريف لأنه محكوم عليه بالحال^(٢)، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة؛ لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالباً.

وذكر الثمانيني بعد ذلك العامل في الحال: ويُنَّ أنه على ضربين متصرف وغير متصرف، فإن كان العامل متصرفاً- أي ينتقل في الأزمنة- جاز تقديم الحال على صاحبه، أو على العامل، فتقول: (ضاحكاً قام زيد) أو (قام ضاحكاً زيد)^(٣).

وفي هذه المسألة يؤيد البصريين الذين ذهبوا إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر، كقولك: (راكباً جاز زيد)؛ لأن العامل متصرف، وإذا كان العامل متصرفاً وجب أن يكون عامله متصرفاً، فكما جاز تقديم المفعول على الفعل في قولك: (عمرًا ضرب زيد)، والحال تشبه المفعول، فكذلك يجوز تقديم الحال عليه وفي النقل: (شتى تؤوب الحلبة)^(٤).

أما الكوفيون فيرون أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر

(١) الفوائد والقواعد ص ٣٠٠-٣٠١، وشرح اللمع ١/ ٢٧٤.

(٢) انظر: التصريح ١/ ٣٧٥، وشرح شذور الذهب ص ٢٤٥.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص ٣٠١-٣٠٤، وشرح اللمع ١/ ٤٧٢-٤٧٥.

(٤) مجمع الأمثال ١/ ٣٥٨.

نحو: (راكبًا جاز زيد)، ويجوز مع المضمر نحو: (راكبا جئت)^(١).

أما إن كان العامل غير متصرف، فلا يتصرف في معموله، تقول: (هذا زيد قائما)، و(هذا قائما زيد)، فتقدمه على صاحبه فقط، ولا يجوز قائما هذا زيد. وفي ذلك قال سيويه في العامل الذي ليس بفعل، وكلما تقدم كان أضعف، وأبعد فمن ثم لم يقولوا: (قائما فيها رجل)، ولم يحسن: (حسن فيها قائما رجل)^(٢).

وفي التنزيل: ﴿وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾^(٣)، ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمًا﴾^(٤)، ولو قال: (هذا مستقيما صراط ربك) لجاز؛ لأن تقديم الحال على ذي الحال جائز، ولو قرئت بالرفع لجاز على الخبر الثاني، فتقول: (وهذا صراط ربك مستقيم). وقد مثل الثمانيني لتقديم الحال على صاحبه في هذه المسألة بقول الشاعر:

وهذا عروسا باليامة خالد^(٥)

فقدمت الحال على صاحبه ولم يحز تقديمه على العامل^(٦).

ونلاحظ مما سبق أيضًا أنه وافق البصريين في هذه المسألة، حيث إنهم منعوا تقديم الحال على عامله إن كان غير متصرف، وهو قول الجمهور^(٧).

(١) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ١/ ٢٥٠ - ٢٥٢، والتصريح ١/ ٣٧٧، وشرح التسهيل ٢/ ٣٣٣، والهمع ١/ ٢٤٠، والأشموني ٢/ ١٧٤ - ١٨١.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ١٢٥.

(٣) سورة الأنعام، الآية (١٢٦).

(٤) سورة الأنعام، الآية (١٥٣).

(٥) من الطويل وهو لحسان بن ثابت ملحقات ديوانه ص ٣٨٧، وانظر الأصول ١/ ١٠٤، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٣٦٠.

(٦) انظر: الفوائد والقواعد ص ٣٠٢ - ٣٠٣، وشرح اللمع ١/ ٤٧٤ - ٤٧٦.

(٧) انظر المسألة في الإنصاف ١/ ٢٥٠ - ٢٥٢، والكتاب ٢/ ١٢٤، وشرح التصريح ١/ ٣٥٨، وارتشاف الضرب

٣/ ١٥٩٠ - ١٥٩٢، وشرح التسهيل ٢/ ٣٤٦، وشرح الكافية ٢/ ٢٤.

وختم الثماني كلامه في ذلك بقوله: «فإن قلت: (مررتُ بزيدٍ ركبًا)، وجعلتُ الحال للقاء، جاز أن تقدمها عليه، فتقول: (راكبًا مررتُ بزيدٍ)، فيكون حالًا من اللقاء، فإن جعلتها حالًا من (زيد)، لم يجوز أن تتقدم الحال على اللقاء؛ لأن اللقاء لا تتصرف، وإذا لم تتصرف في نفسها لم تتصرف في معمولها»^(١).

وأضاف: «وقد أجاز بعض النحويين تقديم الحال على الجار والمجرور، فقال: (مررتُ ركبًا بزيدٍ)، وجعل (راكبًا) حالًا من (زيد) فقدمها على حرف الجر. وقال: إن العامل في الحال هو الفعل، والفعل متصرف في نفسه، فينبغي أن يتصرف في معموله، فجاز أن تتقدم الحال على صاحبها»^(٢).

وهذا الذي ذكر ليس بصحيح؛ لأن الفعل عمل في الجار والمجرور جميعًا، فصار كالشيء الواحد، فإن جاز أن يتقدم الحال على الجار والمجرور، وجب أن تكون حالًا لهما جميعًا، ومحال أن يكون للحرف حال، فلاجل هذا لا يكون لهما جميعًا، ولو جاز أن يكون للباء حال لانضمامها إلى غيرها، جاز أن يكون لها حال إذا انفردت، وليس أحد يجعل لها حالًا إذا انفردت»^(٣).

وحكمه هذا- أي منعه تقديم الحال هاهنا- هو رأي سيوييه؛ حيث منع سيوييه تقديم الحال هاهنا، فقال: ومن ثم صار: (مررتُ قائمًا برجلٍ)، لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء. والعلة أن الباء لا تأتي منفردة منفصلة عن مجرورها، فإن قال: (أقول مررتُ بقائمًا رجلٍ)، فهذا أخبث، من قبل أنه لا يفصل بين الجار والمجرور»^(٤).

(١) الفوائد والقواعد ص ٣٠٣، وشرح اللمع ١/ ٤٧٥.

(٢) ممن أجاز التقديم: الفارسي، وابن كيسان، وابن برهان، ونسب الشيخ خالد القول بذلك إلى ابن جني، وهو خلاف ما في (اللمع)، ومن أجازة أيضًا ابن مالك. انظر: التصريح ١/ ٣٧٩، والأشموني ١/ ٢٤٨، وتسهيل الفوائد ص ١٠٩، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ١٣٤.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٣٠٤، وشرح اللمع ١/ ٤٧٥.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ١٢٤.

* التمييز:

عرّف ابن جني التمييز بأنه «تخليص الأجناس بعضها من بعض، ولفظ المميز اسم نكرة يأتي بعد الكلام التام يراد به تبين الجنس، وأكثر ما يأتي بعد الأعداد والمقادير»^(١).

وقال الثماني: «التمييز في اللغة هو التحقيق. وهذا الباب يشتمل على مميّز، ومُميّز، و(المُميّز) هو المفسّر والمبيّن، و(المُميّز) هو المفسّر والمبيّن.

و(المُميّز) يكون معرفةً ونكرةً، وواحدًا وجمعًا، ومعربًا ومبنيًا، ولا بد أن يكون (المُميّز) واقعًا على أنواع مختلفة مبهمّة، فإذا جاء (المُميّز) قصرها على نوع بعينه، فزال اللبس وارتفع الإشكال. وأكثر ما يقع (المُميّز) بعد الإعداد والمقادير»^(٢).

ويقصد الثماني بالمُميّز التمييز، وأضاف: وهذا (المفسر) لابد أن يكون اسمًا نكرة، غير مشتق من فعل، يحسن دخول (من) عليها، فإذا قلت: (عندي عشرون درهمًا)، فتقديره: عشرون من الدراهم، إلا أنهم أرادوا التخفيف والإيجاز، فحذفوا الجمع، واكتفوا بواحد منه، وحذفوا التعريف، واكتفوا بنكرة، وحذفوا حرف الجر فوصل ما قبله إلى ما كان مجرورًا فنصبه^(٣).

ومما سبق يتضح أن التمييز يبنى على تضمن معنى (من)، وهو حرف جر يدل على البيان وابتداء الغاية في الأماكن والتبعيض. مما دفع النحاة إلى الاعتراف بأن نزع الخافض من العوامل المطردة للنصب في النحو العربي^(٤). ولقد نبه الصبّان في حاشيته على أن «المراد بكونه بمعنى

(١) اللمع ص ٦٤.

(٢) الفوائد والقواعد ص ٣٠٤، وشرح اللمع ١/ ٤٧٦.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٣٠٥، وشرح اللمع ١/ ٤٧٧.

(٤) انظر: نزع الخافض عامل نحوي مطرد للنصب، لعبد الحميد السيد طلب ص ١٥ - ١٨، بحث بالمجلة العربية للعلوم الإنسانية، تصدر عن جامعة الكويت، ع ١٣، مج ٤، شتاء سنة ١٩٨٤ م. وانظر: أيضا في هذا المقال اطراد النصب على نزع الخافض في باب تعدي الفعل ولزومه، وفي الظرف.

(مِنْ) أنه يفيد معناها، لا أنها مقدرة في نظم الكلام، إذ قد لا يصلح لتقديرها»^(١).

وبيّن الثماني «أن النكرة لإبهامها وضعفها يعمل فيها الشيء الضعيف كعشرين وبابها- أي الأعداد لا تعمل إلا في نكرة- ولا يجوز أن يتقدم منصوبها عليها لأنها لا تتصرف»^(٢).

ومما سبق يتضح أن الثماني منع تقديم التمييز على الأعداد.

وتحدث الثماني عن العامل في نصب التمييز، وقال: «إنه المميّز؛ لكون المميّز مبهماً؛ لأنه بإبهامه ضارع الفعل، ألا ترى أن الفعل يقع على القليل والكثير، فلما ضارع في هذا الوجه نصب كما ينصب الفعل، إلا أن الفعل لقوته عمل في المعرفة والنكرة ومقدماً ومؤخراً، وهذا لضعفه عمل مقدماً في النكرة دون المعرفة»^(٣).

وبيّن أن (المقادير) ثلاثة أقسام؛ مكيل وممسوح وموزون.

فمثال المكيل: (عندي قفيزان دقيقاً)، و(اشترت جريبين شعيراً)، فد(شعيراً) فسر (الجريبين) وقصرهما على نوع بعينه.

فأما الممسوح فقولهم: (ما في السماء قدرٌ راحةٍ سحاباً)، و(ما في الثوب مصرٌ درهمٍ نسيجاً).

وأما وقوعه بعد (الموزون) فقولك: (عندي رطلان زيتاً)، فقولك (زيتاً) قد بين الجنس الذي منه (رطلان)^(٤).

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٩٤/٢. وانظر: نزع الخافض عامل نحوي مطرد للنصب ص ١٦-١٧، حيث يبيّن أن كل تمييز في الأصل صالح لمعنى (مِنْ) ومباشرتها في الكلام، غير أن بعض النحاة منعوا جر التمييز بمن في تمييز العدد، وبخاصة في الأعداد المركبة والمعطوفة وتمييز المائة والألف، وفي التمييز المحول.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص ٣٠٥، وشرح اللمع ٤٧٧/١، وانظر: المقتضب ٣/٣٢.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٣٠٦، وشرح اللمع ٤٧٧/١.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص ٣٠٦، وشرح اللمع ٤٧٧/١-٤٧٨.

وذكر الثمانيني أن مما ينتصب على التمييز: (هذا راقود خلًّا)، وكذلك: (حسبك به فارسًا)، و(لله درك فارسًا)، و(على التمرة مثلها كسبًا) أو (كسبًا) على أساس البدلية وعطف البيان، وعلى التمييز نصبا (تصببت عرقًا)، و(طبت به نفسًا)^(١).

وبيّن الثمانيني أنه لا يجوز تقديم التمييز على المميز مما تقدم، ولكنه ذكر أن النحاة اختلفوا في هذا الباب في قولك: (عرقًا تصببتُ)، و(نفسًا طبتُ)^(٢).

وقال قوم: يجوز تقديم هذا؛ لأن الناصب له فعل، وهو (تصببت) و(تفقًا) و(ضاق) و(طاب)، وانشدوا:

أَتَهْجُرُ لَيْلَ الْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ يَطِيبُ^(٣)

وإنما تقديره: وما كان الحبيب يطيب نفسًا بالفراق، فقدّم. والرواية الصحيحة في هذا: (وما كان نفسي بالفراق تطيبُ)^(٤).

وهذا الرأي أجازه الكسائي والجرمي والمازني والمبرد، وهو اختيار ابن مالك، وقال

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص ٣٠٦-٣٠٧، وشرح اللمع ١/ ٤٧٨، والكتاب ١/ ٢٠٤.

(٢) انظر هذه المسألة في الكتاب ١/ ٢٠٤، والمقتضب ٣/ ٣٦، والإنصاف ٢/ ٨٢٨، وشرح المفصل ٢/ ٧٤، وارتشاف الضرب ٤/ ١٦٣٤، ١٦٣٥.

(٣) هذا البيت من الطويل ونسب إلى ثلاثة من الشعراء هم: المخبل السعدي، وأعشى همدان، ومجنون ليل، وأجمع أغلب الرواة على أنه للمخبل وهو في ديوانه ص ١٢٤، وله أيضًا في الخصائص ٢/ ٣٨٤، واللسان (ح ب ب)، والعيني ٣/ ٢٣٥، وله ولأعشى همدان، أو قيس بن الملوّح في الدرر ٨/ ٢٠٨، وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٣٧، والهمع ١/ ٢٥٢.

(٤) انظر: شرح اللمع ١/ ٤٧٩، والفوائد والقواعد ص ٣٠٧، ٣٠٨، ورواية نفسي انظرها في الخصائص ٢/ ٣٤٨.

بصححة هذا أبو حيان لكثرة ما ورد من الشواهد^(١).

أما سيويه والفراء، وأكثر البصريين، والكوفيين، وأبو علي الفارسي، وغيرهم، فقد ذهبوا إلى منع تقديم التمييز على الفعل المتصرف^(٢).

وأضاف الثماني: «ولم يميزوا تقديم المنصوب، وإن كان العامل فيه فعلاً في هذا الموضع، لم يميزوا: (شحماً تفقأت)؛ لأن هذا الفعل بمنزلة الانفعال فلا يتعدى إلى مفعول كما لا يتعدى الانفعال.

وقال قوم: المنصوب في هذا الموضع هو الفاعل في المعنى، ورتبة الفاعل أن يكون بعد الفعل، وإعراب الفاعل رفع أبداً، فإذا سلبوه الرفع الذي يستحقه لكونه فاعلاً لم يميز أن يسلبوه الرتبة التي يستحقها بعد الفعل»^(٣).

وبيّن: «أن منه ما يجوز أن تردّه إلى الجمع، ويجوز أن تفسره على الأفراد، كقولك: (حسبُك به من فارس)، (حسبُك به من الفُرسان).

وقد يكون المنصوب في باب التمييز بعض المرفوع، نحو قولك: (عشرون درهماً)، ف(درهم) بعض العشرين.

وقد يكون المنصوب هو المرفوع في المعنى، نحو قولك: (تفقاً زيدٌ شحماً)، والأصل فيه: تفقاً شحماً زيد، ثم حذفوا المضاف، وأقاموا المضاف إليه مقامه، فقالوا: (تفقاً زيداً)، ثم ردوا

(١) رأي الكسائي في الأشموني ٢/٢٠٢، وكذلك رأي الجرمي ورأي المازني في الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٥٦، والأصول ١/٣٢٣، وانظر المقتضب ٣/٣٦، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٧٦-٧٧٧، وشرح التسهيل ٢/٣٨٩، والهمع ١/٢٥٢، وارتشاف الضرب ٤/١٦٣٥.

(٢) انظر: الكتاب ١/٢٠٤، ٢٠٥، ٢١٠، ٢١١، ومعاني القرآن للفراء ١/٧٩، وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي ١/٢٦٩، والإنصاف ٢/٨٢٨.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٣٠٨، وشرح اللمع ١/٤٧٩-٤٨٠.

المحذوف ليدلوا على أن الفعل له، فقالوا: (تفقاً زيد شحماً). وإنما نقل الفعل عنه إلى غيره توسعاً وتجاوزاً.

ولما ردوا المحذوف لم يخل أن يرفعوه أو يجروه أو ينصبوه، ولم يجوز أن يرتفع؛ لأن غيره قد ارتفع بالفاعل الذي كان، ولم يجوز أن يجروه؛ لأنه ليس قبله ما يوجب له الجر من حرف ولا اسم، فنصبوه تشبيهاً بالمفعول^(١).

وختم كلامه بأنه: «لا بد أن يفصل بين المميز والمميز أحد خمسة أشياء:

إما فاعل، نحو: (تفقأت شحماً).

أو نون، نحو: (عشرون ثوباً).

أو تنوين في اللفظ، نحو: (عندي ثلاثة أثواباً).

أو تنوين في التقدير، نحو قولك: (هو أشرف أبا في الناس)، وكذلك: (خمسة عشر درهماً) تقديره: عشر درهماً.

أو مضاف إليه، نحو قولك: (على التمرة مثلها زبدًا)، فـ(ها) قد فصل بين (المثل) وبين (الزبد) أن ينجر به^(٢).

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص ٣٠٨-٣٠٩، وشرح اللمع ١/ ٤٨٠.

(٢) الفوائد والقواعد ص ٣٠٩، وشرح اللمع ١/ ٤٨١.

* المستثنى:

عده ابن جني فضلة منصوبة تقع بعد أداة الاستثناء، وهذا هو الأساس فقال: «إنما نصبت زيذاً في قولك: (قام القوم إلا زيذاً)؛ لأنه فضلة. والباب واحد والمسائل كثيرة. فتأمل وقس»^(١).

وقد حده الثمانيني بأنه الاسم الذي يكون خارجاً مما يدخل فيه غيره، وهذا يختص بالواجب، أو يكون داخلاً مما يخرج منه غيره، وهذا يختص بالمنفي^(٢). وأما خروجه مما يدخل فيه غيره نحو: (أتاني القوم إلا زيذاً)، وأما دخوله مما يخرج منه غيره: (ما أتاني إلا زيد)^(٣).

ويشترط في هذه الوظيفة أن تؤدي بالأداة، فينتصب المستثنى بما قبله من الفعل مع وجود أداة الاستثناء بينهما، كما عمل فيما بعد واو المعية. وبين الثمانيني أن أدوات الاستثناء قد تكون حرفاً أو اسماً أو فعلاً؛ فحرف الاستثناء (إلا) والأفعال التي شبهت بها (ليس)، و(لا يكون) و(عدا وخلا) والأسماء التي شبهت بها (غير وسوى)، وما فيه ذلك من حروف الإضافة وليس باسم كـ(حاشا وخلا)^(٤).

وقد دار خلاف بين النحاة في فعلية (عدا) أو حرفيتها، وفي (خلا وحاشا) سأذكرها عند الحديث عن الاستثناء بها.

وتحدث الثمانيني عن الاستثناء بـ(إلا) والعامل في نصب المستثنى، فقال: «إذا استثنت بـ(إلا) من كلام موجب نصبت ما بعدها على كل حال. سواء ارتفع ما قبلها أو انتصب أو

(١) انظر: الخصائص ٢/ ٣٨٦.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص ٣١٠، وشرح اللمع ١/ ٤٨٢.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٣٤٣.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص ٣١٠، وشرح اللمع ١/ ٤٨٢.

انجر. تقول: (قام القوم إلا زيداً)، و(لقيتهم إلا زيداً)، و(مررت بهم إلا زيداً).

والناصب لـ(زيد) هو ما قبل (إلا) من الفعل أو معنى الفعل، و(إلا) قوّت العامل الذي قبلها فأوصلته إلى ما بعدها تشبيهاً بالمفعول، وقد مُثِّلَ بالفعل^(١).

وقد يكون الناصب معنى الفعل، مثل قولك: (القوم في الدار إلا زيداً)، فـ(زيد) مستثنى من الضمير الذي في الظرف، وهو الراجع إلى القوم، وذلك الضمير مرفوع بالظرف، والظرف هو الذي نصب المستثنى؛ لأن (إلا) قوته فأنفذته إلى ما بعدها^(٢).

ومن خلال كلام الثمانيني السابق فإنه أيد رأي البصريين بأن الناصب في المستثنى الفعل الذي قوي بـ(إلا) فتعدى إلى المستثنى منه، وذكر جميع الآراء الأخرى وأبطلها، وبَيَّن أنه إن قلت: (القومُ إخوتُك إلا زيداً)، فقد قال قوم: (زيد) منصوب؛ لأنه قد تمت الجملة التي قبله، والصحيح: أن الناصب له ما في إخوتك من معنى الفعل، فإن كانت (الأخوة) من النسب فمعناه: (يناسبونك إلا زيداً)، وإن كانت الأخوة من الصداقة فمعناه: (يصادقونك إلا زيداً)، وإذا كان كذلك، فـ(معنى الفعل) هو الناصب لـ(زيداً)، و(إلا) قوت هذا المعنى وأوصلته إلى (زيد) فنصبه^(٣).

وبَيَّن الثمانيني أن قومًا ذكروا أن (إلا) هي الناصبة^(٤)، وقد أبطل الثمانيني هذا الرأي؛

(١) الفوائد والقواعد ص ٣١١، وشرح اللمع ١/ ٤٨٣.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص ٣١١، وشرح اللمع ١/ ٤٨٣.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٣١٢، وشرح اللمع ١/ ٤٨٣. وكل ما سبق هو رأي البصريين. وانظر المسألة في الإنصاف ١/ ٢٦٠ - ٢٦٥، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢١١، وانظر شرح التصريح ١/ ٣٤٩، وشرح التسهيل ٢/ ٢٧١ - ٢٧٩، والأشموني ٢/ ١٤٣، وشرح المفصل ٢/ ٧٦ - ٧٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٠٥ - ١٥٠٦.

(٤) هذا مذهب الكوفيين والمبرد وأبو إسحاق الزجاج، واحتجوا بأن (إلا) هي العامل؛ حيث إنها قامت مقام استثنى انظره في الإنصاف ١/ ٢٦١ - ٢٦١، وشرح الأشموني ١/ ٢٢٧، والمقتضب ٤/ ٣٩٠، والجنى الداني ص ٥١٦.

بقوله: «إنه لا يخلو أن تكون هي الناصبة أو معناها، ولا يجوز أن تكون هي الناصبة؛ لأننا لم نجد حرفاً ينصب الاسم بنفسه إلا وهو يرفع آخر، يدلك على هذا (إنّ) وأخواتها. وأيضاً: فإننا ما وجدنا حرفاً ينصب اسماً إلا وهو يدخل على الابتداء والخبر، وليس (إلا) بداخلة على الابتداء والخبر. وأيضاً: فإننا نقول: (قام القوم غير زيد)، فتنصب (غيراً)، وليس قبلها (إلا)، فالناصب لـ (غير) هو الناصب لـ (زيد)، ودل على أن (إلا) ليست الناصبة للاسم الذي بعدها. ولا يجوز أن يكون (معنى إلا) هو الناصب، لأن معناها استثنى؛ لأن هذا يبطل من وجهين:

أحدهما: أن معنى الحرف لا يجوز أن يعمل، ألا ترى أن (ما) تقول فيها: (ما زيدٌ قائماً)، ولو أعملت معناها لقلت: (ما زيداً قائماً)؛ لأن معناه: أنفي زيداً قائماً، وكذلك معنى الاستثناء، كما لا يجوز أن يعمل معناها، فكذلك لا يجوز أن يعمل معنى (إلا).

وأيضاً: فإنك إنما وضعت الحروف نائبة عن الأفعال إيجازاً للكلام واختصاراً، فإذا أحببت أن تعمل معنى الحرف فقد رجعت إلى الفعل فما أوجزت، ولا اختصرت. وأيضاً: فلو أعملت الفعل الذي نابت عنه (إلا) لكان يصير الكلام جملتين، ولا فائدة في أن تجعل الكلام جملتين، ويفيدان معنى واحداً، بل هو إسهاب وتطويل^(١).

وأكد الثمانيني رأي البصريين، ويبيّن أن الأسلوب الموجب يوجب في المستثنى النصب، وإن كان الكلام غير تام فرّغت العامل الذي قبل (إلا)، فعمل فيما بعدها على حسب موقعه في الجملة. وإن كان الكلام تاماً غير موجب جاز النصب على الاستثناء، وجاز فيه البدل، فقال عن التام الموجب: والكلام هو الأول أن يكون الاسم منصوباً بما قبل (إلا) من الفعل، أو

(١) الفوائد والقواعد ص ٣١٢-٣١٣، وشرح اللمع ١/ ٤٨٤.

معنى الفعل، و(إلا) مقوية للنصب، وفي التنزيل: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾^(١)، فاستثنى القليل من الشرب الذي دخل فيه غيرهم، فإن استثنيت بـ(إلا) من منفي، فليس يخلو أن يكون ما قبل (إلا) قد تمّ، أو ما تمّ^(٢).

وقال عن المفرغ: «فإن كان ما قبل (إلا) غير تامّ فرّغت العامل الذي قبل (إلا) فعمل فيما بعدها من الرفع والنصب فقلت: (ما قام إلا زيد) و(ما مررت إلا بزيد) و(ما لقيت إلا زيداً)، جررت (زيداً) بالباء ونصبته بوقوع الفعل عليه، ورفعته بإسناد الفعل قبله إليه»^(٣).

وقال عن التام غير الموجب: «وإن كان ما قبل (إلا) قد تم فليس يخلو أن يكون ما بعد (إلا) من جنس ما قبلها أو من غير جنسه، فإن كان الاسم الذي بعد (إلا) من جنس ما قبلها فلاختيار فيها أن تبدله مما قبلها في الرفع والنصب والجرّ، وجاز أن تنصبه على أصل الاستثناء.

تقول: (ما قام القوم إلا زيد)، كأنك قلت: ما قام إلا زيد، و(ما لقيتهم إلا عمرًا) و(ما مررت بهم إلا عمرو) وهذا في البدل، ولك أن تنصبه على كل حال^(٤)، تقول (ما قام أحد إلا زيداً)، و(ما لقيتهم إلا عمرًا)، و(ما مررت بهم إلا زيداً)»^(٥).

وقد ذكر الثماني أوجه الإعراب المختلفة في كلمة (امراتك) في قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًاكَ﴾^(٦)، فقد قرئ برفع المرأة ونصبها. فمن نصبها فهو يحتمل وجهين:

(١) سورة البقرة، الآية (٢٤٩).

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص ٣١٣، وشرح اللمع ١/ ٤٨٤.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٣١٣، وشرح اللمع ١/ ٤٨٥.

(٤) جعله سيبويه في الكتاب ٢/ ٣١٩ على معنى (ولكن زيداً، ولا أعني زيداً).

(٥) الفوائد والقواعد ص ٣١٣ - ٣١٤، وشرح اللمع ١/ ٤٨٥.

(٦) سورة هود، الآية (٨١).

أحدهما: أن تكون خارجة من الإسراء، كأنه قال: فأسر بأهلك إلا امرأتك.

والوجه الثاني: أن تكون مستثناة من الالتفات، كأنه قال: ولا يلتفت منكم أحدٌ إلا امرأتك^(١).

وأما من رفع فإنه جعله بدلاً من (أحد)، كأنه قال: ولا يلتفت منكم إلا امرأتك^(٢).

وقد ذكر الثماني الخلف بين أهل الحجاز وبني تميم في الاستثناء المنقطع، فقال: «إن أهل الحجاز ينصبونه على كل حال، ويسمونه (الاستثناء المنقطع) وربما قالوا: استثناء خارج من أول الكلام فينصبونه على كل حال، فيقدرون (إلا) بـ(لكن) لأن (لكن) هي لإثبات ما بعدها وترك ما قبلها، فيقولون (ما قام القوم إلا حمارًا)، و(ما لقيتهم إلا حمارًا)، و(ما مررت بهم إلا حمارًا).

وفي التنزيل: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاءَ الظَّنِّ﴾^(٣)، لأن اتباع الظن ظن، والظن ليس من جنس العلم، فكأنه قال: لكنهم يتبعون الظن، أو: لكنهم يظنون ظناً.

ويقرأ بنو تميم: (ما لهم به من علم إلا اتباع الظن) يجعلون اتباع الظن علمهم، فيبدلونه من موضع الجار والمجرور.

وقال تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ إِلَّا أَنْبَاءَٰ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ﴾^(٤)؛ لأن الابتغاء ليس

(١) (إلا امرأتك) بالنصب قراءة الجمهور، وبالرفع قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن محيصن، وغيرهم. انظر: كتاب السبعة ص ٢٣٥، ومعجم القراءات ٣/ ١٢٨.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص ٣١٤، وشرح اللمع ١/ ٤٨٥.

(٣) سورة النساء، الآية (١٥٧)، (اتباع) بالنصب قراءة الجمهور، وبالرفع في لغة تميم على البدلية، ينظر: حاشية الخضري ١/ ٢٠٥، وشرح الألفية الأشموني ٢/ ١٤٧، ١٥٠، وشرح التصريح ١/ ٣٨٧، ومعجم القراءات ٢/ ١٧٩.

(٤) سورة الليل، الآيتان (١٩، ٢٠). (ابتغاء) بالنصب قراءة الجمهور، وبالرفع قرأ يحيى بن وثاب. معجم القراءات ٨/ ١٧٥.

من جنس النعمة.

وقال تعالى: ﴿فَلَا صَرِيحَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُقَدَّرُونَ﴾ (٤٣) إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا^(١)؛ لأن الرحمة ليس من جنس الصريح، كأنه قال: إلا أن يرحمهم الله^(٢).

وأضاف الثمانيني: «أما بنو تميم^(٣) فإنهم يشبهون الثاني بالعقلاء، ويجعلونه كأنه من جنسهم، لما كان يُؤْلَفُ ويُتَأَنَسَ بها كان يأنس الناس بعضهم ببعض، ولا بد أن يكون الثاني مما يؤنس به، ويكون مما يتعلق بالأول، وإذا كان كذلك أبدلوا الثاني من الأول في رفعه ونصبه وجره، فقالوا: (ما قام القومُ إلا حمارًا)، و(ما لقيتُ القومَ إلا حمارًا)، و(ما مررتُ بالقومِ إلا حمارًا)، قال الشاعر:

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ^(٤)

فجعل (اليعافير، والعيس) بدلًا من الأنيس، وكأنه جعلها أنيس ذلك الموضع. فأما بيت النابغة فهو يُنشدُ على وجهين: بالنصب على مذهب أهل الحجاز، وبالرفع على مذهب بني تميم، يجعلونه بدلًا من موضع الجار والمجرور، لأنها في موضع رفع، قال النابغة:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا نَأْسَائُهَا أَعَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ

(١) سورة يس، الآيتان (٤٣، ٤٤).

(٢) الفوائد والقواعد ص ٣١٥، ٣١٦، وشرح اللمع ١/ ٤٨٦، ٤٨٨، والكتاب ٢/ ٣١٩، وشرح الأشموني ٢٢٩/١.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٢٣: وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله.

(٤) هذا البيت من الرجز لجران العود واسمه: عامر بن الحارث، كما في التصريح ١/ ٣٥٣ وهو من شواهد وسيبويه ٢٦٣/١، والأشموني ١/ ٢٢٩، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/ ٨٠، وشذور الذهب لابن هشام ص ٣٤٤، والإنصاف ١/ ٢٧١. واليعافير: جمع يعفور بالضم والفتح - وهي الظبي الذي لونه لون التراب. والعيس: جمع أعيس أو عيساء، والمراد بها هنا: بقر الوحش.

إِلَّا أُوَارِيَّ لَأَيَّامًا أُبَيِّنُهَا وَالنُّؤْيُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ^(١)

وأهل الحجاز ينشدونه: (إِلَّا أُوَارِيَّ) بالنصب لأنه ليس من جنس أحد.

وبنو تميم ينشدونه: (إِلَّا أُوَارِيَّ) بالرفع يجعلونه بدلًا من قوله (أحد)؛ لأنه في موضع رفع، كأنه قال: وما بالربع أحد إِلَّا أُوَارِيَّ؛ لأن الأوارى والناس قد يجتمع في الربع، فإذا كان كذلك فقد حصل بين الأوارى والناس مناسبة؛ لأنه يصح اجتماعهما في الموضع^(٢).

واستطرد في الاستثناء المنقطع ويبيّن أنه «لو استثنيت من موجب لم يجز في المستثنى إِلَّا النصب، سواء كان من جنس الأول أو لم يكن من جنسه، تقول: (قام القوم إِلَّا حمارًا)، كما تقول: (قام القوم إِلَّا زيدًا)، لا خلاف بين العرب في هذا»^(٣).

وتحدث الثمانيني عن تقديم المستثنى على المستثنى منه وذكر فيه وجوب النصب فقال: «إن قدمت المستثنى على المستثنى منه كان منصوبًا على كل وجه»^(٤)، سواء كان من جنس الأول أو لم يكن، تقول: (ما قام إِلَّا زيدًا أحدًا)، و(ما مررت إِلَّا زيدًا بالقوم)، و(ما لقيت إِلَّا عمرًا أحدًا).

وإنما وجب للمستثنى النصب إذا تقدم؛ لأنه كان يجوز فيه لما كان مؤخرًا البديل

(١) هذان البيتان من البسيط وهما للنابعة من قصيدته التي يعدونها من المعلقات، ديوانه ص ٣٠، وهما من شواهد سيبويه ٣٢١ / ٢، وابن يعيش في المفصل ١٢ / ٨، ٢٢٩، والرضى في شرح الشافية ٥٤ / ٢، ٧٦ / ٣، وأوردتهما ابن منظور في اللسان (جلد). والأواري جمع آرى: الحبل الذي تشد به الدابة، والنؤى: حفرة تجعل حول الخيمة لمنع الماء، والمظلومة: الأرض التي حفر فيها حوض ولم تستحق، والجلد الأرض الغليظة الصلبة.

(٢) الفوائد والقواعد ص ٣١٦، وشرح اللمع ٤٨٧ / ١، وانظر: الكتاب ٣٢١ / ٢، وشرح الرضى ٥٤ / ٢، ٦٧ / ٣، وشرح المفصل ١٢ / ٨، ٢٠٩.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٣١٧، وشرح اللمع ٤٨٨ / ١.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٣٣٥ / ٢: هذا باب ما يقدم فيه المستثنى وذلك قولك: ما فيها إِلَّا أباك أحد، وما لي إِلَّا أباك صديق.

والاستثناء، والبدل تابع للمبدل، وكان البدل فيه أقوى لما كان مؤخرًا، فلما تقدم على المبدل بطل أن يكون بدلًا لتقدمه على ما كان مبدلًا منه، ووجب فيه الاستثناء الذي كان يضعف فيه لما كان مؤخرًا، قال الكميت:

فمالي إلا آل أحمد شيعه^(١) ومالي إلا مشعب الحق مشعب^(٢)

ويروى: (مذهب الحق مذهب)^(٣). لو تأخر لكان يجوز: ومالي مشعب إلا مشعب الحق، ومشعب الحق، ومالي مذهب إلا مذهب الحق، ومذهب الحق، ومالي شيعه إلا آل أحمد، وآل أحمد، بالرفع على البدل، والنصب على الاستثناء، فلما تقدم بطل البدل وثبت الاستثناء^(٤).
وبيّن أن المستثنى من المثلث وجب نصبه إذا تقدم على المستثنى منه كما كان ينتصب لما كان مؤخرًا، تقول: (ما قام إلا زيدًا القوم).

وإن قيل: فلم ذكر تقديم المستثنى في النفي ولم يذكر في الإيجاب؟

قيل له: لأن في الإيجاب هو منصوب تقدم أو تأخر، وفي النفي يجوز في تأخيره البدل والاستثناء، فوجب أن يفرق بين تقديمه وتأخيره^(٥).

ومذهب مذهب البصريين في عدم جواز تقديم المستثنى على ناصبه، فقال: «لا يجوز أن يتقدم المستثنى على ناصبه لأنه ليس بمفعول صحيح فيجوز فيه ما جاز في المفعول، ألا ترى أن العامل لم يعمل فيه إلا بعد أن قوّي بـ(إلا). ولا يجوز أن يتقدم المستثنى على (إلا)؛ لأن (إلا)

(١) هذا البيت من الطويل للكميت بن زيد الأسدي من قصيدة له هاشمية يمدح فيها آل بيت النبي ﷺ، والبيت منسوب إلى قائله في شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٢، والتصريح ٣٥٥/١، والإنصاف ٢٧٥/١.

(٢) وهي رواية ابن هشام في شذور الذهب ص ٢٦٣، والأشمونى رقم ٤٤٩.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٣١٧-٣١٨، وشرح اللمع ٤٨٩/١، وانظر: والإنصاف ٢٧٥/١، وشرح المفصل ٧٩/٢.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص ٣١٨، وشرح اللمع ٤٨٩/١.

قد صارت بمنزلة حرف من حروف النصب»^(١). ولكن الكوفيين أجازوا تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام نحو قولك: (إلا طعامك ما أكل زيد). وهذا ما منعه البصريون، وأيدهم الثماني^(٢).

وتحدث عن الأسماء التي شبهت بـ(إلا) وهي: (غير، وسوى) فقال: «فأما (غير) فهي تضاف إلى ما بعدها أبداً، وهو مجرور بإضافتها إليه، أو في موضع جر، فأعرابها في نفسها كإعراب الاسم الواقع بعد (إلا).

فإذا استثنت بها من موجب نصبها على كل حال بالعامل الذي قبلها كما كنت تنصب في الإيجاب الاسم الواقع بعد (إلا)^(٣)، تقول: (قام القوم غير زيد) و(لقيتهم غير زيد)، و(مررت بهم غير زيد)^(٤).

وأما الناقص المنفي فقال عنه: «إذا استثنت بـ(غير) من منفي، وفرغت العامل الذي قبلها عمل فيها تقول: (ما قام غير زيد)، و(ما رأيت غير زيد) و(ما مررت بغير زيد)^(٥).

وقال عن التام المنفي: «فإن استثنت بـ(غير) من منفي، وكان ما قبل (غير) قد تم، فليس يخلو أن تكون (غير) قد أضيفت إلى شيء من جنس ما قبلها، أو إلى غير جنسه، فإن أضفتها إلى جنس ما قبلها فالاختيار فيها البدل مما قبلها، ويجوز النصب على الاستثناء، تقول: (ما قام أحد غير

(١) الفوائد والقواعد ص ٣١٨، وشرح اللمع ١/ ٤٩٠.

(٢) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ١/ ٢٧٣ - ٢٧٧.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٤٣: وكل موضع جاز فيه الاستثناء بـ(إلا) جاز بـ(غير) وجري مجرى الاسم الذي بعد (إلا)، وقال: فيجري مجرى الاسم الذي بعد (إلا). ينظر لتفصيل أحكامها: المقتضب ٤/ ٤٢٢، والإنصاف ١/ ٢٨٧، ومغني اللبيب ١/ ١٧٠.

(٤) الفوائد والقواعد ص ٣١٨، وشرح اللمع ١/ ٤٩٠.

(٥) الفوائد والقواعد ص ٣٢٠، وشرح اللمع ١/ ٤٩١.

زيد) - على البدل - و(غير زيد) على الاستثناء، (وما لقيت أحدًا غير زيد) على البدل والاستثناء جميعًا، و(ما مررت بأحد غير زيد) على البدل، و(غير زيد) على الاستثناء^(١).

وتحدث عن قضية إن كان الاسم بعد غير ليس من جنس ما قبلها، فقال: «أهل الحجاز ينصبونه على كل حال على الاستثناء المنقطع الخارج من أول الكلام نحو: (قام القوم غير حمار)، وبنو تميم يبدلونه نحو: (قام القوم غير حمار)؛ لأنهم يجعلونه كالجنس مما قبلها، وكذلك إن قدمت المستثنى بـ(غير) نصبته سواء أضفته إلى جنسه، أو غير جنسه نحو: (ما قام غير زيد أحد)، و(ما قام غير حمار القوم)»^(٢).

وبيّن الثماني: «أن أصل (غير) أن تكون صفةً، لما قبلها^(٣)، إلا أنه كثر استعمالها فحذفوا الموصوف بها، وأقاموها مقامه في الإعراب.

وأصل (إلا) أن تكون استثناء غير وصف إلا أنه لما اشتركت (غير، وإلا) في أنها تُخرجان ما بعدهما من الحكم الذي دخل فيه ما قبلها وهذا في الإيجاب، ويُدخلان ما بعدهما من الحكم الذي خرج منه ما قبلها، وهذا في النفي فلما تضارعتا هذه المضارعة استثنوا بـ(غير) لمشابتها (إلا)، ووصفوا بـ(إلا) لمشابتها لـ(غير)^(٤).

ولا يجوز أن تكون (غير، وإلا) إذا كانتا وصفين إلا لنكرة، أو معرفة بالألف واللام، وقد أجاز الأخفش أن تكون وصفًا للمضمر، واستشهد بقراءة شاذة على جواز هذا، وهي

(١) الفوائد والقواعد ص ٣٢٠، وشرح اللمع ١ / ٤٩١.

(٢) الفوائد والقواعد ص ٣٢٠، ٣٢١، وشرح اللمع ١ / ٤٩١، ٤٩٢.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١ / ٤٣١: ومنه مررت برجلين غيرك.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٣١: هذا باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده وصفًا بمنزلة (مثل، وغير)، وذلك قولك: لو كان معنا رجل إلا زيدًا لغلبنّا.

قوله تعالى: (فشربوا منه إلا قليل منهم)^(١)، كما تقول: (غير قليل منهم)^(٢).

وكل موضع جاز أن يستثنى فيه بـ(إلا) جاز أن تجعلها وصفاً له، تقول: (قام القوم إلا زيد) على الوصف كما تقول: (غير زيد)، و(لقيت القوم إلا زيداً) كما تقول: (غير زيد)، و(مررت بالقوم إلا زيد) كما تقول: (غير زيد).

وفي التنزيل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٣)، فـ(إلا) وصف للآلهة، كأنه قال: لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا. ولو قرئ بالنصب: (إلا الله) على الاستثناء لكان جائزاً^(٤). وقد ذكر الزمخشري أن البدل لا يسوغ إلا في الكلام غير الموجب^(٥)، وهذا ما ذكره الثماني في كتابه^(٦).

وأضاف الثماني: «وأما (غير) فإنها يجوز أن تكون وصفاً في كل موضع كانت فيه استثناءً.

وليس كل موضع كانت فيه وصفاً يجوز أن تكون فيه استثناءً، وهذا يدل على تمكنها في الوصف، وأن الاستثناء فيها عرض. ألا ترى أنك تقول: (عندي درهم غير جيد)، فتجعلها وصفاً، ولا يجوز: (عندي درهم غير جيد) على الاستثناء؛ لأن الوصف لا يُستثنى من

(١) سورة البقرة، الآية (٢٤٩)، وانظر القراءة في الكشف ١/ ٢٩٥.

(٢) قال ابن هشام في المغني ٢/ ٧٥٤: وقيل (إلا) وما بعدها صفة، فقيل إن الضمير يوصف في هذا الباب، وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان، وجاء في حاشية الأمير عليه ١/ ٦٧: ولو قيل باسميتها ونقل إعرابها لما بعدها لكونها على صورة الحرف لصح.

(٣) سورة الأنبياء، الآية (٢٢).

(٤) الفوائد والقواعد ص ٣٢١-٣٢٢، وشرح اللمع ١/ ٤٩٢-٤٩٣، آراء في توجيه النصب، ينظر: البحر المحيط ٦/ ٣٠٥، والاستغناء ص ٣٣٢.

(٥) انظر: الكشف ٣/ ١١٠.

(٦) انظر: الفوائد والقواعد ص ٣٢٢، وشرح اللمع ١/ ٤٩٣، وشرح المفصل ٢/ ٨٩.

الموصوف، وتقول: (عندي القومُ غيرُ غلامِك) الرفع على الوصف، و(غيرُ غلامِك) بالنصب على الاستثناء^(١).

ومما سبق يتضح أن الثماني خالف الكوفيين فيما ذهبوا إليه من جواز بناء (غير) في كل موضع يحسن فيه (إلا)، سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن، وذلك نحو قولهم: (ما نفعني غيرَ قيام زيد)، و(ما نفعني غيرَ أن قام زيد)، محتجين بأنها قامت مقام حرف لذا وجب بناؤها، ولكن الثماني أيد البصريين الذين ذهبوا إلى جواز بنائها إذا أضيفت إلى غير متمكن بخلاف ما إذا أضيفت إلى متمكن^(٢).

واستطرد الثماني في الوصف بـ(إلا) أو البدلية أو الاستثناء فقال: «(قام القومُ إلا زيداً) على الوصف، و(إلا زيداً) على الاستثناء. و(لقيتُ القومَ إلا زيداً) على الوصف والاستثناء. و(مررتُ بالقومِ إلا زيداً) على الوصف و(إلا زيداً) على الاستثناء. وتقول: (ما قام القومُ إلا زيداً) على الاستثناء، و(إلا زيداً) على الوصف وعلى البدل. و(ما لقيتُ القومَ إلا زيداً) على الوصف والبدل والاستثناء. و(ما مررتُ بالقومِ إلا زيداً) على الوصف والبدل، و(إلا زيداً) على الاستثناء.

وتقول: (ما قامَ القومُ غيرُ زيدٍ) على الوصف والبدل، و(غيرُ زيدٍ) على الاستثناء.

و(ما لقيتُ القومَ غيرَ زيدٍ) على الوصف والبدل والاستثناء.

و(ما مررتُ بالقومِ غيرَ زيدٍ) على البدل والوصف، و(غيرُ زيدٍ) على الاستثناء^(٣).

ويتفق الثماني في ذلك مع كلام الأكثرين من النحاة، ولعل المقصود بالوصف هو

(١) الفوائد والقواعد ص ٣٢٢، وشرح اللمع ١/ ٤٩٣.

(٢) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٨٧ - ٢٩٣.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٣٢٣، وشرح اللمع ١/ ٤٩٤.

الوصف الصناعي، فقال سيبويه: «هذا باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده وصفاً بمنزلة (مثل وغير)، وذلك نحو قولك: (لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لُغَلَبنا). والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: (لو كان معنا إلا زيد لهلكنا)، وأنت تريد الاستثناء لكنك قد أحلت»^(١).

وقال الأخفش (إلا) وما بعدها تكون صفة لنكرة أو ما فيه (أل) نحو: (مررت بالقوم إلا أخيك)^(٢).

ونصّ ابن السراج على أن (أل) جنسية^(٣)، وقال المغاربة يوصف بها الظاهر والمضمر والمعرفة والنكرة، وهو وصف يخالف سائر الأوصاف^(٤)، وقال بعضهم: إنه يوصف بها. إنما يعنون عطف البيان، وشرط الوصف بـ(إلا) أن يتقدمها موصوف، فلا يحذف وتبقى هي بخلاف (غير)، فلا يجوز في (قام القوم إلا زيد): (قام إلا زيد)^(٥).

وذكر الثمانيني أن في (سوى) ثلاث لغات فقال: «في (سوى) ثلاث لغات: ضمّ السين، وفتحها وكسرها. فمن ضم السين قصرها لا غير، ومن فتح السين مدّها لا غير، ومن كسر السين كان له المد والقصر، والقصر أفصح»^(٦).

ونلاحظ من تقسيمه أن لـ(سوى) أربع لغات هي: (سوى، وسوى، وسواء، وسواء) يقال: (مررت برجل سَواء) ويكسر، و(سوى) بالكسر والضمّ والعدم، وقد صرح بذلك

(١) الكتاب ٣٣١/٢، وانظر: المغني ١/٧٠.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٢٣، وشرح التسهيل ٢/٢٩٩.

(٣) انظر: الأصول ١/٢٨٥-٢٨٦.

(٤) انظر: المساعد ١/٥٨٠.

(٥) انظر هذه المسألة في الكتاب ٢/٣٤٣، ٣٤٤، وارتشاف الضرب ٣/١٥٢٦-١٥٢٧، والمساعد ١/٥٨٠، والتصريح ١/٣٦٢.

(٦) الفوائد والقواعد ص ٣٢٦، وشرح اللمع ١/٤٩٦ وانظر اللسان مادة (سوى)، وشرح المفصل ٢/٨٣.

الرضي^(١).

وقال الثمانيني: و(سوى) منصوبة على الظرف، فإذا مددت ظهرت فتحة الظرف في الهمزة، وإذا قصرت قدرت فتحة الظرف على الألف، وهي بمنزلة مكان، فإذا قلت: (قام القومُ سوى زيدٍ) فكأنك قلت (بدلَ زيدٍ) و(مكانَ زيدٍ)، فقس على هذا ما يرد عليك^(٢).
قال سيويه: وأما (أتاني القومَ سواك)، فزعم الخليل - رحمه الله - أن هذا كقولك: (أتاني القومُ مكانك)^(٣).

ونجد أن الثمانيني في (سوى) يوافق البصريين؛ لأنهم قالوا: إن (سوى) لا تكون إلا ظرفاً، أما الكوفيون فقالوا: إن (سوى) تكون اسماً، وتكون ظرفاً^(٤).
وعرّج الثمانيني على الاستثناء بالفعل، فقال: «فأما ما يكون فعلاً (ليس، ولا يكون). اعلم أن (ليس) في بابها يكون اسمها مضمراً ومظهراً ومذكراً ومؤنثاً، وموحداً ومثنىً ومجموعاً.

وإذا وقعت في الاستثناء وجب أن يكون اسمها (مضمراً)، ولا يجوز إظهاره، و(موحداً) ولا يجوز تثنيته ولا جمعه، و(مذكراً) ولا يجوز تأنيثه. وخبره لا يكون إلا منصوباً^(٥).
نجد أن للنحاة أقوالاً في مرجع الضمير المستكن في (ليس، ولا يكون، وعدا، وخلا).

(١) انظر شرح الكافية ١/ ٢٢٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٤٦، والمغني ١/ ١٤٠، ١٤١.

(٢) الفوائد والقواعد ص ٣٢٦، وشرح اللمع ١/ ٤٩٦.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٥٠.

(٤) انظر تفصيل هذه المسألة في الإنصاف ١/ ٢٩٤ - ٢٩٨، والكتاب ١/ ٣١ - ٣٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦١٧ - ٧١٧، والمساعد ١/ ٩٤، وحاشية الصبان ٢/ ١٥٨، والأشموني ٢/ ١٦٠، والارتشاف ٣/ ١٥٤٧.

(٥) الفوائد والقواعد ص ٣٢٦، وشرح اللمع ١/ ٤٩٦، والكتاب ٢/ ٣٠٦، والمقتضب ٤/ ٣٩١، والإيضاح العضدي ١/ ٢١٠.

الأول: مرجعه (البعض)، ولعل هذا يختص بـ (ليس، ولا يكون).

الثاني: مرجعه اسم فاعل مأخوذ من الفعل العامل في المستثنى منه.

الثالث: مرجعه مصدر الفعل السابق العامل في المستثنى منه.

ولعل (عدا، وخلا) تختصان بتقدير المصدر لصحة المعنى فيكون التقدير: (قام القوم عدا القيامًا زيدًا)، وهذا أفضل من: (قام القوم عدا بعضهم زيدًا)^(١).

وقال الثماني: «إذا كان الخبر واحدًا دل على توحيد الاسم، وإذا كان مثني دل على تثنية الاسم من طريق المعنى، وإذا كان مجموعًا دل على جمع الاسم من طريق المعنى، وإذا كان مذكرًا دل على تذكير الاسم من طريق المعنى، وإذا كان مؤنثًا دل على تأنيث الاسم من طريق المعنى.

تقول إذا استثنيت من موجب: (قام القوم ليس زيدًا)، تقديره: ليس بعضهم زيدًا، ف(زيد) لم يقم، والبعض مذكر في اللفظ، فإن أضفته إلى مذكر كان مذكرًا في المعنى، وإن أضفته إلى مؤنث كان مؤنثًا في المعنى، ولفظه واحد، وهو يقع على الواحد والتثنية والجمع، والخبر يبين عدده وتأنيثه وتذكيره. وكل ما ذكرته في (ليس)، ففي (لا يكون) مثله»^(٢).

وقال الثماني: «وإن قيل: لِمَ امتنع دخول التأنيث في (ليس، ولا يكون) إذا كان الخبر مؤنثًا؟ ولم امتنع تثنية الضمير الذي فيهما وجمعه - إذا كان الخبر مثني أو مجموعًا؟

فعن هذا السؤال جوابان: أحدهما: أن (ليس) و(لا يكون) لما نابتا عن (إلا) وهي جزء واحد، وجب أن يكون واحدًا، ولحاق التأنيث بهما وعلامة التثنية والجمع يخرجهما من أن يكونا جزءًا واحدًا، وهذا كله طلبًا لتسوية الألفاظ ومعادلتها.

(١) انظر: الكتاب ٥٧/١، ٣٤٧/٢، وارتشاف الضرب ١٥٣٨/٣، والمقتضب ٣٢٨/٤، والمساعد ٥٨٧/١ - ٥٨٨، والتصريح ٣٦٢/١، وشرح اللمع ٢/٢٦١.

(٢) الفوائد والقواعد ص ٣٢٨ - ٣٢٩، وشرح اللمع ٤٩٦/١، وانظر: الكتاب ٢٥٧/١، ٢٨/٣.

والجواب الثاني: أن (ليس) و(لا يكون) لما نابتا عن (إلا) وهي حرف وجب ألا يتصرفا، ولحاق التأنيث بهما والتثنية والجمع ضرب من التصرف.

فإن جعلتهما وصفاً لما قبلها أنثت وثنيت وجمعت. ولا يكونان إلا وصفاً لنكرة»^(١).

وقال المبرد: «وإن جعلته وصفاً فجيد، وكان الجرمي يختارُه، وهو قولك: (أتاني القومُ ليسوا إخوتك)، و(أتتني امرأة لا تكون فلانة)»^(٢).

وقال سيوييه: «ويدلُّك على أنه صفة أن بعضهم يقول: (ما أتتني امرأة ولا تكون فلانة)، و(ما أتتني امرأة ليست فلانة)، فلو لم يجعلوه صفة لم يؤنثوه»^(٣).

وقال الثمانيني في (عدا): «إن فاعلها مضمَر فيها، وهو مذكر، ولا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث، وإنما يكشف عن تثنيته وتذكيره وتأنيثه المنصوب بعده»^(٤).

ومثَّل الثمانيني لذلك بقوله: «(قام الرجال عدا زيدا)، تقديره: جاوز بعضهم زيدا. و(قال القومُ عدا الزيدَيْن) و(عدا الزيدَيْن)، فالزيدون لم يقوموا؛ لأن هذا استثناء من موجب.

وتقول: (قام النساء عدا هندًا)، ف(هند) لم تقم، و(قام النساء عدا الهندَيْن)، و(لقيت النساء عدا الهندات)، فالهندات لم يلقهن؛ لأن هذا استثناء من موجب.

فإن قلت: (ما قام القوم عدا بكرًا) ف(بكر) قد قام، وإن قلت: (ما مررت بالقوم عدا خالدًا)، فقد مررت بخالد، لأن هذا استثناء من منفي.

فإن قلت: (قام القوم ما عدا زيدا)، نصبت (زيدًا) لا غير؛ لأن (عدا) هاهنا فعل لما صارت

(١) الفوائد والقواعد ص ٣٢٨، وشرح اللمع ١/ ٤٩٧.

(٢) المقتضب ٤/ ٨.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٢٨.

(٤) الفوائد والقواعد ص ٣٢٩، وشرح اللمع ١/ ٤٩٩، وانظر: الكتاب ٢/ ٣٤٨.

صلة لـ(ما) المصدرية لا توصل إلا بالأفعال»^(١).

ومن الملاحظ أن سيبويه قال: «إن عدا فعل فقط»^(٢)، أما الأخفش فيجيز فيها أن تكون حرفاً وأن تكون فعلاً^(٣)، وقد ذكر الثماني الرأين دون ترجيح في الموضع الأول^(٤)، ولكنه في الموضع الثاني اقتصر على الفعلية وهو رأي سيبويه^(٥).

والبحث يرى ما رآه الأخفش من أن (عدا) إذا نصبت ما بعدها صارت فعلاً، وإذا جرته صارت حرفاً، فهي فعل أو حرف وليست فعلاً فقط كما ذكر سيبويه؛ لأنه ثبت بالنقل الصحيح عن العرب أن (عدا، وخلا، وحاشا) ينتصب الاسم بعدها في الاستثناء، وينجر إذا كن حرف جر، أما لو سبقت بـ(ما) نصبت ما بعدها على أنها فعل؛ لأن (ما) المصدرية لا تدخل إلا على فعل^(٦).

قال الثماني: «أما (خلا) فسيبويه والأخفش يجيزان فيها أن تكون حرفاً جاراً، وأن تكون فعلاً ناصباً»^(٧).

وقال الثماني: «إذا جعلتها حرفاً قلت: (قامَ القومُ خلا زيد)، و(لقيتهم خلا عمرو)، و(مررت بهم خلا خالد)، فالجار والمجرور في موضع نصب، و(زيد) لم يقم، و(عمرو) لم تلقه، و(خالد) لم تمر به؛ لأنه استثناء من موجب.

(١) الفوائد والقواعد ص ٣٢٩ - ٣٣٠، وشرح اللمع ١/ ٤٩٩.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٠٩، ٣٤٨.

(٣) انظر: شرح التصريح ١/ ٤٠١، وشرح الأشموني ٢/ ١٦٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٣٤، والفوائد والقواعد ص ٣١٠.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص ٣١٠، وشرح اللمع ١/ ٤٨٢.

(٥) انظر: الفوائد والقواعد ص ٣٢٩، وشرح اللمع ١/ ٤٩٩. وانظر الخلاف في المسألة في ارتشاف الضرب ٣/ ١٥٣٤ وانظر الكتاب ٢/ ٣٤٩، وشرح الكافية ١/ ٢٩٩، والهمع ١/ ٢٣٣.

(٦) انظر في ذلك الجني الداني ص ٤٦١، ٥٦٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٥٣٤.

(٧) الفوائد والقواعد ص ٣١٠ - ٣١١، ٣٣٠، وشرح اللمع ١/ ٤٨٢، ٥٠٠.

فإن قلت: (ما قام القومُ خلا خالدٍ) فـ(خالد) قد قام، و(ما مررتُ بهم خلا عمرو) فـ(عمرو) قد مررت به.

وتقول إذا جعلتها فعلاً: (قام القومُ خلا خالدًا) ففي (خلا) فاعل مضمر، (لا يشنى ولا يجمع ولا يؤنث). وتقول (لقيتُ القومَ خلا الزيدَيْنِ) فـ(الزيدون) لم تلقهم، و(مررت بهم خلا محمدًا) فـ(محمد) لم تمر به.

فإن قلت: (ما قام القومُ خلا زيدًا) فـ(زيد) قد قام. وتقول: (ما لقيتُ النساءَ خلا الهندات) فقد لقيت الهندات؛ لأنه استثناء من منفي، وتقول: (ما قام النساءُ خلا جُملاً)، فـ(جُمْل) قد قامت؛ لأنه استثناء من منفي.

فإن قلت: (قام القومُ ما خلا زيدًا) فـ(خلا) هاهنا فعل، لأنه صلة لـ(ما) المصدرية، وإذا كان صلة لـ(ما) المصدرية وجب أن يكون فعلاً؛ لأن (ما) المصدرية لا توصل إلا بالأفعال، قال الشاعر:

ألا كُلُّ شَيْءٍ ما خلا اللهَ باطلٌ وكلُّ نعيمٍ لا محالةً زائلٌ^(١)

فإن قلت: (قامَ القومُ ما خلا زيدًا) فـ(زيد) قد قام، و(ما مررتُ بالقوم ما خلا محمدًا) فـ(محمد) قد مررت به، و(ما لقيتهم ما خلا جعفرًا) فـ(جعفر) قد لقيته، وعلى ما وصفت لك يجري باب الاستثناء^(٢).

ولكن بعض النحويين أجازوا الجر بـ(ما خلا) على تقدير (ما) زائدة^(٣).

أما (حاشا) فسيبويه يقطع بأنها حرف^(٤)، والأخفش يحيز فيها أن تكون حرفاً وأن تكون فعلاً،

(١) هذا البيت من الطويل للبيد بن ربيعة العامري، وهو من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ١١٤/٥، ٧٩/٢، وعزاه إليه، والشيخ خالد في تصريحه ٢٨/١، وابن هشام في المغني ١٤٢/١، ٢١٥، وشذور الذهب ص ٢٦١.

(٢) الفوائد والقواعد ص ٢٣١، وشرح اللمع ٥٠٠/١ - ٥٠١.

(٣) هذا الرأي قاله الجرمي والربيعي، والكسائي وابن جني. انظر: التصريح ٣٦٥/١، والأشموني ٣٦٥/١.

(٤) انظر: الكتاب ٣٩٤/٢.

(حاشا) بالألف المقصورة (حاشى)^(١).

ورأى سيبويه هو رأي البصريين ورأى الأخفش ووافقه أبو العباس المبرد، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن (حاشى) فعل ماضٍ^(٢). وزيادة (ما) قبل (حاشا) منعها سيبويه^(٣)، ولكن الكسائي أجازها^(٤)، وقد ذكر الثماني رأي سيبويه ورأى الأخفش ومال إلى الأول حيث قال: وأما (حاشا): فتقول: (قام القوم حاشا زيد)، فالجار والمجرور في موضع نصب بالفعل الذي قبله، و(زيد) لم يقم؛ لأن هذا استثناء من موجب، و(مررتُ بالقوم حاشا خالدٍ) ف(خالد) لم يمر به، قال الشاعر:

حاشا أبي ثوبان إنَّ به ضنًا عن المَلْحاةِ والشَّتَمِ^(٥)

فإن قلت: (ما قام القوم حاشا زيد) ف(زيد) قد قام، و(ما لقيتُ القوم حاشا زيد) ف(زيد) قد لقيته. وكان الأخفش يميز أن تكون (حاشى) فعلاً، فتقول: (قام القوم حاشى زيداً)، ففي (حاشى) فاعل لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، و(زيد) لم يقم؛ لأنه استثناء من موجب. و(لقيت القوم حاشى خالدًا) ف(خالدًا) لم تلقه.

فإن قلت: (ما قام القوم حاشى زيداً) ف(زيد) قد قام، و(ما مررت بالقوم حاشى خالدًا) ف(خالدًا) قد مررت به؛ لأن هذا استثناء من منفي^(٦).

(١) انظر: شرح الكافية ١/ ٢٢٤، والمغني ١/ ١٣١.

(٢) انظر: تفصيل المسألة في الإنصاف ١/ ٢٧٨، ٢٨٧.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٣٥٠ حيث قال سيبويه: لو قلت أتوني حاشا زيداً لم يكن كلاماً.

(٤) انظر: الأصول ١/ ٣٠٣.

(٥) هذا البيت من الكامل للجميع الأسدي واسمه: منقذ بن الطماح، والبيت المذكور لفقه النحاه من بيتين، فهو صدر مركب على عجز غيره، انظر: شرح المفصل ٢/ ٨٤، ٤٧/ ٨، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٨، والخزانة ٤/ ١٨٢، والإنصاف ١/ ٢٨٠.

(٦) انظر: شرح اللمع ١/ ٤٨٢ - ٤٨٣، ٤٩٩ - ٥٠٠، والفوائد والقواعد ص ٣٠٩ - ٣١٠، ٣٣١، وانظر شرح المفصل ٢/ ٨٤، ٤٧/ ٨.

* المنادى:

النداء تنبيه المدعو ودعاؤه بحروف مخصوصه ليحجب، ويسمع طلب المنادي، وقد ركز ابن جني في مواضع كثيرة على حروف النداء ودلالة هذه الحروف على التنبيه فقال: «الحروف التي ينادى بها المدعو خمسة وهي: (يا، أيا، هيا، أي، الهمزة)، تقول: (يا زيد وأيا زيد وهيا زيد، وأي زيد، وأزيد)»^(١).

وهذه الحروف تفيد التنبيه، ولقد ذهب أحد الباحثين إلى أن دلالة هذه الأدوات على تنبيه المنادى دلالة ضمنية، ودلالاتها على دعاء المنادى دلالة التزامية^(٢)، والمنادى بعدها مدعو بإضمار الفعل المتروك إظهاره، تقديره: أنادى أو أدعو، ونحوهما^(٣).

وقد بين الثماني حروف النداء فقال: «فأما الحروف التي يُنبّه بها المنادى فهي خمسة: (يا، وأيا، وهيا، وأي، والهمزة).

فأما (الهمزة) فإنها تكون لأقرب الناس إليك، تقول: (أزيدُ أقبل).

فأما (أي) فيكون لمن تراخى عنك قليلاً، تقول: (أي عبد الله أقبل).

وأما (أيا، وهيا) فيكونان للمتراخي المتباعد، ولمن استثقل نومًا؛ لأنه كلما تباعد المنادى احتاج المنادي إلى أن يمتد صوته، ويعلو حتى يسمع المنادى تقول: (هيا زيدُ، أيا عبد الله)^(٤).

(١) اللمع ص ١٠٨.

(٢) انظر: الأدوات المفيدة للتنبيه في كلام العرب، للدكتور فتح الله صالح المصري ص ٢٤، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة، ط ١، سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ١٨٢.

(٤) ذهب المبرد إلى أن (أيا، وهيا) للبعيد، و(أي، والهمزة) للقريب، و(يا) لهما وهو ما ذهب إليه الثماني. انظر: المقتضب ٤/ ٢٣٥.

وقد قال قوم: الأصل (أيا)، وإنما أبدلت الهاء من الهمزة^(١).

قال ذو الرمة:

هِيَ ظِيَّةُ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا أَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ^(٢)

فأما (يا) فهي أصل حروف النداء فتصلح أن تكون للقريب والبعيد، والنائم والمستيقظ^(٣).

وأضاف الثماني: «والذي يدل على كونها أصلاً في النداء جواز حذفها من المنادى، كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(٤)، تقديره: يا يوسف، قال تعالى: ﴿قُلْ رَبِّ أَحْكُمُ﴾^(٥)، تقديره: (يا رب احكم)، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾^(٦)، تقديره: (يا ربنا لا تؤاخذنا).
والذي يدل أيضاً على كونها أصلاً دخولها مع (وا) في الندبة إذا قلت: (وازيده) و(يا زيده)^(٧).

وقال الثماني: «أما قوله تعالى: (ألا يسجدوا لله)^(٨) على قراءة من خفف ففيه قولان:

أحدهما: أن يكون المنادى محذوفاً وتقديره: ألا يا هؤلاء اسجدوا، فحذف المنادى للعلم به؛

(١) قال ابن هشام في المغني ١/ ١٤ وقد تبدل همزتها هاء، وفي هذا الإبدال خلاف. انظر: حاشية يس على شرح التصريح ١٨٢/ ٢.

(٢) هذا البيت من الطويل لذي الرمة، غيلان بن عقبة، الديوان ص ٦٢٢ وهو من شواهد سيبويه ٣/ ٥٥١، وابن يعيش في شرح المفصل ٩/ ١١٩، وابن جني في الخصائص ٢/ ٤٥٨، وشرح الشافعية للرضي ٣/ ٦٤.

الوعساء: الأرض اللبنة، وجلاجل: جبل، والنقا: التل من الرمل.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٤٤١ - ٤٤٢، وشرح اللمع ١/ ٦١١ - ٦١٢.

(٤) سورة يوسف، الآية (٢٩).

(٥) سورة الأنبياء، الآية (١١٢).

(٦) سورة البقرة، الآية (٢٨٦).

(٧) الفوائد والقواعد ص ٤٤٢، وشرح اللمع ٢/ ٦١٢.

(٨) سورة النمل، الآية (٢٥) تخفيف (ألا) قراءة الكسائي، والباقون بالتشديد. انظر: السبعة في القراءات (٤٨٠).

لأن الفعل لا يجوز أن ينادى، فلما أُنْ اللبس جاز حذف المندى، وتكون (ألا) دخلت لافتتاح الكلام.

والوجه الثاني: أن تكون (يا) دخلت للتنبيه مجردة من النداء؛ لأن كل حرف نداء فيه تنبيه، وقد يكون التنبيه مجرداً من النداء، وهذا يدل على أن التنبيه هو الأصل فيها، والنداء عارض فيها. وينبغي أن يجعل معنى الحرف ما يلزمه في جميع متصرفاته، فأما ما ينفك منه فلا يكون أصلاً فيه، فكأنه قال: ألا تنبّهوا اسجدوا لله.

فإن قيل: (ألا) فيها افتتاح وتنبيه فكيف يجمع بين تنبيهين؟.

قيل له: إنه إذا انفردت (يا) بالتنبيه انفردت (ألا) بافتتاح الكلام، وبطل منها التنبيه^(١).

ومن خلال ما سبق فقد أجاز الثمانيني أن يسقط حرف النداء في الكلام، وفي الشعر من كل اسم لا يجوز أن يكون وصفاً لـ (أي) كالأعلام والمضافات.

ونلاحظ أيضاً أن حذف حرف النداء إنما يمتنع مع النكرة واسم الإشارة، فإن حذفت الأداة معها فيحمل ذلك على الضرورة أو الشذوذ، وهو بهذا يوافق البصريين حيث نصوا على أنه يلزم اسم الإشارة واسم الجنس إلا في شذوذ أو ضرورة نحو: «ثوبي حجر»^(٢)، و(اشتدي أزمة تنفرجي)^(٣).

أما الكوفيون فيجيزون الحذف في ذلك قياساً^(٤).

ونلاحظ أن الحذف في حرف النداء يتم أن أمن اللبس، فلا يجوز أن تقول: (رجُل أقبل)،

(١) الفوائد والقواعد ص ٤٤٣، وشرح اللمع ٦١٣/٢.

(٢) الحديث في صحيح مسلم ٣٢/٤ - ٣٣.

(٣) شطربيت من المتقارب، وانظر: شرح التسهيل ٣٨٧/٣، والمساعد ٤٨٥/٢.

(٤) انظر هذه الآراء في الكتاب ٢٣١/٢، وشرح التسهيل ٣٨٧/٣، والمساعد ٤٨٥/٢، وشرح المفصل ١٦/٢،

وشرح التصريح ١٨٤/٢.

ولا (امرأة تعالِي)، وإنما لم يجوز هذا، لأن أصل هذا أن ينادى بـ(أَيّ) فكان ينبغي أن يقال: (يا أيّها الرجل)، و(يا أيّتها المرأة)، فلما طرحوا (أيّا)، و(الألف واللام)، لم يطرحوا حرف النداء، لئلا يُجحفوا بالاسم، وينبغي أن تكون (ها) متصلة بـ(أَيّ)، لا بما بعدها.

وكذلك لا يجوز أن يسقط حرف النداء من الاسم المبهم، لا تقل: (هذا أقبل)؛ لأن الاسم المبهم يجوز أن يكون وصفاً لـ(أَيّ)، كما يوصف بالألف واللام، وأصله أن يقولوا: (يا أيّها ذا)، و(ها) متصلة بـ(أَيّ)، و(ذا) وصف لها، وقال ذو الرمة:

ألا أيّها ذا المنزل الدارِسُ الذي كأنك لم يعْهَدْ بِكَ الحيّ عاهِدٌ^(١)

فإن اضطرّ شاعر إلى إسقاط حرف النداء من هذا النوع جاز له في الضرورة^(٢).

وبيّن الثماني «أن المنادى أصله أن يكون منصوباً؛ لأنه أحد المفعولات، ألا ترى أنك إذا

(١) هذا البيت من الطويل، ديوانه ١٢٢، وهو من شواهد سيبويه ١٩٣/٢، والمقتضب ٢١٩/٤، ٢٥٩، وابن يعيش ٧/٢.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص ٤٤٤، وشرح اللمع ٦١٤/٢.

استشهد سيبويه في الكتاب ٢/٢٣٠ لحذف أداة النداء مع النكرة بقول العجاج:

* جاري لا تستنكري عذيري *

يريد: يا جارية، ومثله في النثر: افتدِ مَخْنُوقٌ، وأصبح لَيْلٌ، وأطرق كرا).

وقال المبرد في المقتضب: وأما قولهم (صاح أقبل) فإنما رخمه لكثرتة في الكلام... قال الشاعر:

صاح هل أبصرت بالخبّتين من أسماء نار

يريد: يا صاحب فأسقط النداء ورخم النكرة.

وذهبت طائفة منهم ابن مالك إلى جواز الحذف مع اسم الإشارة، ولهذا قال: (ومن يمنعه فانصر عاذله) أي: انصر من يعذل الذي يمنع الحذف، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم﴾، أي- يا هؤلاء، وقول الشاعر:

أش شيباً إلى الصبا من سبيل

ذا ارعواء فليس بعد اشتعال الر

أي: (يا ذا)، شرح ابن عقيل ٢/٢٥٧.

قلت: (يا عبد الله) فتقديره: أنادي عبد الله، وأريد عبد الله^(١).

وبيّن الثماني «أن النداء على ضربين: يكون خبراً وغير خبرٍ. فإذا قلت: (يا زيد) فهذا قد خرج من أن يكون خبراً؛ لأنه لا يحتمل صدقاً ولا كذباً ما دام على هذه الصيغة. ومعناه الخبر؛ لأن تقديره: (أنادي زيداً).

فأما قولهم: (يا فسق، يا زانية) فهذا قد طابق نداؤه لكونه خبراً، ألا ترى الفقهاء يوجبون بهذا اللفظ الحدّ، فلو لم يكن خبراً لم يجب به الحد^(٢).

ونلاحظ أن الثماني في كلامه السابق حمل ضرباً من النداء على الخبر، نحو قوله: (يا فسق، يا زانية)، مستدلاً بوجوب الحد على هذا اللفظ، وهذا لا يوجب حمله على الخبر، فالحكم خارج عن الصيغة، وينظره قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾^(٣)، وقوله: ﴿وَأُولَدَتْ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ﴾^(٤)، فهذا خبر، وإنما حمل على الإنشاء لأمر بلاغي خارج عن الصيغة.

ونسب سيبويه إلى الخليل أن حرف النداء يُصَيَّر ما بعده من النكرات المقصودة إلى التعريف في نحو: (يا رجل، يا فاسق)، وذلك بالإشارة إليها، والقصد لها، وإن لم يكن لها عهدٌ متقدم. فصار بمنزلة ندائك ما فيه الألف واللام، نحو: (يا أيها الفاسق، يا أيها الرجل)^(٥).

وإلى ذلك أشار الثماني أيضاً عندما وضح أن الأسماء المناداة على ثلاثة أقسام: مفرد،

(١) الفوائد والقواعد ص ٤٣٦، وشرح اللمع ٢/ ٦٠٧.

(٢) الفوائد والقواعد ص ٤٣٦، وشرح اللمع ٢/ ٦٠٧.

(٣) سورة البقرة، الآية (٢٢٨).

(٤) سورة البقرة، الآية (٢٣٣).

(٥) انظر: الكتاب ٢/ ١٩٧.

ومضاف، ومثابه للمضاف من أجل طوله^(١).

وقال الثمانيني: «المنادى المفرد على ضريين: معرفة، ونكرة.

والمعرفة على ضريين: معرفة قبل النداء وبعد النداء، ونكرة قبل النداء، ومعرفة بعد النداء، وفيه قسم ثالث نكرة قبل النداء، وبعد النداء.

فأما ما يكون (معرفة قبل النداء وبعد النداء) فالأسماء الأعلام إذا قلت: (يا زيد، يا عمرو، يا هند، يا جمل)، فهذا مبني على الضم^(٢).

وبيّن أن النداء يجعل المنادي معرفة، فالنكرة قبل النداء تعرف بالنداء والقصد، أما المعرفة قبل النداء كالعلم إذا دخل عليه النداء بطل التعريف بالعلمية، وحدث تعريف بالنداء^(٣)، وأصل المنادى النصب إلا إذا كان علمًا أو نكرة مقصودة فيبنى على الضم نحو: (يا زيد، يا رجل). والعامل في النصب هو ياء النداء؛ لأنها نابت عن الفعل، ألا ترى أن معناه: أدعو زيدًا، وأنادي زيدًا^(٤).

وقد ذهب الثمانيني في بناء المفرد مذهب البصريين الذين قالوا: إنه مبني على الضم وموضعه النصب؛ لأنه مفعول، وخالف رأي الكوفيين الذين قالوا: إنه معرب مرفوع بغير تنوين، وقال الفراء: إنه مبني على الضم وليس بفاعل ولا مفعول^(٥).

وفي ذلك قال الثمانيني: «فإن قال قائل: المنادى منصوب لأنه أحد المفعولات، فلم جاز في هذه المفردات أن يبنى على الضم إذا قلت: (يا زيد، يا عمرو، يا رجل، يا امرأة)؟ قيل له: هذا

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص ٤٣٧، وشرح اللمع ٦٠٧/٢.

(٢) الفوائد والقواعد ص ٤٣٧، وشرح اللمع ٦٠٧/٢، ٦٠٨.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص ٤٣٧، وشرح اللمع ٦٠٨/٢.

(٤) الفوائد والقواعد ص ٤٣٦، ٤٣٨، وشرح اللمع ٦٠٧/٢، ٦٠٩.

(٥) الإنصاف ١/٣٢٤، وشرح المفصل ١/١٢٩.

مبني على الضم. (يا زيدُ، ويا رجلُ) فقد ذكر العلماء فيه أقوالاً:

وقال بعضهم: إنما بُني لأنه أشبه الأصوات، وصار آخر الاسم غاية ينقطع الصوت عندها^(١).

وقال بعض العلماء: إنما بني؛ لأنه أشبه كاف الخطاب في (أريدُكَ) من ثلاثة أوجه: منها أنه مخاطب، كما أن الكاف مخاطبة، وأنه معرفة كما أن الكاف معرفة، وأنه مفرد كما أن الكاف مفرد. فلما أشبه الكاف من هذه الوجوه بني كما أن الكاف مبنية^(٢).

وقال بعض العلماء: إنما بني هذا الاسم؛ لأنه وقع موقع ما يغلب عليه علامات الخطاب، وهي الكاف في (أريدُكَ)، والتاء في (أنتَ) فهي حرف مجرد للخطاب^(٣).

وأضاف الثمانيني: «وقال قوم: لما كان قولنا: (يا زيدُ، ويا رجلُ) غاية يتم بها الكلام وينقطع عندها، شَبَّهوه بـ(قَبْلُ، وبعْدُ)، وقالوا أيضًا: لما جعلوه مفردًا اختاروا له الضمة؛ لأنها لا تدخله إلا إذا كان منادى تشبيهاً بـ(قَبْلُ، وبعْدُ)»^(٤).

وبيّن أنه «إذا وُصف هذا الاسم المضموم بصفة مفردة جاز في الصفة الرفع والنصب، تقول: (يا زيدُ الظريفُ، ويا زيدُ الظريفَ).

أما من نصب فحمل الصفة على موضع المنادى؛ لأن موضعه منصوب. ومن رفع حمل الصفة على لفظ المنادى»^(٥).

(١) انظر: الإنصاف ١/ ٣٢٤، وشرح المفصل ١/ ١٢٩.

(٢) انظر: الإنصاف ١/ ٣٢٤، ٣٢٥، وهو رأي البصريين.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٤٤٥، وشرح اللمع ٢/ ٦١٥، وانظر الإنصاف ١/ ٣٢٥.

(٤) الفوائد والقواعد ص ٤٤٧، وشرح اللمع ٢/ ٦١٧ وهذا قول الخليل انظر الكتاب ٢/ ١٩٩.

(٥) الفوائد والقواعد ص ٤٤٨، وشرح اللمع ٢/ ٦١٨، وانظر الكتاب ٢/ ١٨٣، والمقتضب ٤/ ٢٠٨، وشرح

وأضاف الثمانيني: «وقال قوم: إن الصفة إذا نُصِبَتْ جاز أن يكون بإضمار فعل تقديره: أعني الظريف».

وقال قوم: إذا رفعت الصفة جاز أن تكون مقطوعة من المنادى، وترفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (أنت الظريف)، وقال الشاعر:

فما كعبُ بنُ مامةَ وابنُ سُعدى بأجودَ منك يا عُمَرُ الجواد^(١)

فنصب (الجواد) على موضع المنادى، ولا يجوز هاهنا رفعه؛ لأن القوافي منصوبة^(٢).

وبيّن أنه: «إن أكّدت هذا المضموم بتوكيد مضاف نصبته حملاً على موضع المنادى، تقول: (يا تميمُ كلَّكم، وكلَّهم) نصبت التوكيد لأنه مضاف.

وإن عطفت على هذا المضموم عطفَ بيانٍ بمفرد أجرته مجرى الصفة المفردة، فقلت: (يا رجلُ زيدُ أقبل)، كما تقول: (يا رجلُ الظريف)، وتقول: (يا رجلُ زيدًا أقبل)، كما تقول: (يا رجلُ الظريف)، وتقول: (يا رجلان زيدُ وعمرو) على عطف البيان، و(زيدًا وعمراً) كما أريتك.

فإن أبدلت من هذا المضموم مفرداً بَيَّنَّته على الضم، فقلت: (يا رجلُ زيدُ أقبل، ويا رجلان زيدُ وعمرو أقبلًا).

فإن عطفت على هذا المضموم عطفَ بيانٍ بمضاف نصبته، فقلت: (يا رجلُ عبد الله أقبل).

وإن أبدلت من هذا المضموم مضافاً نصبت البدل، فقلت: (يا زيدُ أبا القاسمِ أسرع،

(١) هذا البيت من الوافر لجريز في مدح عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه الديوان ص ١٠٧ وهو من شواهد التصريح

١٦٩/٢ وعزى إليه، والأشموني رقم ٨٧٤، وهو في شواهد القطر برقم ٨٧٤.

(٢) الفوائد والقواعد ص ٤٤٩، وشرح اللمع ٦١٨/٢.

ويا رجلُ عبدَ الله أقبل).

وإن عطفت على هذا المضموم بمفردٍ ليس فيه ألف ولا لام ضممته؛ لأن المعطوف له حكم نفسه إذا جاز أن يباشره حرف النداء، تقول: (يا زيدُ وعمروُ أقبلًا، ويا هندُ وبشرُ اذهبا).

وإن عطفت على هذا المضموم مضافًا نصبته فقلت: (يا زيدُ وعبدَ الله استقيما)^(١).

وأضاف: «إن عطفت على هذا المضموم اسمًا فيه ألفٌ ولا مٌ جاز أن تشبه بالصفة المفردة فتجيز فيه الرفع والنصب، تقول: (يا زيدُ والحارثُ) تحمله على موضع المنادى، وتقول: (يا زيدُ والحارثُ) تحمله على لفظ المنادى»^(٢).

واختار أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس والجرمي النصب، واختار الخليل وسيبويه والمازني الرفع^(٣)، ولم يرجح الثمانيني أيًا من الآراء، ولكنه ذهب للاستشهاد برأي سيبويه فقال: قال الشاعر:

ألا يا زيدُ والضحاكُ سيرا فقد جاوزتما حَمَرَ الطريقِ^(٤)

ويروى: وَعَرَ الطريق، ويروى: (الضحاكُ) بالرفع على لفظ المنادى، و(الضحاكُ) بالنصب على موضع المنادى^(٥).

وأيضًا استشهد الثمانيني لذلك بالقراءات القرآنية فقال: «وقد قُرئ: ﴿يَجِبَالُ أَوَّي مَعَهُ﴾

(١) الفوائد والقواعد ص ٤٥٠ - ٤٥١، وشرح اللمع ٢/ ٦١٩ - ٦٢١، وانظر الكتاب ٢/ ١٨٤.

(٢) الفوائد والقواعد ص ٤٥١، وشرح اللمع ٢/ ٦٢١.

(٣) انظر الكتاب ٢/ ١٨٦، وشرح التصريح ٢/ ١٩٧.

(٤) من الوافر مجهول قائله، انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٢٩، وشرح قطر الندى ٢١٣، والدرر اللوامع ٢/ ١٩٦.

(٥) انظر: الفوائد والقواعد ص ٤٥٢، وشرح اللمع ٢/ ٦٢١.

وَالطَّيْرُ^(١)، و(الطير) بنصب الطير ورفعها^(٢). أما من رفع (الطير) فيحتمل أن يكون عطفه على (الجبال) وأدخله في النداء. ويحتمل أن يكون عطفه على (الياء) في (أوبي) وأدخله في الأمر. فإن قيل: كيف يعطف على المرفوع المتصل من غير توكيد.

قيل له: إنما يراد توكيد، أو ما يقوم مقام التوكيد، وقوله: ﴿مَعَهُ﴾ قد طوّل الكلام وحسنه فأغنى عن التوكيد.

وأما من نصب (الطير) فيحتمل ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون معطوفاً على موضع (الجبال) فنصبها. والثاني: أن يكون عطفها على (فضلاً) من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا﴾^(٣)، و(الطير) اعترض بالنداء بين المعطوف والمعطوف عليه تسديداً للقصة وتحسيناً لرصف الكلام. والثالث: أن يكون حملة على فعل تقديره: (أوبي معه، وسخرنا له الطير)^(٤).

وقد وصف الثماني قول من قال: (يا زيد الظريف وذو المال)، بأنه ليس بالجيّد؛ لأن المعطوف له حكم نفسه، ألا ترى أنه لو وقع موقع (الظريف) لم يكن فيه إلا النصب، فكنت تقول: (يا زيد ذا المال) فتقول: (يا زيد الظريف وذو المال)^(٥).

وقال الثماني: «إن الاسم المفرد المبني على الضم إذا وصفته بـ(ابن) وأضفته إلى اسم غير اسم أبيه العلم فقد وقع (ابن) صفة بين علمين، ولا تبالي بالثاني هل كان اسماً أو لقباً أو كنية،

(١) سورة سبأ، الآية (١٠).

(٢) الرفع قرأ به الأعرج، واختاره الخليل وسيبويه، والنصب قرأ به السبعة، واختاره أبو عمرو بن العلاء، وعيسى ابن عمر، انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ٢٤٥، والبحر المحيط ٧/ ٢٦٣، والكتاب لسيبويه ٢/ ١٨٦ - ١٨٧.

(٣) سورة سبأ، الآية (١٠).

(٤) الفوائد والقواعد ص ٤٥٢ - ٤٥٣، وشرح اللمع ٢/ ٦٢١ - ٦٢٢.

(٥) انظر: الفوائد والقواعد ص ٤٥٣، وشرح اللمع ٢/ ٦٢٢.

فللعرب فيه مذهبان^(١):

أكثرهما: أن تقلب من ضمته فتحة اتباعاً للنون من (ابن)، لأن (ابناً) منصوب من حيث كان مضافاً، تقول: (يا زيد بن عمرو)، و(يا محمد بن أبي بكر)، و(يا بشر بن قيس قفة)، وإنما اختاروا هذا المذهب لوجهين:

أحدهما: ليدلوا على اختلاط الموصوف بصفته وقوة اتصالها به.

والوجه الثاني: أن (ابناً) وقع وصفاً بين شيئين لازمين؛ لأن كل واحد يلزم أن يكون له اسم علم، ولابنه اسم علم فصارت الثلاثة كشيء واحد فطلبوا له التخفيف، والفتحة أخف الحركات. والمذهب الثاني: وهو أقلهما أن يترك الأول على ضمّه، فيقال: (يا زيد بن عمرو)، و(يا محمد بن أبي بكر)^(٢).

وأضاف: وأما قول الشاعر:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاءٍ عُمَرَ^(٣)

فمنهم من ينشده: (يا تَيْمَ تَيْمَ) بضم الأول على ما استحقه، ونصب الثاني؛ لأنه مضاف إما لأنه بدل من الأول، أو عطف بيان له.

ومنهم من يقول: لما كثر استعمال هذين الاسمين أتبعوا الأول الثاني طلباً للتخفيف، كما قالوا: (يا زيد زيدَ اليعملات).

ومنهم من يقول: هما مضافان. وتقديره: (يا تَيْمَ عَدِيَّ تَيْمَ عَدِيَّ) جعلوا الثاني بدلاً من

(١) انظر الوجهين في الكتاب لسيبويه ٢/٢٠٣-٢٠٤، وانظر شرح المفصل ١٠/٢.

(٢) الفوائد والقواعد ص ٤٦٢، وشرح اللمع ٢/٦٣٠.

(٣) هذا البيت من البسيط لجريز، وهو من شواهد سيبويه ١/٥٣، ٢/٥٠٢، وعزاه إليه وابن جني في الخصائص ١/٣٤٥، ونسبه إليه، والخزانة ٢/٢٩٨.

الأول، أو توكيداً له، إلا أنهم حذفوا المضاف إليه من الأول لدلالة الثاني عليه، وأبقوا الأول على نصبه ليدلوا على إضافته^(١).

والقول الثالث: أن الأول مضاف إلى (عدي) هذا الموجود، وإنما دخل الثاني مقحماً زائداً توكيداً للأول^(٢).

وأضاف الثمانيني: واعلم أن هذا المضموم في النداء إن اضطر شاعر إلى تنوينه جاز أن ينونه، واختلفوا في دخول التنوين.

وكان سيبويه يقول: هو عندي بمنزلة مرفوع لا ينصرف، فأنا ألحقه التنوين على لفظه، فأقول: (يا زيدُ ويا رجلُ)^(٣)، قال الشاعر:

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عِدِي لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاقِي^(٤)

وكان أبو عمرو بن العلاء^(٥) يقول: إنما حذفت منه التنوين للبناء، فإذا اضطر الشاعر إلى رد التنوين، فينبغي له أن يرده إلى النصب الذي كان يستحقه في الأصل بكونه مفعولاً، فيقول: (يا زيداً)^(٦)، وكان أبو عمرو ينشد هذا البيت:

(١) وإليه ذهب المبرد، انظر: المقتضب ٢٢٧/٤.

(٢) وهو مذهب سيبويه، ووافقه فيه المبرد في أحد تخريجه، انظر: الكتاب ٢/٢٠٥، والمقتضب ٢٢٧/٤، وانظر: الفوائد والقواعد ص ٦٤٣-٦٤٤، وشرح اللمع ٢/٦٣١.

(٣) ومذهب الخليل والمأزني اختيار الضم كسيبويه، انظر: الكتاب ٢/٣١٢، والأشُموني ٢/٤٤٨، والتصريح ١٧١/٢.

(٤) هذا البيت من الخفيف لمهلل، عدي بن ربيعة، الخزانة ٢/١٦٥، والمقتضب ٤/٢١٤، وشرح المفصل ١٠/١٠، وشرح جمل الزجاجي ٢/٨٤.

(٥) هو أبو عمرو بن العلاء، واسمه: زبان، العلم المشهور في النحو والقراءات، أخذ النحو عن نصر بن عاصم الليثي، وأخذ عنه يونس بن حبيب البصري والخليل بن أحمد، وغيرهم، توفي سنة ١٥٤ هـ. انظر: نزهة الألباء ص ٢٤، ٢٩.

(٦) انظر رأيه في الكتاب لسيبويه ٢/٢٠٣.

* يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي *^(١)

وأضاف الثمانيني: «النكرة غير المقصودة وهي النكرة قبل النداء وبعد النداء، فحكمها النصب نحو قول الأعمى: (يا مارًا خذْ بيدي)، والأعمى لا يقصد واحدا بعينه؛ لأنه لا يبصر، فمن أخذ بيده فقد أجاب نداءه، وقول الشاعر:

فِيَارَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَلَا تَلَايَا^(٢)

لأنه أراد من يتحمل رسالته، ولم يخص واحدا بعينه، فمن تحمل رسالته فقد أجابه. وقال بعض النحويين^(٣): إنَّ النكرة لما لحقها التنوين طالت به، فأشبهت المضاف والاسم الطويل، فوجب أن ينتصب^(٤).

وقال الثمانيني: «أما المضاف فهو منصوب بحرف النداء، تقول: (يا عبدَ الله، يا أبا القاسم)، وإنما انتصب المضاف؛ لأنه تعرف بما بعده ولم يتعرف بنفسه، وإذا لم يتعرف بنفسه لم يقع موقع علامة الخطاب، فوجب أن ينتصب سواء كان مضافاً إلى معرفة أو نكرة، تقول: (يا صاحبَ سفرٍ)، كما تقول: (يا عبدَ الله).

وكل مضاف في النداء فهو منصوب، ولا يخلو أن يكون مضافاً إلى اسم ظاهر، أو إلى اسم

(١) تبع أبا عمرو بن العلاء في اختيار النصب عيسى بن عمر، ويونس والجرمي، والمبرد. انظر: المقتضب ٢١٤/٤، والأشموني ٤٤٨/٢، وانظر: الفوائد والقواعد ص ٤٦٤، وشرح اللمع ٦٣١/٢ - ٦٣٢.

(٢) هذا البيت من الطويل لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وهو من شواهد سيبويه ٢٠٠/٢ ونسبه إليه، كما نسبته ابن عبد ربه في العقد الفريد ٢٢٩/٥، والشيخ خالد في تصريحه ١٦٧/٢، وابن يعيش في شرح المفصل ١٢٨/١، وعرضت: أي أتيت العروض وهو مكة والمدينة وما حولهما.

(٣) وهو قول الخليل. انظر: الكتاب ١٨٢/٢، ٢٠٣.

(٤) الفوائد والقواعد ص ٤٣٨، وشرح اللمع ٦٠٩/٢.

مضمير؛ فالإضافة إلى اسم ظاهرٍ نحو: (يا أبا القاسم، يا صاحبَ سَفَرٍ)»^(١).

وقد ربط الثمانيني النحو بالفقه؛ لأن أصول النحو كأصول الفقه؛ واستشهد بذلك أنه لا يجوز (يا غلامك أقبل) لأنك بذلك جمعت بين علامتي خطاب، وإذا أضفت إلى كاف الخطاب، خرج من أن يكون مخاطباً، وإذا خرج من الخطاب بطل أن يكون منادى، فإذا بطل أن يكون منادى فسد الكلام.

وكلُّ منادى مخاطبٌ، وليس كلُّ مخاطب منادى، والذي يدلُّ على أن المنادى مخاطب أنه لو حلف بالطلاق ألا يكلم زيداً ثم ناداه لكان حائثاً بالإجماع^(٢).

وأضاف الثمانيني: «وإن وصفت المضاف بمضافٍ نصبته، تقول: (يا عبدَ الله أبا محمد). وإن عطفت عليه بصفة مفردة أو مضافة نصبته؛ لأن المضاف منصوب في اللفظ منصوب في الموضع، فإن حملت الصفة على اللفظ فهي منصوبة، وإن حملتها على الموضع فهي منصوبة، وليس للرفع مجال عليه، تقول: (يا عبدَ الله الطريفَ، يا أبا القاسم ذا المال). وإن عطفت عليه اسماً فيه ألف ولام نصبته أيضاً سواء حملته على اللفظ، أو على الموضع، تقول: (يا عبدَ الله والحارثَ، يا أبا القاسم والضحاك).

فإن أكدته أيضاً نصبت توكيده، سواء كان التوكيد مفرداً أو مضافاً، تقول: (يا عبدَ الله أجمعين)؛ لأن (عبد الله) اسم قبيلة وتقول: (يا عبد الله كلُّكم، وكلَّهم) أما كونه بالكاف فلا أن الاسم الظاهر مخاطب، فكأنه قال: (يا أنتَ)، وأما بالهاء فلا أن هذا الاسم وضع للغيبة، فحملت الكناية على لفظه.

فإن أبدلت من هذا المضاف مضافاً نصبته أيضاً، تقول: (يا عبدَ الله أبا محمد).

(١) الفوائد والقواعد ص ٤٣٨، وشرح اللمع ٦٠٩/٢. وانظر الكتاب ١٨٢/٢

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص ٤٣٩، وشرح اللمع ٦٠٩/٢ - ٦١٠.

فإن عطفَ عليه عطفَ بيانٍ نصبته سواء كان مفردًا أو مضافًا، تقول: (يا أبا القاسم عبدَ الله، ويا أبا محمدَ زيدًا)؛ لأنَّ عطفَ البيانِ يجري مجرى الصفة.

فإن عطفَ عليه بمضافٍ نصبته، تقول: (يا عبدَ الله وأبا محمدٍ).

فإن عطفَ عليه بمفرد، وليس فيه ألف ولا مضممة؛ لأنَّ المعطوف له حكم نفسه، تقول: (يا عبدَ الله وزيدُ أقبلًا).

فإن أبدلت من المضاف مفردًا ضممته فقلت: (يا أبا القاسم زيدُ أقبلُ) ^(١).

وأضاف: «إن نادى المتكلم مضافًا إلى نفسه فله فيه أربعة أوجه مستعملة، الأول: أفصحها وأكثرها في الاستعمال أن يحذف الياء ويكتفي بالكسرة قبلها منها، فيقول: (يا غلامِ أقبل)؛ لأنه أوجز من غير إخلال.

والثاني: أن يسكن الياء فيقول: (يا غلامِي أقبل)، وهذه الياء أصلها الفتح، وإنما سكنها لضرب من التخفيف، والذي يدل على أن أصلها الفتح شيان:

أحدهما: أنها للخطاب، وهي اسم المتكلم فهي نظيرة (الكاف) في: (أريدك) و(الكاف) مبنية على الفتح بلا خلاف، فينبغي لما أشبه (الكاف) أن يبنى على الفتح.

والوجه الثاني: أنها قد جعلت على حرف واحد، فلا ينبغي أن يحذف بها بسلب الحركة، وينبغي أن تكون حركتها الفتح؛ لأنَّ الفتحة أخف وأكثر في الاستعمال.

والثالث: أن يترك الياء مفتوحة على أصلها، فيقول: (يا غلامِي أقبل).

والرابع: أن يقلب من الكسرة قبل الياء فتحة، فتقلب الياء ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها. فيقول: (يا غلامًا أقبل)، وينبغي إذا وقف على هذه الألف أن يلحقها هاء للسكت ليكون الوقف

(١) الفوائد والقواعد ص ٤٥٤، وشرح اللمع ٢/٦٢٣ - ٦٢٤، وانظر الكتاب ٢/١٥٨.

على الهاء، فيقول: (يا غلاماه)، وإذا وصل أسقط الهاء»^(١).

وتحدث عن المشابهة للمضاف وبين أنه منصوب أيضا بحرف النداء وقال: «إنه على أربعة أقسام، وجملة: أنه لا بد أن يكون عاملا فيما بعده، أو معطوفاً ومعطوفاً عليه. والعامل فيما بعده ثلاثة أقسام:

قسم يعمل النصب فقط نحو: (يا عشرين رجلاً أقبل) لواحد سميت به هذا الاسم. ومثال ما يتصل به حرف الجر قولك: (يا خيراً من زيدٍ أسرع).

وقسم يعمل الرفع فقط قولك: (يا ذاهباً أبوه، يا حسناً وجهه أقبل).

وقسم يعمل الرفع والنصب قولك: (يا ضارباً أبوه زيداً أقبل) و(يا ضارباً عمراً أسرع)؛ لأن في (ضارباً) ضميراً يرتفع به»^(٢).

وأضاف: «إن سميت المشابهة بالمضاف بـ(معطوف ومعطوف عليه)، فلا بد من نصبه أيضاً؛ لأنه قد طال. و(المعطوف والمعطوف عليه) إن كانا منصرفين نونتهما، فقلت: (يا زيداً وعمراً أسرع).

وإن كانا غير منصرفين نصبتهما من غير تنوين، تقول: (يا أحمد وطلحة أقبل).

وإن كان الأول غير منصرف، والثاني منصرفاً، نونت الثاني ولم تنون الأول، فقلت: (يا حمزة وزيداً أسرع).

وإن كان الأول منصرفاً، والثاني غير منصرف، نونت الأول ولم تنون الثاني، فقلت: (يا زيداً

(١) الفوائد والقواعد ص ٤٦٥ - ٤٦٦، وشرح اللمع ٢/ ٦٣٢ - ٦٣٤، وانظر: شرح المفصل ١١/ ٢، والكتاب ٢/ ٢٠٩.

(٢) الفوائد والقواعد ص ٤٣٩ - ٤٤٠، وشرح اللمع ٢/ ٦١٠.

وأحمد أقبل»^(١).

وبعد ذلك تطرق الثماني إلى نداء ما فيه (أل) مؤيداً رأي البصريين الذين ذهبوا إلى أنه لا يجوز؛ لأن الألف واللام تفيد التعريف وحرف النداء يفيد التعريف، ولا يجتمع تعريفان في كلمة واحدة. أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنه يجوز نداء ما فيه (أل) نحو: (يا الرجل)^(٢).

وفي ذلك قال الثماني: «وإن أردت أن تنادي اسماً فيه ألف ولام فإنه لا يجوز أن يباشره حرف النداء؛ لأن حرف النداء يحدث تخصيصاً في المنادى، والألف واللام قد أحدثت فيه تعريفاً، فلا يجوز أن يجمع فيه بين تعريفين»^(٣).

والمقصود بـ(أل) التي للتعريف، فأما التي لغير التعريف فيجوز أن تباشره نحو: (يا الرجل المنطلق)، فيمن سمّيته بذلك، وقال الثماني: «إن أردت نداء ما فيه (أل) ناديته بـ(هذا) فقلت: (يا هذا الرجل، ويا هذه المرأة).

فإن كان (هذا) هو المقصود بالنداء كزيد وعمر و جاز في الصفة الرفع والنصب، تقول: (يا هذا الرجل - والرجل).

فإن كان (الرجل) هو المقصود بالنداء لم يحز فيه إلا الرفع^(٤)، وأكثر ما ينادى ما فيه الألف واللام بـ(أي)، يقولون: (يا أيها الرجل) فينون (أيّا) على الضم؛ لأنها هي المناداة في اللفظ، وجعلوا حرف التنبيه بعدها لازماً لها ليكون عوضاً لها مما كانت تضاف إليه، و(أي) مناداة في اللفظ غير مقصودة في المعنى، وإنما هي وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام، و(الرجل) وصف لها

(١) الفوائد والقواعد ص ٤٤٠ - ٤٤١، وشرح اللمع ٢/ ٦١١ - ٦١٢، وانظر المقتضب ٤/ ٢٢٥، وشرح المفصل ١٢٨/١.

(٢) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ١/ ٣٣٥ - ٣٤٠، وشرح المفصل ٢/ ٨، ٩، وارتشاف الضرب ٤/ ٢١٩٣.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٤٥٥، وشرح اللمع ٢/ ٦٢٤.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٣، والفوائد والقواعد ص ٤٥٥، وشرح اللمع ٢/ ٦٢٤، ٦٢٥.

وهو المقصود بالنداء.

ولا يكون وصف (أي) إلا معرفة بالألف واللام تعريف الجنس، تقول: (يا أيها الرجل)،
(يا أيها المرأة). ويجوز أن تصفها بـ(اسم الإشارة)، تقول: (يا أيها ذا أقبُل، ويا أيها ذي أقبلي، أو
أيها تا أقبلي)»^(١).

وكان الأخفش يسمي هذه صلة لـ(أي) ^(٢)، وهذا ليس بصحيح في التسمية؛ لأن الصلة لا
تكون إلا جملة أو ظرفاً مع الضمير الذي فيه، وهذا ليس من أحدهما، ولكنه لما كانت (أي) لا تتم
إلا بهذا، كما أن الموصول لا يتم إلا بالصلة، سماه صلة توسعاً ومجازاً ^(٣).

وقال الثماني: «وقد يجوز أن يسقط حرف النداء قبل (أي)، فتقول: (أيها الرجل)، كما قال
تعالى: ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾» ^(٤).

وقد حُكي عن المازني أنه أجاز نصب الصفة، فقال: (يا أيها الرجل)، كما قالوا: (يا زيدُ
الظريف)، وليس (أي) كـ(زيد)؛ لأنهم إذا قالوا: (يا زيدُ) كان كلاماً مستقلاً فجاز أن يتأول
الصفة تارة على اللفظ، وتارة على الموضع، وإذا قالوا: (يا أيها) لم يستقل به الكلام، فكيف تحمل
الصفة على الموضع، والكلام لم يستقل ^(٥).

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص ٤٥٦، وشرح اللمع ٢/ ٦٢٥، وفي هذا الحكم نظر، لأن سيويه يقول في الكتاب
١٩٠ / ٢: فالأسماء المبهمة توصف بالألف واللام ليس إلا.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ١/ ١٣٠، ومغني اللبيب ١/ ٨٢، وانظر الأشموني ٣/ ١٥٠.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص ٤٥٧، وشرح اللمع ٢/ ٦٢٥.

(٤) سورة النور، الآية (٣١).

(٥) رأي المازني هذا مخالف للسمع، وفي شرح ابن الحاجب: (الترمووا رفع الرجل)، قال الرضي ١/ ١٣٠: أي اسم
الجنس الواقع صفة لـ(أي) و(هذا)، وإن كان القياس جواز نصبه أيضاً كما في: (يا زيد الظريف)، لكنهم نبهوا
بالترمواء رفعه على كونه مقصوداً بالنداء، فكأنه باشره حرف النداء. انظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢١٩٤، وشرح
الأشموني ٣/ ١٥٠.

ووصف قراءة من قرأ: (قل يا أيها الكافرين)^(١)، بالشذوذ حملاً على موضع (أي)، وهذا لا ينبغي أن يؤخذ به لخروجه من القياس والجمهور، ومخالفة خطّ المصحف^(٢).

وقد وصف الثمانيني والبصريون نداء ما فيه (ال) الذي احتج به الكوفيون بالضرورة، أو أولوه، فقال الثمانيني: أما قول الشاعر:

فِي الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرًّا

إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرًّا^(٣)

فيجوز أن يكون التقدير: يا أيها الغلامان، فاضطره الوزن إلى أن حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه^(٤).

وتحدث الثمانيني عن لفظ الجلالة فقال: «فأما قولهم في اسم الله تعالى: (يا الله اغفر لي) - بقطع الألف ووصلها^(٥) - فهذا قليل، وإنما نودي هذا الاسم وبوشر بحرف النداء؛ لأنه لا يجوز أن يقال فيه: يا أيها الله، لأن (إيّا) توصف بالجنس، و(الله) تعالى واحد ليس بجنس. وقال قوم: لما كثر استعمالهم لهذا الاسم خفّ على ألسنتهم فاستجازوا فيه ما لم يستجيزوا في غيره^(٦).

(١) سورة الكافرون، الآية (١)، (الكافرون) بالرفع قراءة الجمهور، ولم أقف على من ذكر القراءة بالنصب ولكنها مذكورة في شرح شذور الذهب ص ٥٨٥.

(٢) الفوائد والقواعد ص ٤٥٧، وشرح اللمع ٢/ ٦٢٦.

(٣) هذان البيتان من الرجز المشطور، ولا يعرف قائلها، وهما من شواهد المقتضب ٤/ ٢٤٣، والأصول ١/ ٢٩٦، وشرح المفصل ٩/ ٢، والأشمونى ٣/ ١٥٤، والخزانة ٢/ ٢٩٤.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص ٤٥٩، وشرح اللمع ٢/ ٦٢٧.

(٥) منع سيبويه وصل الهمزة، قال في الكتاب ٢/ ١١٥: (... كما أنهم حين قالوا يا الله فخالفوا ما فيه الألف واللام لم يصلوا ألفه وأثبتوها). وقد أفاض ابن سيده الكلام عن هذا في المخصص ١٧/ ١٣٥، وانظر: الإنصاف ١/ ٣٣٩.

(٦) قال سيبويه في الكتاب ٢/ ١٩٥: (واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسمًا فيه الألف واللام البتة، إلا أنهم قد قالوا: يا الله اغفر لنا، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه...). وانظر: الإنصاف ١/ ٣٤٠.

وقال قوم: إنما لا يدخل حرف النداء على الألف واللام التي للتعريف، و(اللام) في اسم الله تعالى ليست للتعريف، لأن اسمه تعالى لم يكن نكرة فيتعرف بالألف واللام، ولا يجوز تنكيره على وجهه، وإنما دخلت الألف واللام فيه عوضاً من حرف سقط من الاسم.

وأصله (إلاه) فأسقطوا الهمزة من أوله فبقى (لاه) ثم جاؤوا بالألف واللام، فصارتا عوضاً من الهمزة، وأدغموا اللام الأولى في الثانية، فقالوا (الله)، ويدلك على أن الألف واللام قد صارتا عوضاً في هذا الاسم من همزة (إله) قطع همزة الوصل إذا قالوا (يا الله)، وإنما قطعوها ليدلوا على أنها قد صارت عوضاً من همزة قطع^(١).

وأضاف الثمانيني: «وقد زادوا في آخر هذا الاسم ميماً مشددة جعلوها عوضاً من (يا) في أوله، والذي يدل على أن الميم عوض من حرف النداء أنه لا يجوز الجمع بينهما، لا يقال (يا اللهم اغفر لي)؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوّض»^(٢).

وقال سيوييه: «وقولهم: (اللهم)، حذفوا (يا) وألحقوا الميم عوضاً»^(٣). وقال في موضع آخر: «قال الخليل رحمه الله، (اللهم) نداء، والميم هاهنا بدل من (يا)...»^(٤). واستعمال الخليل (البدل) هاهنا تجوّز، فإن بين العوض والبدل فرق. قال ابن جني: «باب في فرق ما بين البدل والعوض»، وقال فيه: «فالبديل أعم تصرفاً من العوض، فكل عوض بدل، وليس كل بدل عوضاً»^(٥).

وقد اتبع الثمانيني شيخه ابن جني في أن الميم عوض عن الياء. وهو في هذا الرأي يوافق

(١) الفوائد والقواعد ص ٤٥٩، وشرح اللمع ٢/ ٦٢٨، والإنصاف ص ٣٣٩، وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٩، وشرح المفصل ١٥/ ٢.

(٢) الفوائد والقواعد ص ٤٦٠، وشرح اللمع ٢/ ٦٢٨ - ٦٢٩.

(٣) الكتاب ١/ ٢٥٠.

(٤) الكتاب ٢/ ١٦٩.

(٥) الخصائص ١/ ٢٦٥.

البصريين الذين ذهبوا إلى أن الميم عوض عن الياء، وخالف الكوفيين الذين ذهبوا إلى أن الميم المشددة ليست عوضاً عن الياء التي هي للتنبيه في النداء^(١). ويرى الباحث ما رآه الثماني.

وقال الثماني: «وأما قول الشاعر:

إني إذا ما حدثتُ المَـا أقول: يا للهـم يا للهـم^(٢)

إنه ضرورة، والشاعر يسامح في الجمع بين العَوَض والمعوَض منه ليقوم الوزن، ويصحح القوافي»^(٣).

وقال الفراء: «إنما هو (يا الله أمنا بخير) فكثير استعمالهم له فألقوا الهمزة من (أمنا) واتصلت الميم بالهاء، واختلطت الكلمتان فصارتا كالشيء الواحد؛ لأن الشيء إذا كثر استعماله استجازوا فيه ما لا يستجيزونه في غيره»^(٤).

وبيّن الثماني أن هذا يفسد على الفراء من وجهين:

أحدهما: أنه لا يجوز أن يقال: (اللهمنا بخير). والثاني: يجوز أن يقال: (اللهم أمنا بخير). فلو كان الأول يراد به (أمنا) لما حسن تكرير الثاني؛ لأنه لا فائدة فيه، كما لا يقال: (يا الله أمنا أمنا بخير)^(٥).

وأضاف الثماني أن النحاة اختلفوا في هذا الاسم إذا زيدت في آخره الميم. فقال قوم: لا يجوز أن يوصف؛ لأنه بزيادة الميم قد أشبه الأصوات والحروف، وهذه لا يجوز أن توصف فكذلك

(١) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ١/ ٣٤١-٣٤٧، وشرح الأشموني ٢/ ٤٥٠، وشرح المفصل ٢/ ١٧.

(٢) من الرجز مجهول قائله، ينظر: المقتضب ٤/ ٢٤٢، وضرورة الشعر ١٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٦، والخزانة ٢/ ٢٩٥، ٤/ ٤٦٠.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٤٦٠، وشرح اللمع ٢/ ٦٢٩.

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٠٣.

(٥) انظر: الفوائد والقواعد ص ٤٦٠، ٤٦١، وشرح اللمع ٢/ ٦٢٩.

ما أشبهها^(١).

وقال قوم: الميم إنما هي عوض من ياء في أوله^(٢)، وقد أجمعنا على جواز وصفه مع (يا) فتقول: (يا الله العظيم - والعظيم) فكذاك يجوز أن تصف مع الميم؛ لأنها عوض من (يا) فتقول: (اللهم العظيم - والعظيم)^(٣).

(١) مذهب الخليل وسيبويه أن هذا الاسم لا يوصف، قال سيبويه في الكتاب ١٦٩/٢: (وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسم، من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت، كقولك: يا هناة).

(٢) هذا القول متفق مع رأي الخليل كما يظهر من قول سيبويه في الكتاب ١٩٦/٢: (وقال الخليل رحمه الله: اللهم نداء، والميم هاهنا بدل من (يا) فهي هاهنا فيما زعم الخليل رحمه الله آخر الكلمة بمنزلة يا في أولها..).

(٣) هذا مذهب المبرد في المقتضب ٢٣٩/٤، فقد ذهب إلى جواز وصفه بمرفوع على اللفظ، أو منصوب على المحل، وانظر: شرح الكافية الرضى ١٣٢/١، والفوائد والقواعد ص ٤٦١، وشرح اللمع ٦٢٩/٢.

* الاستغاثة:

تُلزم (يا) باب الاستغاثة كذلك دون غيرها من أدوات التنبيه، ولا يجوز حذفها؛ لأنك تضيف أداة النداء إلى المستغاث به باللام المفتوحة، فلما دخلت (يا) لم تلتبس هذه اللام بلام الابتداء الدالة على التوكيد في نحو قولك: (لَعْمَرُو خَيْرٌ مِنْكَ)، نحو: (يا بكر يا لله)، فلام جر، وإنما فتحت؛ لأن المستغاث به منادى والمنادى واقع موقع المضمر، فلذلك فتحت اللام، كما تفتح مع المضمر، وقد قيل: إنها إنما فتحت للفرق بينها وبين لام التعجب^(١).

كما قال الشاعر:

يَا بَكْرٍ أَنْشِرُوا لِي كُلِّيَا يَا بَكْرٍ أَيِّنْ أَيْنَ الْفَرَارِ^(٢)

فاستغاث بهم لينشروا له كلييا، وهو منه وعيدٌ وتهديد، ثم قال: (يا لبكر أين أين الفرار)، فاستغاث بهم لهم، أي لِمَ تَفَرُّون؟ وقالوا: (يا لله، يا للناس)^(٣).
وقال الثمانيني: «وإن استغثت لهم كسرت اللام فقلت: (يا لزيد)، كأنك قلت: (يا قومُ أدعوكم لزيد)».

وإن عطفت على المستغاث به كسرت لام المعطوف، فقلت: (يا لزيد ولعمر).
فإن قيل: لم فتحت لام المدعو المستغاث به وكسرت المعطوف عليه والمدعو له؟
ففي هذا جوابان: أحدهما: أنه فتح واحداً وكسر آخر ليفرق بينهما، وهذا جواب غير سديد؛
لأنه يدور، ألا ترى أنه لو فتح المدعو له وكسر المدعو به لكان الفرق حاصلاً.

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ١٢/٢، والفوائد والقواعد ص ٤٧٠، وشرح اللمع ٦٣٧/٢.

(٢) هذا البيت من المديد لمهلhel بن ربيعة في سيبويه ٢/٢١٥، والأغاني ٥/١٧٠٣، والخزانة ٢/١٦٢، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣/٢٢٩.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص ٤٧٠، وشرح اللمع ٦٣٧/٢، والكتاب ٢/٢١٥.

والجواب السديد أن المدعو المستغاث به قد وقع موقع المضمر، ففتح اللام معه، كما يفتحها مع المضمر، وكسرها في المدعو له؛ لأنه لم يقع موقع المضمر، وكسرها في المعطوف على المدعو؛ لأنه بكونه معطوفاً على المدعو يعلم أنه مستغاث.

وهذا البيت يجمع اللامات الثلاث وهو قوله:

يَكِينُكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرَبٌ يَا لَلْكُھُولِ وَلِلشُّبَانِ لِلْعَجَبِ^(١)

فتح الأول لأنه مستغاث به، وكسر المعطوف عليه والمدعو له^(٢).

(١) هذا البيت من البسيط ولا يعرف قائله، وانظره في الأصول ٢٧٩/١، والمقتضب ٢٥٦/٤، والخزانة ١٥٤/٢،

والهمع ١/١٨٠، والتصريح ٣/١٨١، ولم ينسبه أحد من هؤلاء الأعلام.

(٢) الفوائد والقواعد ص ٤٧٠ - ٤٧١، وشرح اللمع ٢/٦٣٧ - ٦٣٨، وانظر الكتاب ٢/٢٦١، والمقتضب

* الندبة:

الفرق بين النداء والندبة، أن المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه^(١)، فالندبة تفجع ونوح من حزن وغم يلحق النادب على المندوب عند فقدته، فيدعوه وإن كان يعلم أنه لا يُجاب لإزالة الشدة، ودعاؤه له كالدلالة على ما ناله من الحزن لفقدته. ولما كان المندوب ليس بحيث يسمع، احتيج إلى غاية بعد الصوت، فألزموا أوله (يا) أو (وا) تمييزاً له وآخره (الألف) في الأغلب؛ لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها^(٢).

وفي ذلك قال الثمانيني: «إن الندبة تفجع يلحق النادب من شدة الجزع والمصيبة عند فقد المندوب، وأكثر ما يعترى ذلك النساء؛ لفرط حزنهن، وقلة صبرهن، وضعف عقولهن. وحرّفها المختص بها (وا)، ويدخل معها من حروف النداء (يا) لقوتها وتصرفها، ولا بد من أحد الحرفين مع المندوب.

ولا يجوز أن تندب إلا بأشهر أسماء المندوب وأعرفها؛ ليكون ذلك عذراً لك عند السامعين؛ لأنهم إذا عذروك شاركوك في الغم والتألم، وإذا شاركك غيرك هانت عليك المصيبة. فلا يجوز أن تقول: (واِتلكاه)، ولا (واذاكاه)»^(٣).

ونلاحظ مما سبق أن الثمانيني اشترط في الاسم المندوب التعريف والتبيين، فلا يجوز ندب النكرة والمبهم؛ لأن المقصد من الندبة الإعلام بعظمة المصاب، فلذلك لا تندب إلا المعرفة السالمة من الإبهام^(٤).

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٢٢٠.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٢٠، والنكت ١/ ٥٦٤، والترنم: هو مدّ الصوت.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٤٨٣، وشرح اللمع ٢/ ٦٥٠.

(٤) انظر: حاشية الصبّان على الأشموني ٣/ ٢٥١.

والاسم المندوب قد يكون مضمراً أو مظهرًا، مفردًا أو مضافًا؛ فالمفرد إن ندبته بنيته على الضم (وازيدُ)، وإذا كان مع النادب غيره (مضاف لضمير المتكلم) قلت: (يا غلامناه)، أسقطت الألف الأولى وبقيت ألف الندبة؛ لأنها لمعنى، وإن أضفت المندوب إلى المخاطب المذكر قلت: (واغلامكاه)، أما المؤنث (واغلامكيه)، تقلب ألف الندبة ياء، وإن كان المنادى مضافًا إلى مضاف نحو: (انقطع ظهره)، تقول: (وانقطع ظهروه)، قلبت ألف الندبة واوًا، وللمؤنث: (وانقطع ظهريه)، وهذه التفرقة حتى لا يلتبس المذكر بالمؤنث^(١).

ونلاحظ أن الثمانيني لجأ في تعليقه السابق إلى علة الفرق، كقلب ألف الندبة إلى ياء مع المؤنث المخاطب للفرق بين المذكر والمؤنث.

وأهمل الثمانيني إلقاء علامة الندبة على الصفة التي أجازها الكوفيون نحو: (واجمعتي الشاميتيناه)، فألحقوا علامة الندبة على الصفة، أما البصريون فقالوا بعدم الجواز^(٢).

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص ٤٨٦، وشرح اللمع ٢/ ٦٥٢، ٦٥٣، وانظر: الكتاب ٢/ ٢٢٤، وشرح المفصل ١٤/ ٢، والمقتضب ١٤/ ٢.

(٢) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ١/ ٣٦٤، ٤٦٥.

* الترخيم:

عرّف الثمانيني الترخيم بأنه حذفٌ يلحق أواخر الأسماء المضمومة في النداء، إذا كان المضموم اسمًا علمًا زائدًا على ثلاثة أحرف، أو ثلثه تاء التأنيث^(١). وعرفه سيبويه بقوله: «والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفًا»^(٢).

وقال الثمانيني: «لم يجوز أن يرخم الثلاثي نحو قولك: (يا زيد) و(يا عمرو)؛ لأن الاسم المتمكن لا يكون على أقل من ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به، وحرف تحشى به الكلمة وحرف يوقف عليه.

فإن وجدت شيئًا من الثلاثي المتمكن قد سقط منه حرف، فذاك لعلّة عرضت فيه أوجبت إسقاطه، وهو في النية ثابت.

وإنما جاز الترخيم فيما زاد على الثلاثي ليرد إلى الثلاثي، أو يقرب منه؛ لأنه أعدل الأسماء وأخفّها»^(٣).

ومن خلال ما سبق يتضح أن الثمانيني يبين أن الثلاثي لا يرخم، وهو بذلك يذهب مذهب البصريين؛ حيث ذهبوا إلى أنه لا يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف بأي حال، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين، مخالفًا الكوفيين الذين ذهبوا إلى جواز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركًا نحو: (فرح)^(٤).

وقد ذكر الثمانيني رأي الفراء ورّد عليه عندما قال: «وقد أجاز الفراء أن يرخم الثلاثي إذا

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص ٤٧٢، وشرح اللمع ٢/ ٦٣٩.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص ٤٧٢، وشرح اللمع ٢/ ٦٣٩.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٣٩.

(٤) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ١/ ٣٥٦ - ٣٦٠، وشرح الأشموني ٣/ ١٧٧، وشرح المفصل ٢/ ٢١، وشرح التصريح ٢/ ١٨٥.

تحرّك وسطه، نحو (فرَح)؛ لأنه نزل حركة الوسط مقام حرف، فكأن الثلاثي على أربعة أحرف.

ولَعَمْرِي إن الحركة قد تنزل منزلة حرف لكن ليس في كل موضع»^(١).

وذهب الفراء كذلك إلى ترخيم الرباعي إذا كان قبل آخره ساكن نحو: (هَرَقُل)، فيبقى على حرفين فيقال فيه: (يا هَر)^(٢).

وقال الثمانيني: «أما ما كان ثالثه تاء التأنيث نحو (ثُبّة) و(عِدّة) إذا سميت به، فإنما جاز ترخيم مثل هذا، وإن كان يبقى الاسم بعد إسقاط التاء على حرفين؛ لأن التاء ليست من نفس الاسم، وإنما هي زائدة للتأنيث، فإذا سقطت لم ينقص من أصل الاسم شيء، ومع هذا فإن الحرف الذي سقط من الاسم مقدّر.

وأيضًا فإن هذه التاء تنقلب في الوقف هاء إذا قلت: (ثُبّة وعدّة)، وهذا تغيير، والتغيير يؤنس بالتغيير الآخر وهو الحذف»^(٣).

وأضاف الثمانيني: «الترخيم يختص بالأسماء الأعلام؛ لأن العلم في الأصل منقول من جنس إلى جنس، أو مرتجل، والتغيير يؤنس بالتغيير.

ولا يجوز أن يرخّم ما كان منصوبًا في النداء؛ لأن النداء لما ضعف عن إخراج الاسم من الإعراب إلى البناء ضعف عن إسقاط حرف منه، ولما قوى النداء على إخراج العلم من الإعراب إلى البناء على الضمّ قوى على إسقاط حرف منه، فلاجل هذا دخله الترخيم»^(٤).

(١) الفوائد والقواعد ص ٤٧٣، وشرح اللمع ٢/ ٦٤٠.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢١، وشرح الألفية للأشموني ٣/ ١٧٧، وشرح التصريح ٢/ ٢٠٧.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٤٧٢ - ٤٧٣، وشرح اللمع ٢/ ٦٣٩ - ٦٤٠.

(٤) الفوائد والقواعد ص ٤٧٣ - ٤٧٣، وشرح اللمع ٢/ ٦٤٠ - ٦٤١.

وبيّن الثمانيني أن الترخيم على ضريين^(١)، اختار الأول منهما، فقال: «منهم من يحذف الحرف الأخير، ويبقى ما قبله على حاله من كسر أو ضمّ أو فتح أو سكون، ليدل ببقائه على تقدير ما حذفه وأراد به، وإنما حذفه من اللفظ تخفيفاً وإيجازاً، وهذا هو المذهب المختار الذي لا ينكر. تقول في حارث (يا حار)، وفي أحمد: (يا أحم)، وفي جعفر: (يا جعف) وفي قمطر: (يا قمط أقبل) إذا كان علماً، وفي بُرثُن: (يا بُرثُن)، قال الشاعر:

يا حارٍ لا أُرْمَيْنُ مِنْكُمْ بَدَاهِيَةَ لم يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ^(٢)

والمذهب الثاني: أن تحذف الحرف الأخير، وتجعل ما بقي اسماً مبيناً على الضم كأنك لم تحذف منه شيئاً، والضمّة في آخره، ضمة بناء أحدثها النداء، تقول: (يا حار)، و(يا جعف)، و(يا أحم)، و(يا قمط)، و(يا بُرثُن)، الضمة في الثاء ضمة بناء وليست التي كانت في الأصل، بل تلك ذهبت كما ذهبت الفتحة من (جعف) والكسرة من (حار)، والسكون من (قمط)^(٣).

ومن خلال ما سبق نجد أن الثمانيني في تصغير الرباعي الساكن ثالثة مثل (هرقل وقمطر) يأخذ بمذهب البصريين الذين قالوا بحذف رابعة فقط فتصير (يا هرُق ويا قمط) وليس كما ذهب الكوفيون الذين قالوا بحذف ثالثة ورابعة فتصير (يا هر - يا قم)^(٤).

وأضاف الثمانيني: «وإن كان في آخر الاسم زائدتان زیدتا معاً وجب إسقاطهما معاً؛ لأنهما كالزيادة الواحدة، وهذه الزيادتان هي خمسة أقسام:

(١) سمى النحاة هذين الضريين بلغة من ينتظر، ولغة من لا ينتظر. انظر: شرح ابن عقيل ١٩٢/٢، وشرح الألفية للأشموني ١٨٢/٣، وشرح التصريح ٢٠٧/٢.

(٢) هذا البيت من البسيط لزهير بن أبي سلمى يوعد الحارث بن ورقاء الديوان ص ١٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢/٢، والخزانة ٤٥٤/٥.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٤٧٤، وشرح اللمع ٢/٦٤٠ - ٦٤١، وانظر شرح المفصل ٢٢/٢.

(٤) انظر: الإنصاف ١/٣٦١، وشرح المفصل ٢/٢١، وشرح الأشموني ١٧٧/٣، وشرح التصريح ٢٠٧/٢.

(ألفٌ ونون)، و(ألفا التأنيث)، و(ياءُ النسبة)، و(الألف والتاء) في جمع التأنيث، و(الواو والنون) اللتان للجمع، تقول في: (عُثْمَان، ومَرْوَان) فيمن قال (يا حار): (يا عُثْم، ويا مَرْو)، وفي أسماء (يا أَسْمَ أَقْبَلِي)، وفي هندات (يا هَنَدَ)، ويا زِيدُون (يا زِيدُ)، ويا بَصْرِيَّ (يا بَصْرَ)، هذا إن سمت بهندات وزِيدُون وبَصْرِيَّ^(١).

ثم ذكر الثمانيني بعد ذلك ترخيم الاسم الذي على أربعة أحرف وثالثه (ياء) قبلها كسرة أو (واو) قبلها ضمة أو (ألف) قبلها فتحة نحو (سعيد- عماد- ثمود)، تقول: (يا سعي ويا عما ويا ثمو)، وإن كان الاسم على خمسة أحرف ورابعه (واو) زائدة ساكنة قبلها ضمة، أو (ياء) زائدة قبلها كسرة، أو (ألف) زائدة قبلها فتحة، والطرف حرف أصليّ نحو (زحليل وعِمَار ومنصور) تحذف الحرفين الأخيرين، فتقول: (يا زَحِل- يا عما- يا منصُ) على لغة من ينتظر، و: (يا زَحْل- يا عما- يا منصُ) على لغة من لا ينتظر، وإن كانت الألف منقلبة عن حرف أصلي حذفت الطرف، وبقيت الألف في مختار تقول (يا مختا) وكذلك (سنورا وجُمَيْذا) تحذف الطرف تقول: (يا سنو، ويا جُمَي). ومن قال: (يا حار) يلزمه ضم الياء والواو، وإذا تحركتا وفتحتا ما قبلها قلبتا ألفا نحو: (يا جُمَا، ويا قَبَا)^(٢).

وأضاف: «إن كان آخر الاسم تاء التأنيث فتحذف في الترخيم، ولك في ترخيم تاء التأنيث

وجوه:

منها: أن تقول: (يا طَلْحُ) بالضم.

ومنها: أن تقول: (يا طَلَحَ) بالفتح في الوصل والوقف.

(١) الفوائد والقواعد ص ٤٧٤ - ٤٧٥، وشرح اللمع ١/ ٦٤١ - ٦٤٢، وانظر الكتاب ٢/ ٢٥٧، وشرح المفصل ٢/ ٢٢.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص ٤٧٦ - ٤٧٨، وشرح اللمع ٢/ ٦٤٢ - ٦٤٥.

ومنها: أن تقول: (يا طَلَحَه) فتأتي بهاء السكت تبييناً للحركة، فتقول: (يا طَلَحَه)، فإذا وصلت أسقط الهاء فقلت: (يا طَلَحَ أَقْبَلْ).

ومنها: أن ترد التاء التي حذفها للترخيم، وتتبعها الفتحة التي قبلها لتدل بإتباعها الفتحة أن الاسم مرخّم، وأن التاء مقحمة لا يُعْتَد بها، تقول: (يا طَلَحَة أُسْرِعْ)^(١)، قال النابغة:

كَلَيْنِي لَهْمٌ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقَاسِيَهْ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ^(٢)

فتحة التاء من (أُمَيْمَة) تدل على الترخيم، وأنها زائدة، ولو كان منادى غير مرخّم لكانت التاء مضمومة^(٣).

ورجح الثمانيني لغة من ينتظر على لغة من لا ينتظر، وخاصة في الكلمات التي تنتهي بحروف الألف والواو والياء حتى لا تتحرك وتقلب ألفاً، فقال: «فأما من قال: (يا حَارٌّ) فيلزمه أن يقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيقول: (يا حُبْلٌ أَقْبَلْ)، وألف (حُبْلٌ) لا تكون أبداً إلا زائدة للتأنيث.

وكل مذهب أدى إلى أن تكون ألف التأنيث منقلبة حُكم بفساده، وكان ينبغي أن يطرح، ومع هذا فقد رأينا فيما تقدم أنه يؤدي إلى الخروج عن أمثلة العرب، إذا قال: (يا ثُمُوْ)، وإنما قلبناه - بضرب من الصناعة - إلى الياء ليرجع إلى أمثلتها، فهذا يدل على قوة قول مَنْ قال: (يا حَارٌّ)؛ لأنه

(١) ما ذكر من توجيه في التاء ضعيف لا يثبت في الاحتجاج، ولعل من الأحسن توجيه الحالة بعلّة صوتية، وذلك لمناسبة الفتحة بعدها، انظر: قول الجمهور، ورأي أبي علي الفارسي في: الخزانة ٢/ ٣٢١.

(٢) هذا البيت من الطويل للنابغة الذبياني، الكتاب ٢/ ٢٠٧، ٣/ ٣٨٢، وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٩، ورفض المباني ص ١٦١، وشرح المفصل ٢/ ١٠٧، والأزهية ص ٢٣٧، والخزانة ٢/ ٣٢١.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٤٧٩، وشرح اللمع ٢/ ٦٤٥ - ٦٤٦، وانظر الكتاب ٢/ ٢٠٧، وشرح المفصل ٢/ ١٢.

مستمرّ في القياس، لا يخرج عن أمثلة العرب، ولا ينكسر بشيء^(١).

وكذلك في الكلمات التي تنتهي بحرف صحيح نحو: (طيلسان)، حتى لا يدخل في الأسماء الصحيحة ما لا يجوز دخوله فيها فقال: فإن سميت بـ(طيلسان) فيمن كسر اللام^(٢). قلت فيمن قال: (يا حار) (يا طيلس أقبل) بحذف الألف والنون، وتبقى السين مفتوحة لتدلّ على المحذوف. ومن قال: (يا حار) يلزمه أن يقول: (يا طيلس)، و(فيعل) مثال لا يكون في الأسماء الصحيحة، وإنما هو مثال اختص بالمعتلات^(٣)، نحو (سيد، وميت).

ومذهب من قال: (يا حار) قد أداه إلى أن يدخل في الأسماء الصحيحة ما لا يجوز دخوله فيها، وهذا أيضًا مما يدل على فساده. وفي المسائل طول، وإلا فكنا نكثر مما يدل على فساده، وفيما أشرنا إليه كفاية وعون لمن يتدبر.

واعلم أن سيبويه قد أجاز في ضرورة الشعر أن يستعمل المذهبان جميعًا، قال الشاعر:

أَبَا عُرْوَ لَا تَبْعِدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سِيدَعُوهُ دَاعِي مَوْتَةٍ فَيُجِيبُ^(٤)

أراد: (عُرْوَة) فرخم ثم أضاف إليه فقال: (أبا عرو) وهذا يكون على من قال: (يا حار). ولو كان على من قال: (يا حار) لقال: (أبا عرو) جرّه بالإضافة إليه^(٥).

وتطرق الثماني إلى مسألة ترخيم الاسم المضاف، وأصدر حكمًا في النهاية، وهو أن ما ينفع

(١) الفوائد والقواعد ص ٤٨١، وشرح اللمع ٢/ ٦٤٦-٦٤٧.

(٢) قيل في لام (طيلسان) الكسر والفتح والضم، فقوله (فيمن كسر اللام) قيد يترتب عليه اختلاف الحكم في ترخيمه، ونبه على اللغة الصحيحة في ترخيمه وهي بفتح السين على لغة من ينتظر.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٤/ ٢٦٦: ولا نعلم في الكلام (فيعل، ولا فيعل)، في غير المعتل. وانظر: لسان العرب (أطلس).

(٤) من الطويل مجهول قائله، الإنصاف ١/ ٣٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٢٠، والخزانة ٢/ ٣٣٦.

(٥) الفوائد والقواعد ص ٤٨١، وشرح اللمع ٢/ ٦٤٧-٦٤٨، والمزهر ٢/ ١٢٧.

فيه القياس يتم وما لا ينفع يحمل على الضرورة بقوله: «فعلى ما بينت لك ينبغي أن تجعل قياس الترخيم في الاختيار والضرورة»^(١). وحمله على ترخيم المضاف على الضرورة يذهب بهذا مذهب البصريين الذين ذهبوا إلى أن ترخيم المضاف غير جائز، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن ترخيم المضاف جائز، واعتمدوا على السماع^(٢)، وقد ذكر الثماني بعض أبيات مثل قول الشاعر:

خُذُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ واذْكُرُوا أَوَاصِرَنَا، وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ^(٣)

وهذا ترخيم (عِكْرَمَة) فكأنه رخمه ثم أضاف إليه، وهذا على من قال: (يا حارٍ). ولو كان على من قال: (يا حارٍ) لقال: (يا آلَ عِكْرَمِ)^(٤).

وأضاف الثماني: «وأما قول ابن أحرر في صفة قوم غَزَوْا فقتلوا كلهم في الغزو:

أَبُو حَنْشٍ يُؤَزِّقُنِي وَطَلَّقُ وَعَبَّادٌ وَآوْنَةٌ أَثَالَا^(٥)

فسيبويه يقول: هذا هو ترخيم (أثالة)^(٦)، على من قال: (يا حارٍ)، وهو مرفوع بالعطف على ما قبله من المقتولين الذين ذكرهم، إلا أنه أشبع الفتحة فنشأت عنها ألف الوصل.

(١) الفوائد والقواعد ص ٤٨٢، وشرح اللمع ٦٤٩/٢.

(٢) انظر تفصيل المسألة في الإنصاف ٣٤٧/١ - ٣٥٥، وانظر الكتاب ٢/٢٧٠ - ٢٧٢، وشرح الأشموني ٣٣/٢، والخصائص ٣٧٨/٢، وشرح المفصل ٢/٢٠.

(٣) هو زهير بن أبي سلمى، الديوان ٢١٤، والكتاب ٢/٢٧١، وضرورة الشعر ٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٠، والإنصاف ٣٤٧/١، والخزانة ٢/٣٢٩.

(٤) الفوائد والقواعد ص ٤٨٢، وشرح اللمع ٦٤٨/٢.

(٥) هذا البيت من الوافر لابن أحرر: واسمه عمرو بن أحرر بن عامر بن عبد شمس من شعراء الجاهلية وأدرك الإسلام، والبيت من شواهد الكتاب ٢/٢٧٠، ونسبه إليه، والأماشي الشجرية ١/١٢٦، ١٢٨، والخصائص ٣٧٨/٢، والإنصاف ١/٥٣٤، والأشموني ٣٣/٢.

(٦) قال سيبويه في الكتاب ٢/٢٧٠ بعد أن ذكر البيت: (يُريد أثالة).

وقال المبرد^(١): ليس في العرب أثالة، وإنما هو أثال، وهو في جملة الأحياء، لا في جملة المقتولين، وإنما نصبه بالعطف على الياء والنون في (يُؤرَّقُني)، فكأنه قال: (يُؤرَّقُني وأثالاً أبو حنشٍ وطلقٌ وعبادٌ).

وقال القاضي أبو سعيد^(٢): ليس في العرب أثالة، كما قال المبرد أبو العباس، إلا أن (أثالاً) هذا هو من جملة المقتولين، وليس من جملة الأحياء، وكان ينبغي أن يكون مرفوعاً بالعطف على ما قبله من الأسماء المقتولة أصحابها، إلا أنه نصبه بإضمارٍ دل عليه (يُؤرَّقُني)، وتقديره: (أبو حنشٍ يؤرَّقُني وطلقٌ وعبادٌ ويذكرني آونة أثالاً).

فعلى ما بينت لك ينبغي أن تجعل قياس الترخيم في الاختيار والضرورة^(٣).

(١) لم أفف على النص في مصنفات المبرد، وعند السيرافي في ضرورة الشعر ص ٨٥ نص قريب قال فيه: (إن أثال لم يحذف منه هاء لأنه ليس في الأسماء: أثالة، وإنما هو: أثال).

(٢) هو السيرافي، انظر: شرحه للكتاب ٢١٨/١، والإنصاف ٣٥٥/١، وشرح جمل الزجاجي ٥٧٢/٢، وضرورة الشعر ص ٨٥.

(٣) الفوائد والقواعد ص ٤٨٢، وشرح اللمع ٦٤٨/٢ - ٦٤٩.